المكتبة الأزهرية

مخطوطة

منظومة البهجة المرصعة بدرر ينابيع اختلاف الأربعة

المؤلف

عمر بن محمد بن أبي بكر (الفارسكوري)

١٤٣
٢٨٥٧٩

البهجة المرضية

بدر ربيع اختلاف

من نظم العبد الفقير

الى عفو ربه القدير

عبد الحق الحكمي

ان نفي

عفي

عنه

ومما ألهمك العارف بالله الشيخ

رسلانه في مناهج الحقائق الحمد

مناهج كل شر والغضب يقيمك على

ى الاعراض ومكارم الاخلاق

لعفو عند القدرة والتواضع في

دولة والمطابعة منه واذا قدرت

ء اود فاجعل العفو عنه ساير

ل رأته عليه والكرم من احتمال الاذى

م تشكه عند البلوى واحسن المكارم

و المقتدر ووجوه المغفرة وسبب

غضب مجموع ما تكرهه النفس من

ا وسبب الحزن مجموع ما تكرهه

س ممن هو فوقها والغضب يحرك

طن الانسان الى ظاهره والحزن

من ظاهر الانسان الى باطنه فالحاد

الغضب السطوة والانتقام والحاقة من الناس

الرض والاستكانة انتهى

الثمن عنه

١٣٠

وقعت هذه

النسخة في نوبة من

ليوسل لسيد الفقير

والعبد الفقير

عبد الرحمن

محمود الحكمي

مما من الله تعالى به على عبده

الفقير حاجب التهذيب

على باب الكعبة حسن الزيات

عفى الله عنه ولوالديه

ولجميع المسلمين

آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قال فقير عفو ربه عمر

حمدا لمن علم العلم عمر
شكرا لمن أجرى ينابيع الكرم
من غيث غيب رفده الذي انسجم
فأصبحت ألبابُ أرباب النهى
رضا عليه نحته من ألبها
فصدحت في أعصر الخلاف
بك بل التالف بائتلاف
مصليا على بني الرحمه
ناظم شمل الخلف بين الأمه
والآل والصحب مصابيح الهدى
لمن بنهج أيهم قد اقتدى
ما رصعت نحته روض العلم
درر بنا بنبع بحار النظم
ولعد فالفقه رفيع المطلب
سالك سبله رشيد المذهب
وانما الحري أن يقلدا
من مهدوا وسهلوا سبل الهدى
ببذل مجهود ولا جهاد
إذ قلدوا صارم الاجتهاد
وأدرعوا شعار سرح المصطفى
وأعقلوا بسمهري الاقتفا
والخذ وا نص الكتاب جنة
من المراء وأتبعوا بالسنة
وانقدوا وهي جواد العقل
يرى وسيرا في جواد النقل
بعاديات الفكر ضبحا ضبحا
فموريات العقل قدحا قدحا

ثم مغيرات البيان صبحا
أثرن نقع البحث حتى أضحى
من تعلق الأحكام نقط صبحا
تاج وردان للشراة فتحا
قد دونوها لادلى الرشاد
وحصنوها من ذوي الالحاد
وأبطدوا أحصون شرع الهادي
حتى نحاه حاضر وبادي
الا هم الأربعة الأئمة
المنهجو سبل السلام الأمة
سابق تلك الحلبة المنيفة
الصائب الرأي ابو حنيفه
ثم الامام الأثري السالك
شعاع أنوار الهجاب مالك
ثم سمي ونسيب الشارع
مالي الأرض بالعلوم الشافعي
ثم خيام دور من تجتهد
الحافظ الحبر الامام أحمد
فواجب عليك أن تقلدا
أحدهم ثم اعتقد الأرشدا
ومن يرد مشرب هذا ويرد
تنقلا لشرب هذا فليرد
بل ان يرد ذا علا وذا نهل
فلا ملام بل مدام الكل حل
فالأصل تراث واحد تلونا
من الصفا باختلاف الآنا
فجاز تقليدك ذا في مسئله
وذاك في أخرى اذا ما احتجله
بشرط ان لا تتبع الرخص
ولم يكن الحكم مخالفا النص

ولم تركب صورة من مذهبين ... قابل كل لابد من اجتماع ذين
هذا وان يوفر استعداد ... شخص يجب عليه الاجتهاد
ولم يجز تقليد من عداهم ... اذ لم يدونوا مذهبا سواهم
ومن هنا فارفع المطالب ... علم خلاف الاربع المذاهب
والناس في هذا كثيرا صنفوا ... وتفريع الخلاف ألفوا
وعبروا بالنقوا واختلفوا ... وطولوا وبالمرام أخلفوا
ولم أر لي في لنظم مختصرا ... وللفروع والاصول مكثرا
مثل النبابيع من الاحكام ... في دربة الحلال والحرام
فاخترت ان انظم ما حواه ... من الخلاف مع ما استدعاه
تاركا الاشباه والنظولا ... حاذفا الدليل والتعليلا
مضمنا ذاك لنظم البهجه ... موطئا له بتلك البهجه
او محصل الكلام منها ... ملخصا او مزيد عنها
واذكر الخلاف كالمستدرك ... به على ما من كلامها حكى
آخذ اخذ تلك في اسلوب ... سوق كلا منها وفي الترتيب
وفي حكاية الخلاف آخذا ... اخذ النبابيع بزبر هذا

نعنده خلفا له اعلمت به ... للحنفي ومالك بمذهبه
واحد له اه والامام ... ان نفي بعدم الاعلام
والحنفي مع مالك عندهما ... او نحو خلفا او خلف قالهما
والحنفي مع احد رايهما ... احد مع مالك مذهبا هما
وللثلاثه خلف قالهد ... او عندهم او نحو لا عندهم
وما من البهجه قد تركت ... او قد حكيته وما استدركت
فلا خلاف فيه بين الاربعه ... دون الذي استدراكه قد تبعه
ودون فرع داخل تحت احد ... اصولهم فهو لذي الاصل يرد
فاعن بهذا النزر عما طولوا ... وبالكثير منه عما قللوا
فهو النبابيع ولكن زانه ... ايجاز نظم شق جانبه
وبهجة لكن على مذاهب ... اربعة تروق كل ذاهب
فرع من الاصلين ذو تركب ... فهي له كالام وهو كالاب
سميته بالبهجه المرضعة ... درر نبابيع الخلاف الاربعه
ابياته اربعة الوف ... واربع مئون او تنيف
نظمته في تسعة من الجمع ... فانظر لاي قدر التسع تسع

او فانني لي ان لي تنيف
عن ذلك بيقة نعم عن بيتا
واعدا الله لهم وبانا
وبانا عن زنا وتلبيا
يقول ان تم
كانوا ثمانيا او
زادوا ثمانيه
وظل ما علمت ولي
وبالكتابة الى بلغة الى
او يزيدون

فما تزكى فيه من المدخول ... ففيه عذري واجب القبول
ولمشيئة الاله لا تزكي ... الا الذي منه يروق النظر
والله ارجوه لنفع الطالب ... وان يتيحه لكل راغب

باب الطهاره

قال وانزلنا من السما ... ماء طهورا واجب الاداء
وهو المطهر كما افصح به ... وعنده الطاهر بل في مذهبه
بما تكرار كفى العبد الشكور ... قلنا ولا له باقي كالصبور
كالحدث الخبث رفعه بما ... وعنده ارفع حدثا ايضا بما
يغلى ويشتد نبيذا من تمر ... لفاقد الماء وهو في حال السفر
وخبثا لواجد او حاضر ... بكل مائع مزيل طاهر الا
في الفرض ما استعمل مائل كفى ... غسل لوطء طهر طفل حنفي
فذلك الماء طاهر لا رفع به ... وعنده لا وتيمم في مذهبه
ولم يغير مائع الفي اختلط ... وصفاله وافرض مخالفا وسط
ان سلب الاسم وعنده كما ... روى لداه غلب اسما غيرما
حتى غدا صبغا مدادا امرقا ... وفي روايه طهور مطلقا

واكره مشمسا بقطر الحوض ... منطبع لعندهم تم الوضي
سخونة كعنده في سور ... مر وفار سبع الطيور
وبوصول نجس ان نزرا ... ينجس وفي مذهبه ان غيرا
بل عنده لا ينجس الذي جرى ... مائع الا اذا تغيرا
لاغير ذي سيل دم لم ينبذ ... ميتا وتجا وعنده الذئب
يعيش في الماء لا في مذهبه ... نحو ولوغ الكلب والملحق به
وليطهر ان يكثر محض الماء قد ... في رحب رأس ان لداه الماطهر
فرع اذا بئر بها فارة قع ... وشعره تقطعا فيها انتزع
تنزح باسرها وان تغر نزح ... ما يغلب الظن به أن قد صلح
وعنده لفارة عصفوره ... وخو سنام ابن في الصوره
عشرون دلوا من دلا البئر ... واربعون للحمام الهر
كذا الدجاج بل اذا تنفخ ونع ... كلب وشاة آدمي أجمع
وفارة او نحوها في البئر من ... يجد بعد صلاة دور من رمن
وذلك ان تنفخ وتغرثان ... لم تحسا البئر في الاستحسان
تحبس قلتين ذي اتصال ... كجوبة قارب في الارطال

خمسمئ عادلة ذراعا والربع طولا عرضا ارتفاعا
وعنده الكبير عمق شبر في طول عشر اذرع في عشر
ان غيرت بالوصل بعض وصفه لا عنده ما سكنتا مع غرفه
وما يوافق بالاشد قدر وان يزل بالنفس والما يطهر

فصل في النجاسات

اما النجاسات فكل مسكر لا عنده نبيذ كل الثمر
والكلب لا عندهما الخنزير لا في مذهبه ميتة ولو بدل
سيل دم الا بمذهبهما لا لبن نوع ذبح طعما
خلفاله مع صوفهما الشعر والوبر والعرق والاظلاف لا عندهما
وفضله الا بمذهبهما والعظم الا عنده قد ذرقا
وعنده الا الذي قد ذرقا بول وروث حيوان طعما
لا البعض النجام ريح الطاهر طير سوى بط دجاج مطلقا
كسوره لكن على رايهما وريقه خلفاله في الاصح
بدلك النعل مع الحا رنل تنجيس هذا ولداه عمما
لداه في اخرى وعنده نعل

في السور

في السور للسنال والحمير بالسك في التنجيس والتطهير
فحيث لم يجد سواه قدما توضوا بالسور ثم يمما
ولا اللبان الاصل لابن آدما ولا منيه خلفا لهما
وذرق بيض الفجاج ما طعم قلت واصل طاهر خلفاهم
وجزو حي منبته اذا انفصل لا الشعر مسكا فارة ما اكل
ثم الذي تجددت طهارته حمر بلا العين التفت خمارته
وعنده ولوبها وكالمضغ مما حي ولو من الركس نبغ
كدود حشي لا لداه دون ما صار رمادا بلحا او نحوهما
بل عنده والجلد بجنباه بالموت بالدباغ لا لداه
لا جلد كلب بل على مذهبه ظاهره طهر فقط فان به
يصل لا في باطن لم يجر ما وعنده يطهر كل منهما
بنزع فضلات دباغ ماذكر وعنده بالترب والشمس طهر
وبذكاة نحو بغل جلده عندهما طهر ولحما عنده
ثم كجامد تنجس اغسل بمرة ان وصف عين تزل
وسن تثليث واوجب عنده وستعفو لداه ولمرده

بما عن النبي في الطهر ورد
بمزج تراب طاهر من سبع
بالماء مرة وعنده اتركه
ورجس بول الطفل دون الطفلة
وما غسل ناقض كل المحل
وطهر ذيل حر فوق الارض
والخف إن يخشن بوطء الدون او
بالدون والعذره والدم وما

فصل في الاجتهاد

من شاته بشاة غير تلتبس
مستعمل من دنين مع سواه
بل تطهر بكل الماءين
تخشن بعدل الى التيمم
بعد ما تخشن ثم واحده
وعنده لا في الاواني حيث لا

من توله أغليه من غير عدد
للكلب والخنزير او للسرع
تربا وذلك اذ عن الراوي حكى
بغير درما اعتدي خلفا له
وعنده الرمس له قد انتقل
ان جر فوق نجس في مذهبه
بسيل دابة وعنده راوا
يثقل كيف امسحن عندما

فصل في الاجتهاد

ثوب طعام تاه او ثوب بخس
فليجتهد ولم يجز لداه
او الثوابين وان في دنين
ثم الصلاة في الثياب يعلم
يفعلها للاحتياط زايده
يزيد عد طاهر منها على

بسمة ثم ليعد وان يحس
وغالب التجنيس كالاصل جعل
لاحيث لم يغلب نعم لداه
وطرف او خال لثوب قد خطر
وعنده الجواز في المضبب

باب الوضوء

فرض الوضوء غسل وجه وهو بغي
نية المسلم الا عنده
وضوءا استباحة المنتقر
عنه بغير دائم اي أو لا
ومسح بعض الراس لا ما عما
وعنده الربع وان يمسح على
بالطهر والتحريك لحما كفى
وغسل رجليه مع الكعبين
والكثر لداه او كعبه

قتله ذو العمى وتم ذا البصر
كسور مر طهر فيه تحمل
بعض وللبعض لا رضاه
لاضيه الورق لحاج او صغر
ولو لزينة ولو من ذهب

الوضوء

راس واقصى ذقنه والاذنين
فمن كفور الوضوء اعتده
له كرفع حدث تطهر
ثم اليدين مع مرفقي كل
جميعها الا بمذهبهما
عممنه ولبسها قد حصلا
لداه لاتباع فعل المصطفى
او مسح بعض العلو من خفين
اما بع ضمت للاث عنده

بالطهر مع امكان مشي منها
من بعد لبس فوق طهر تمما
فعنده الخرق الذي لم يخرق
مذهبه ان يبدو دون الكعب
وعندهم يكفي على الخروق
يوما وليلة من الاحداث
ولم تقدر مدة في مذهبه
لا ماسح الخفين حاضرا على
قلت او الواجد خلفا لهم
كأن تبدت رجله او الخرق
في كلها رجل غسل قد كفى
وسن مسح سفله الاعلى
ان سن الترتيب لا عندهما
ولو بسرعة وسن البلة
كمثل الانتشاف والتمضمض

تنوذ ما بساتري فرض سما
لا عنده لا الخرق خلفا لهما
دون ثلاثة اصابع وعن
من رجله من خوقه فليكف
لمسح خبر الخلق فوق الموق
وسفر القصر الى ثلاث
وضعفوا ليلة المقيم به
خلف له فلا يجاوز اولا
او سك الانقضاء فلا يتمم
او بعضها او حل شد واستحق
مع طهر مسح ولداه استوثقا
رأيهما عن النبي نقل
ولو بتقدير كغطس عمما
وجبت لداه والحجة له
لكن إيجابهما لا تقتضي

وتلف

وتلك الكل خلافا لهم
ثم الولا ومذهبا هما على
ومسح وجه الاذن والصماخ بل

فصل في الاستنجا

ومن قضى الحاجة فليجتنب
فلا يوجه فرجه للقبله
واحتم لما لوث الاستنجا بما
وعنده ان لم يزد عن درهم
ومسحه ثلاثة فاعملا
بالجامد الطاهر غير المحترم
كالنصل والجوهر لا في مذهبه

فصل في الحدث

الحدث الناقض ان يخرج من
لم يكن معتادا خلاف مذهبه
لا من سوى المعتاد بل رأيهما
بنجس كالقيء يملؤ الفما

وتلك الكل خلافا لهم في المسح نهو مرة عندهم
ثم الولا ومذهبا هما على وجوبه واستاك ثم خللا
ومسح وجه الاذن والصماخ بل لداه واجب فمن وجه جعل

فصل في الاستنجا

وكل الذي قد عظموا بالادب
واحظر وصحح الا اليبا خلفا له
وآخم لما لوث الاستنجا بما
او مسح احجار له قد عمما
سن وان يزده فالما حتم
ومنقيا عندهما المحل
وعنده العظام والارواث عم
وبانطباع لا بجز واجز به

فصل في الحدث

الحدث الناقض ان يخرج من
معتاده غير منيه وان
كالدود والقيح فلا ينقض به

ومن يقهقه في الصلاه عنده ينقض وفي مذهبه بالردّه
وغسل ميت اكل لحم الجزور لداه قلنا الحق شيخ الخبر
وان بزول العقل لا للمغمى في نومه بمقعد للارض
وعنده ولا اذا كان على سكل مصل اي بنوم سهل
في مذهبهما لنا ضعف الخبر وان نلا في جلد انثى وذكر
لا عنده ولا بغير سهوه في مذهبهما وفي بدء الثوره
لا لمحرم الا بمذهبهما وتمش فرج بشر لو عدما
لا عنده مشايبطن الكفّ لا غير نعم لداه كوع دخلا
واربع يقين حدث وضده بالمثل لا ضدّ طرا من بعده
وخالف مذهبه في رفض يقين طهر مع شك النقض
ومنع الصلاه كالطوف بالبيت والبالغ حمل المصحف
لا بعلقه على رابهما قلنا الحديث مطلقا قد حرّما
وزد على الجنب مكث المسجد والمنع من قرآننا ان يقصدِ
ولو لبعض آية الا على رابهما فبعضها قد حللا
وزد على الحايض اي والنفسا عبوره ان خيف ان يلوثا

وطوف

وعنده مع حاله الامن كذا من سوره لوكبه لكن لداه
الي اغتسال او بديل بادري

باب الغسل

الغسل غسل كل طاهر البدن ضفرا ان مآه نقصده
وفي رواية لداه الحيض نلم تجب تسميه كما مضي
لكن لديه او جبوا المضمضا وان نوي الاجناب يوما كان ذا
الا بنية على القول به وموجب الغسل الممات الحيض مع
كذا النفيب كمره والعذر ولو من الدابه او من طفله
كذا خروج ولد والاصل لا

وامنع بذا زوجها الملذذا بمنع وطيا لا امتعا سواه
او لانقطاع عنده لاكثرا

الغسل

ومنبت وشعر فلينقضن لا عندهم بنيه لا عنده
لا غيرهن وفي رأى تنقض ولا ان استنشق او تمضمضا
بل والاصبرين على رابهما جمعة او عيد نلا يحصل ذا
قيل دونها خلاف مذهبه نعاس ان كل بدا لم انقطع
مع فقدها في الفرج حتى الدبر لا تشهي او ببته ظفالة
عندهم المار عن اشبهها خلا

ولا اذا أمنى وغسله قدما
وعنده ان قبل بول سالا
وسن غسل كافر قد اسلما
ولاصحال الحدثين خيرا

باب

يمم المحدث مثل الجنب
في حدوث ان توهم ابدا
بل عنده ايضا يجوز قبله
وليس بالمشروط ان يوصله
وقبله الصالح للغسل وما
وآخر الصلاة للتيقن
وقدرة القيام بل وعنده
ومشتري ماء وثوب حتما
مع اليسير من زيادة وفي
في الامر لا ولي بعاد واظما

فساد باقيه بمذهبهما
يلزم لا ان بعد ما قد بالا
بالطهر وليجب بمذهبهما
ومذهبا بهما بغسل امرا

التيمم

في الوقت للفقدان بعد البطل
وعنده ان سمة قد وجدا
اي قبل وقت او تطلب له
صلاته واشترطوا في مذهبه
يكفيه يستعمل لا عندهما
آخره اولي كوقت البدن
للظن كالايراد وقت الشدة
بمثل المثل وفي رابعهما
مذهبه زيادة لم تجحف
فالميت قبل فالفضيل قدما

فذ

فذ وتجنس فحيض فجنب
وعنده الحي وبرد ومرض
والجرح والكسر جريحا عمما
ستر ابا في الوقت بل عندها
اذ اكثر الاعضا هو الصحيح
مع وجود الماء لا عذر انتفى
الا لداه فيجوز ان يخف
وعنده غير الولي ومذهبه

فصل في اركان التيمم

اركان ذا ان ينقل اوتن وكلا
وعنده جنسي ارض كالحجر
بل وبكل ماله وصل به
ولو بمرفق وبين الوجه ليد
وسع كل الوجه لكن عنده
ثم اليدين مع مرفقيهما

لا حيث يكفي للوضوء لا الجنب
ان يخف المحذور لو غسل عمم
مع غسل ماصح وسيح عمما
بغسل ماصح ولن يتمما
والعكس اذ اكثرها الجريح
يتمم ولو لوقت ارزا
فوت جنازة اذا لها اتصف
من ليس تعيينا عليه نوجبه

في اركان التيمم

محض تراب طاهر ما استعمل
والكحل والزرنيخ والرمل الحدر
كالزرع والاشجار في مذهبه
بنبه في النقل ثم المسح قد
يغفر دون الربع لا ما بعده
الا لداه فالي كوعيهما

ويجب الترتيب لا عندهما
لكن يسن وبين السلم
وردته لا عنده وقبل ما
ونفى مانع ولو في بعضها
لا حيث لم يجب قضاؤها فما
نعم اذا سلم غير عالم
وجمع الفوض مع النفل به
توايت الفرض بل لداه
وعنده الى انتقاضه لنا
ويقض من صلاته تحلله
كمن يخرجه نجاسة لا
اذ يقدرن وعنده كالحيض
لانه لا يوجب الادا
بل لم يجب اداؤه في مذهبه
فالشرط في الوجوب للادا

دون الولا الا مذهبهما
ووجبت لداه ثم ابطله
احرم وهم دون مانع لما
الا على مذهبه فليمضها
يبطل ذا الا على رايهما
بقوله قلت كذا في العالم
بل وجائز اوفي مذهبه
في وقت طهر دون ما عداه
قول ابن عباس وغيره هنا
والعذر ذو انقطاع او ذو قلة
لداه او توانيا اصلا
فجرم الاداء ان يقدر قضى
لما له قد اوجب القضاء
ولا قضاؤه لعقد سببه
قدرة شرط وهو للقضاء

لنفي

ويقض من للبرد قد تيمما
امره النبي بالقضاء
والعار لا ينقضي وفي الآلام
نعم على رايهما يخير

باب الحيض

اذا رات للتسع كالدرديا
فعنده ثلاثة ومذهبه
للعشر مع لا عنده خمس ولم
عشر وخمس من نقا فضله
فذا كل حيض بالنقا تخلله
ولو دما ذا صفرة وكدرا
الا لداه فلثان لم يعم
وفي سوي رايهما الجلي ترى
وان يجاوز دمها ما سرط
اما الضعيف فاستحاضة عده

يوما وليلة خلافا لهما
في لحظة ولم يجز نسخه
يسبقه حيض او نفاس ما انتهم
او دون ثلاثة لداه مكمله
خلاف مذهبهما في اللفظ له
في زمن العاده او في الكرا
وبين توأمين لا عندهم
لا عند طهرها وابت اذ طرا
دم قوي نهو حيضها فقط
اخذا بتميز ولكن عنده

لا عندهم اذ عمرو صلى به وما
قلنا البيان جائز الانشا
يقعد ويوم بل ثمانا وانتم
قلنا المراعاة لكن احذر

رُدَّتْ لِأَعْلَى الْحَيْضِ وَهُوَ عَشْرُ ... وَمَا بَقِيَ مِنْ شَهْرِهَا فَطُهْرُ

اي مبتداة وكذا المعتادة ... إِلَّا عَلَى رَأْيِهِمَا فَالْعَادَهْ

فقط والاقلمن في الابتدا ... أَقَلُّهُ وَالْعَادُ أَنْ تَعَوَّدَا

وثبت ان تتسق لمرة ... لَكِنْ عَلَى رَأْيِهِمَا بِالْكَثْرَهْ

ومن تحيرت كحائض هيا ... نَعَمْ تُصَلِّي وَلْتَصُمْ وَلْتَقْضِيَا

الا لداه فيردها الى ... سِتٍّ وَسَبْعٍ وَهُوَ تَرْجِيحٌ بَلَى

ثم النفاس بعد وضع المطلقم ... حَالًا وَلَوْ لِمُضْغَةٍ أَوْ عَلَقَهْ

إِلَّا لِدَاهٍ وَقَبِيلَهُ الَّتِي ... لَا بُدَّ مِنْ نِفَاسِهَا جَعَلَا

ولم يعده من المدة بل ... مَا بَيْنَ نَوْمَيْنِ مِنْ دَمٍ حَصَلْ

فهو نفاس عندهم ومبتدا ... مُدَّتُهُ مِنْ وَقْتِ وَضْعِ الْمُبْتَدَا

ثم الاقل للنفاس لا يحد ... وَالْأَكْثَرُ السِّتُّونَ وَالْغَالِبُ قَدْ

جا اربعين وهي في رأيهما ... أَكْثَرُهُ قُلْنَا فِي الْأَنْقَا إِنَّمَا

والدم بعد طهر خمسة عشر ... حَيْضٌ وَحَيْثُ عَنْ أَقَلِّهِ نَزَرْ

فهو فساد بل نفاس عنده ... وَفِي رِوَايَةٍ لِدَاهُ عَدَّهْ

وفي رواية به شككها ... فَالْوَطْءُ لِلْاِطْلَاقِ تَرْكُهَا

وَمُسْتَحَاضَةٌ كَرُعْفٍ تَلْتَحِي ... غُسْلٌ وَتَعْصِبُ فَالْوُضُوءُ لَكَتْ

فِي الْوَقْتِ بَلْ رَأْيُهُمَا لِوَقْتِ كُلّ ... قَبْلَ الصَّلَاةِ بَعْدَ نَحْوِ السَّتْرِ قَلّ

وَجَدَّدَتْ إِنِ انْقَطَعَ لَا إِنْ عَلِمَ ... قُرْبُ إِيَابِهِ وَتَقْضِي إِنْ نَدَمْ

بَابُ الصَّلَاهْ

بَيْنَ اسْتَوَا وَكَوْنِ ظِلٍّ بَعْدَهْ ... كَالشَّيْءِ وَقْتُ الظُّهْرِ لَكِنْ عِنْدَهْ

مِثْلَيْنِ وَالْحَدُّ بِكَفِّ الْأَذْرُعِ ... ثُمَّ لِعَصْرٍ وَهِيَ وَسْطَى عَلَى

رَأْيِهِمَا وَبَعْضُهَا بِهِ عَمَلَا ... وَأَوَّلُ النَّقْصِ عَلَى الصُّبْحِ أَلَى

أَنْ غَرَبَتْ لَكِنْ مِنَ الْمِثْلِ إِلَى ... مِثْلَيْنِ فِي مَذْهَبِهِ قَدْ جُعِلَا

لِلظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَذَا مُسْتَفْضَلُ ... ثُمَّ لِمَغْرِبٍ بِمِقْدَارِ وَضُوْ

وَخَمْسِ رَكْعَاتٍ وَثَالِثُ مِثْلَيْنِ بَلْ ... رَأْيُهُمَا لِشَفَقٍ إِذَا أَفَلْ

قُلْتُ وَهَذَا عِنْدَنَا الْقَدِيمُ بَلْ ... قَالُوا بِهِ نَدْبًا وَبِهِ الْآنَ الْعَمَلْ

أَمَّا الْعِشَا بِغُرُوبِ الشَّفَقِ ... أَيْ حُمْرَةٍ وَعِنْدَهُ الَّذِي بَقِي

أَبْيَضُ وَالْغَايَةُ فَجْرٌ صَدَّقَا ... وَعِنْدَهُ عَنْ نِصْفِ لَيْلٍ مَا رَقَا

وَهُوَ الَّذِي نُخْتَارُ ثُمَّ الصُّبْحُ ... إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ فِي الْأَصَحِّ

وَوَجَبَتْ مُوَسَّعًا بِالْأَوَّلِ ... وَعِنْدَهُ بِآخِرٍ وَلْتُعْمَلِ

ولا
كا

الا لداه فى رواية فما ... يلزم مطلقا كذا عندهما
والكر غيرها ولا المغمى عليه ... لداه كالنائم والفرق الخلا
وعنده ان لم يزد عن يوم ... وليلة لم يقض مثل اليوم
والطفل مر للسبع واضرب يعشر ... كالصوم ان يطيق وتعليما اجر
اصلاه واكره كلما لا سببا ... لها فقدما او المصلحا
بل ولده فيهما قد رويا ... والحرم المكى منه استثنيا
وعندهم لا ولنا ما رويا ... وبطلت لامكان نهيا
عن الصلاه فيه بل لداه ... تبطل كالوادى وما ضاهاه
من بعد فرض الصبح والعصر الى ... ان تطلع الشمس وحتى تأفلا
وبالطلوع وارتفاع يعلم ... لا يوم جمعة خلافا لهم
فالكره فى مذهبه قد عدما ... وقد انى الكره على رايهما
فى غير جمعة وفى نهارها ... والفرق مروى وبا مقرارها
الى ارتفاع وهو بالتقريب ... كالرمح والزوال والغروب
وبعد فجر قبل صبح كرها ... نفل لا سنته عندهما
وعنده الصلاه مطلقا حظر ... فى كل الاوقات الثلاثه الاخر

قوله والكل غيرها تكرار الكل
وقع عبارة غيرها حيث ان
الاستثناء على ارتداد وغضب
من فى عطف على محل مع وما
بعدها اى ويقضى ذو الكر
غير الاحوال الثلاثة التى هى
الحيض والمخض والمجهض تامل

ثمن ثبت ولم يضق فما اعتدا ... وركعة لادريها الحل اذا
وعنده تبطل صبح حيث نى ... انا لها شروق قلبت تأنف
وندبوا التعجيل بل لداه ... تاخير ذى تحمل عاه
وعنده والصبح والعصر وقد ... يلم الدليل فى العنا قد
وسنه ابراده بالظهر ... وكستاه وقتها التحرى
والحيض والاغما ونحو ان تقد ... وقدر تكبير من الوقت نجده
فرضه اوجب ولكن مذهبه ... بدون قدر ركعة لا يوجبه
بل وليجب ما قبل ان يجمع معه ... لاعنده اذ الخلل ما وسعه
والظهر بل مذهبه ان وسعا ... لخمس ركعات لعصرين معا
بينهما يتم ولثلاث فى السفر ... وبين آتين لاربع تقر
كان حل مانع العرضين ... من بدء وقت الثانى من هذين
فليجبا او قدر فرض منهما ... يجب فقط ولا ولا عندهما
وبعد عقد ان صبى يتعدم ... تكليف وتندب بل يجب عندهم
وان خلا من وقت غير ما يسع ... فرضا وظهرا اخف والبقى استمع
يجب فقط وذو ارتداد يقضى ... مع جنه لا حيضه كالجهض

لا عصر يوم الجمعة الغروب مع
جنازة ان حضرت فما منع

فصل في الاذان

اذان الاعلام فاجعل
سنة لفائض بل على رايهما
ولا لمفرد خلاف مذهبه
غير مكي ولجمع اعلنا
من مسلم منزل في مذهبه
ثوب في الصبح وفردا اقدما
له اه بل نصفا كصيف فعلا
وما روي سعد له اكل فندوا
ان بلا جوف ليل اذنا
والتفت ان جعل يميني اذنا
ان دار في المنار لن يصدوه
حوقل او ثوب صه فاحفلا
واعكس له اه قلت بل له انا

وسن ان يقيم اوا وجب كما
مر وانثى لا بمذهبهما
وهي فرادي غالبا وعنده
الفاظها تعلوا الاذان عدده
ثم القيام مع فراغها ندب وعنده مع جعل تما استحب
قلت له اه مع لفظها وعن مذهبه متى اطال فحسن
واكره باحداث وقل لما منع جمع من الفعل الصلاة جامع
وجاز الاستيجار ايضا لهما ولو لآحاد خلاف رايهما

فصل في الاستقبال

مشترط لصحة الصلاة وجهة كعبة على ما باني
وداخل بحاضر يشترط به
لا الفرض داخل بمذهبهما
سطح ابي قبيس والفرق اخلا
بالاجتهاد وبه اشرط ان يؤم
رايهما بعين عالم
بغير ظن عينها بل سهلا
بمسجد ومسجد لمن سكن

قوله في قلت الخ معه زيادة في بعض النسخ اخذت قول ابن حجر من كتاب المنهج وقول الملا من الفتح

ملكة وملكة للحرم
لمبصر لا في محاريب النبي
تعلما ان قل ثم قلد
وصوب حل سفر تبدل به
ولو لمن مشى خلافا لهما
أو ركع أو سجد ماش بل أتم
ولا يصلي الفرض والمنذور
الا لداه ان تأدى بالمطر
وان يصل بعد ما فيه اجتهد
لا عند وله لداه في السفر
كذا التقلد به قد أخبرا
حول اما ان يقينا علما

فصل في صفة الصلاه

ركن الصلاة نية لا حرما
بقلبه لفعل نفل مطلق

وحرم بها الدنيا بمي
او جهة للمسلمين وأوجب
أهلا فصل كيف ما وأعد
في النفل لا مع قربه في مذهبه
لا الفلك لا الملاح او اذ أحرما
نعم ان يخرف عمدا يدم
بظهر دابة وذي تئن
كذا جنازة ويسجد ان سكر
ثم يتقن الخطا عينا تعد
ولا بمذهبه ان الميل تزر
وحيث الاجتهاد فيها غيرا
فقل بالاستيناف لا عندهما

ومع قصد الغرض في الغرض ولو
بان قوله صلاة الظهر لا
وشرطها ان قارنت تكبيره
ان قدمت عليه باليسير
وان يكن تعرضا تكبيره
تفصيله خلاف مذهبهما
موتبا كالحدث ثم ترجما
وعنده ترجم كل وبدل
وفي الفرائض القيام منتصب
خلافا له فعاجز عن سجده
ثم الحنى كراكع ثم قعد
بل بين ذين خير والداه
وليؤميا بالراس ثم عنده
ان قدر العاجز يفعل جهده
وليتل في الهوي لا النهوض بل

كفاية الا لداه فرأوا
تكفي لفرضه وعنده على
كلا وفي رابهما تفويره
كالصوم والزكاة والتكفير
ولو بإذكار الى يسيره
لظاهر الخبر في كليهما
للعجز والقادر حتما علما
صدرا بأي اسم على التعظيم دل
لذاته لا للنزول قد طلب
او عن ركوع قام الا عنده
ثم لجنب ثم للظهر رقد
وعنده تعين استلقاه
يسقط عنه الفرض قلنا بعده
كالعكس واستانف صوم عنده
قاعدا او مضطجعا نفلا يصل

ذكر في الايضاح الاجماع
ثم جرى في المتن على الاركان

والحمد لا في ركعة الذي سبق
والحمد عينا واجب لا معترض
ببسم مهي آية منها كذا
لكن على رابيها أسر
ثم لعجز البعض ما عداه
كرر معدورا ولم يتبدلا
ثم ولا سبع آي يقرا
قائما بسكت قدرها كما
فرع تصح بالسواد حيث لم
ولم يك المعنى متغيرا به
ثم الركوع نيل ركبة بدا
ادصار في مذهبه أدنى له
وسجدتان بعض جبهة يقع
وأوجبن لا عندهم للسبعة
ووضعه القدم والركبة ثم

بل أي آي يتفق

لا عنده بل آية ما شقق
بل عندهم ليس على المعوم حض
من غيرها لا عندهم في ذا وذا
ندبا وفي مذهبه لا تقرا
وبدل المجوز بل لداره
بالبدل والحروف ترتيب ولا
قلت وبالتفريق ثم ذكرا
بفصل دون الذكر اي عندهما
بزد ولم ينقص من الأحرف كم
ومطلقا تبطل في مذهبه
والاعتدال عود فيها منه أبدا
وعنده لم يوجبوا أعيد اله
الا على المحمول والسفل رفع
وعنده يكفيه وضع أنفه
بدا الداه بل وعندنا حتم

فالنووي

فالنووي للنص قد عزاه
ثم تعود فاصل بينهما
ثم التشهد الأخير الا
بل عنده واجب ان لم يأت به
كذا القعود فيه لا في مذهبه
وسنة عندهما وبعده
أقله السلام او سلام
وهكذا مذهبه بل ولاه
وهكذا مذهبه بل ولداه
كذا الطمانينة الا عنده
آخرها الترتيب مثل ما شرح
فرع لترك سجدة اذا ذكر
منه جلوس لاستراحة ومن
وإنه في مذهبه يذكر وقد
من ركعة اربي كذا الداه مع

والانف في رواية لداه
لخبر المسيئ لا عندهما
عندها فليس ركنا اصلا
ليثبي وصحت واندبن في مذهبه
ثم صلاة على النبي به
سلام م وبالوجوب عنده
عليكم قلت الاصح السلام
~~وهكذا مذهبه بل ولاه ورحمة الله لكي يجزى لداه~~
مرتبا برحمه الله اتقاه
فسنة والصارف أسقط قعده
خلفاله فعنده هذا أطرح
ذا قائما يسجد منه ان قدر
يسجد باخر فعنده حتم
ركع لم يسجد وبلغ ما ورد
شروع قرآن الذي تتلو يدع

وسن رفع لليدين وتعل
وعنده اكوه راكعا ومعتدل
اسفل صدر اى فوق السرة
وقول وجهت الدعا لا علي
لكن على رايها بما روت
والاستعاذ كل ركعة وفي
وعنده سن في الاولى اى قبل
وعنده يقرأ قلت وبس
يسكت بعد الحمد اى بقدر ما
وسوره في الاولين تفعل
لا عنده وسن ان يسبحا
لما تلا امامه لا عنده
خلفاله في اولى ليليه
وباستعال لا عبدال سمعا
ومذهبا بما ابو وقبل لك

تحريما وراكعا ومعتدلا
وكوع يرى تحت يمناه جعل
وعندهم من تحتها مع يسره
مذهبه بما علي نقلا
عائشة وانس كل ثبت
مذهبه استحباب هذا منتقى
وبامين مع امامه جهر
لمن يؤم الناس في الجهري ان
يتلوها وكره ذا عندهما
في صبح جمعة بسجدة وهل
او استعاذ ربه او سألا
وجهر غير متعبد لبؤ وحده
وجمعة بعيد ولو مقضيه
وفيه ربنا لك الحمد معا
وعنده الامام تشميتا لك

وحمد

وحمد المأموم ان جمع عرا
كذا قنوت الصبح لا رابعا
بل وتر كل العام في رابعا
وهو في الاعتدال بل عندهما
يركع لكن قبل ذاك ما حرم
ثم تشهد بدا وعنده
تبطل الصلاة ان عمد الترك
ثم صلاة المصطفى فيه كفى
قلت وهذي البيت ابعاض تخص
الاصلاة المصطفى فتلك عن
مع افتراشه الجلوس كله
توركا كاني تشهد قد
وفيه الخروج قبل لداه
سبحان ربي العظيم راكعا
وسائل بينهما الغفران مع

والاستعال بسواه كبرا
والوتر نصف رمضان حتما
بل بالوجوب عنده قد حكما
قبل الركوع ولداه بعد ما
وجلسة استراحة لا عندهم
أوجبه بل لداه بعد القعده
وان سهى بترك ما تسكت
قنوتهم وآله في المنتقى
بالجبر بالسجود ما منها نقص
رابعا ليست بنفض بل تسن
الا على مذهبه في الجلسه
وعنده منتشرا كالمبتدي
أوجب وذكر ثم ما عناه
وفي سجوديه بالاعلى اشعا
باني الذي الى نبينا ارتفع

لكن لداه يجب التكبير في
والذكر في الركوع والسجود
اي مرة فتبطل الصلاة ان

فصل
في شروط الصلاة

وبطلت ولو بسبق بالحدث
فيها بلا تقصيره ولم يطق
لاحبس عتق امة فيها حدث
لا بقليل دم برغوث وبق
الا لداه في رواية وفي
او قرح او بثر وحجم فصد
الا بفعله كعصر للدم
مباحة مغلظ كالعذرة
وعن مخفف كبول ما أكل
اي ربع ثوب او مصاب لم يعم
بل عنده كفى رواية لداه

نقل وتحميك وتشميت تعي
وطلب الغفران في القعود
عمدا يدع لا ساهيا كاركن

لا عنده كفى منافض حدث
في الحال دفعه كفى خف خرق
فستر بل وحمل بالحبث
قل وبهم بول خفاش لبشق
أخرى كما مر عن النزر عفي
قلت كذا الكبير في الاسد
ونتن ويعفى عنده عن درهم
وبول كلب ضبع والحمحم
اي مطلقا وخمر غير ان يقل
كالذيل او دخريصه او فرد كم
عن أسفل الخف بدلك ابرأه

منازع

لكن الى مذهبه العفو عني
دعن كبير دون فحش لأدبي
ذي سلس رضاع استحاضه
في موضع او بدن او حمل
بلقاه او بلقى الذي بلقاه بل
وإن بل تعد العظم جبر
او اعتدي ينزع وحاكم جبر
وعنده لا ان بلحم استتر
وهكذا الوشم بنحو العظم
كنحو تطريف لها والحمرة
من سرة لوكية في الأسنة
بل وبطن وظهر الأسنة
الا الذي ظهوره منها غلب
ولو بتبعيض أمومة الولد
وحرة في غير وجه ويدين

من النجاسات لدون الدرهم
عذر كمحرج بطين مسهل
وباغسلي عنك نزى استعاضه
او مابلا في ذا وذا كالحبل
عندهم سالم لجرك اذ بقل
اوخاط اود اوى به كلا أثر
لا ان يمت اوخاف ظاهر الضرر
كثوب خمر ودم بالماطهر
وذا كوصل دون اذن حرم
وخضب لتسويد ودون سترة
ورجل وعنده بالوكبة
وفي رواية لداه كل في
وستر عاتق لداه فيه وجب
وفي رواية كالحرة عد
واجعل لداه فيهما روايتين

وعنده وغير اقدام بما
ولم يجب من اسفل وقد عفى
وعنده من سوتين ليعة
والقبل او لداه دبرا قد تروا
لكن بمد هيبما الحرير
فحيث لا ما اقطعنه لا إذا
ومذهبا عما به ملي ولا
عن نجس ثم الخيار حيث لا
وبكلام الناس اي حرفين او
أكثره أو أنذر مسرف العطب
كالضحك البكا والانين لا
لذكر جنة ونار او لداه
لا سابق قل ولا في غفله
ولا لداه في رواية وفي
عنه بتصفيق وبالقرآن

لا يضف اللون ولو كدرة ما
لداه عن يسير أن ينكشف
درهم أو عن السوى لأربعة
ونجس دون الحوير عدم
ان التقت ضرورة يضير
بين يدي فصل فوق اجر مثل ذا
يقضي كعنده ان الربع خلا
وواجب خارجها وان خلا
حرف بفهم او بدة ولو
نخ لا إن يتعذر ما وجب
ان غلبت لو عنده ان حملا
لخوف ربه كذا اداه آه
او جهل قرب لاهتدا خلفاله
مذهبه املا جها فنا الكفى

والذكر من نحل فيندبان

الا بالافهام أن تخص قصده
لا بالسكوت العمد حتى يلكب
ووسط بكبر كالثلاث لا
لا عنده ودع من مرتدب
علامة ثم مصلى ثم حنط
فيحرم المرور والقطع فقد
وقاطع لداه في المجدوم
في رواية حمار امرأة
لا عنده بدون ركعة ولا
وقطعه للنفل كالعود الى
لا تابع او جهلا أو ما قصده
وطول ركن قصروا أو زالا
ونية القطع وأن ردده
لا صايم أو حاج أو معتمر

فصل في السجدات

تبطل او مع سواه عنده
وفعلة فاحشة كأن يثب
ان خف او من مصحف رآه لا
حيث على الثلاث ادرج نفث
وسن لا عندها في ذا فقط
وجاز ان لعرجة عليا يجد
مرور كلب اسود بهيم
او زاد عمدا ركن فعل انشاه
ان زاد قعدة ولم يطوق لا
تشهد لا ان لداه ما تلا
وعود أدنى لقيام عمده
ركن بشك نية أو وطا لا
علقه لا في الجميع عنده
او عاكف وبالذي يقطر

قبل تسليم يسن السهو سجد
لكن على مذهبه افعل بعده
وخير والداه ثم مذهبه
بل مطلقا أوجب في رابعة
ولو بعد لا على رابعة
وعنده بترك تكبيرات عيد
ثم لداه السهو عما يوجبه
مصلحة فيها كقوله أحق
وسهو ما بطل عمده فقط
والشك كالعدم لا إن ايما
وتبله يأتي به ثم سجد
وعنده أبطل شك عرضا
بالظن باجتهاده وإلا
ومن يؤم إن سهى الإمام لا
لكن على رابعة إن تركا

او عقب الصادر سهوا وليعد
ان زاد بل ولو بنقص عنده
للنقص دون الازدياد يوجبه
بترك بعض كقنوت ركنا
لا الجهر والسر خلافا لهما
او سورة الحمد الامام والعزيز
بل وتسليم رآه مذهبه
ما قال ذو اليدين فالنص نطق
ونقل ركن القول مع هذا النمط
بعضا ولا في الركن بعد سلما
وإن يزل والفعل قدرا يزد
اول مرة فان يتعدد فضى
بنى على اليقين أي ما قلل
مورد العكس أن اعداد من أم أتما
إمامه بتركه قلنا اشتركا

من بعد تسليم لداه سجدا
ثم على النبي صلى ولداه
الا الذي محله بعد وما
وسن سجدة وعنده تجب
كذاك لا عندهم الاحرام
في الحال للقاري وللذي استمع
وتابع الا بمذهبهما
في العصر مع اربع اياب وفي
كذا الضيزة نجم عنده
بل هي للسكر خذ قالما
وفي الصلاة لا فريضة على
آتيها الامام في رابعة
اي لسوي المأموم للذي تلا
وكلما كرر ما يتلى يسجد
بل عنده تقضى ممن صلى وقد

وعنده او قبله تشهدا
بتركه بالعمد تبطل الصلاه
تيسن قضى ولو يسيرا كلما
بكل سر طرفي الصلاة قد طلب
بل وخلافا لهما السلام
الا لداه حيث تاليها بدع
وارفع وكبرها وبا ومحرما
مذهبه ما في مفصل سقى
وما اليه في حض من ذي العده
تلغي صلاة عامد قد علما
مذهبه ولا اذا سرا تلا
وليدع التسليم والتحرما
فقط وما موم إمامه تلا
لا عنده في مجلس قد اتحد
سمعها فيها من الغير يسجد

وسجوده عند هجوم نعمه
ورويه المجهر سقاوجهر
وعنده ذي بدعة ومذهبه

فصل

افضله العيد تكسف بعده
لفرده والعشر اي بالوتر
وعنده قبل العشا ما ابي
وسن سبح اسم في الاولى وفي
سورة الاخلاص في الاخرى الاعلى
فركعتان قبل فرض الفجر ثم
بعده ومغرب وما يلي
اذ الثلاثون وست خص به
ثم الضحى الى اثنتي عشرة لا
قلت وذا الا اذاك عندنا القوي
تركهما تحية المسجد بل
للذكر خارجا ودفع نعمه
والمبتلى والا كساه اسرا
تكره والعقوق لا توتكبه

في النفل

حسنه فالاستسقا فوتر فورده
بين فريضة العشا والفجر
سنوا واوجب ومثل المغرب
ثانيه بالكافرين واردد
راهما بفلق وما تلا
ظهر وعنده لدا اربع وضم
ثم التراويح وعشرين افعل
بترب لا عائما خلافا مذهبه
لداه بل ثمانيا قد جعلا
من ارتفاع الشمس حتى تستوي
وان بلا الجلوس تخرج ودخل

لا عنده لا ان عن الجمع اشتغل
وما بوقت بقضا لا في مذهبه
ويندب الترتيب فيما فات بل
وان تفت وقتية في مذهبه
اولاه مثنى بل رباع عنده

فصل

سنة الجماعة التي في
وتر تراويح والاستسقا
فرض كفاية على الرجال بل
وللنسا في البيوت سنة
كان يعاد الفرض بالجماعة
من الماجد الثلاث في احد
في مذهبيهما كذي وعصرها
وعنده امنع واكرهن في مذهبه
ان باذان كرر الجماعه

وفضلها بالفرض والنفل حصل
ولا الذي مناطه بسببه
عندهما احتمه لخمس فاقبل
لا عنده ومطلق لا حصر به
وجاز لا عند النواوي فرده

في الجماعة

خرافيض والعيد والكسوف
قلت بل الاصح في الاداء
لداه عينا الحديث احتمل
بل كرهت عندهما لهذه
واشترط على مذهبه اتباعه
ولكن المغرب وتر لم تعد
والصبح عنده لوقت كرها
في مسجد امامه جمع به
نادى فرض ورأى اتباعه

في مذهبهما وعنده هي والعصر والصبح لوقت كرها

نافلة كاروي ومذهبه ... ما سار بي منهما يحتسبه
وللامام والعالم يكره ... وفي التشهد الاخير النظر
لداخل قلت وندبا أتمي ... لسوى وكرهت عندما
وعذر تركها وترك الجمعه ... تاعم أو خص وقت ذو سعه
وليقض مقتد بغير إن علم ... او يعتقد بطلا او القضا حتم
او فوق أبي بد والخنثى ... او رجل بمشكل او انثى
او معتد او كافر فان علم ... فيها تشهدا باسلامه حكم
بل بالصلاة عنده في الحض ... ومطلقا لداه أي والسفر
وبيان تلك لاني القائم ... بزايد وحدث والكاتم
لكنه قلت الاصح ان ذا ... يقضي وذو الاحداث عنده كذا
كذاك مع علم الامام بالحدث ... في مذهبهما ولا خافي الخبث
فصح قدوة لذي طهر بما ... والغسل بالماسح او من يمما
وقائم بقاعد إلا على ... مذهبه ولا لداه حيث لا
يكون ذا إمام جمع وعيي ... ان يشتفي وسعه ملوا جلسا
وقائم لا عنده بالمضطجع ... وسالم وذات طهر بتبع

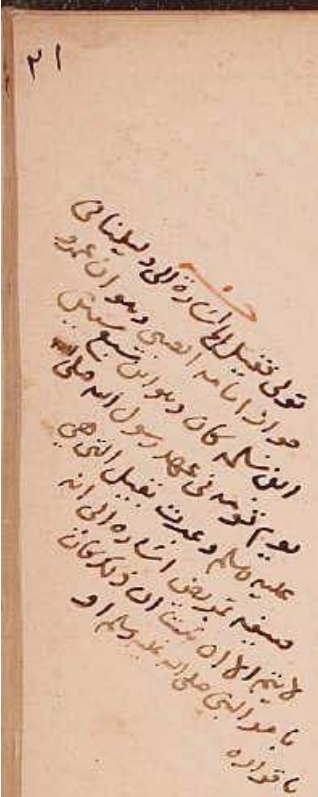

ذا بسلس وذات الاخاض كما ... لم تختبر لا على رأيهما
وبالصبي لا بفرض عندهم ... فقيل كان عمر وفي الصبي يؤم
او عقب الامام خلف عقبه ... دواما او بدا أخلاف مذهبه
او جهل الافعال ادم تجمعا ... في مسجد او كل صفين معا
قرب ثلاث غاية من اذرعه ... وان تحل طرق ونهر ووسعه
الا على رأيهما وفي سوى ... دين ثلاث اذرع بل حوى
يسع شخصا وتحاذي من سفل ... من علا بالبعض وافرضه اعتدل
قلت الاصح ان حكم ذا كما ... قبل بل الجمع لفا عندهما
نعم لداه بطلت صلاة من ... يسمع تكبيرا اذا لم ينظرن
إمامه ومن وراه وفي ... رواية في المسجد الطل نفي
او تابع الغير وما قطعا نوى ... أو من صلاتي دين نظم سا سوى
لا الكم كالصبح بظهر والحكم ... كالفرض بالنفل فضع لا عندهم
والعكس والادرا بالقضا كما ... في العكس لا في مذهبه اي فيهما
وجه لا يأتم حاضر بمن ... سائر كالعكس وسوف يعلمن
او خاطئا خالف في ما سنا ... او عنه في احرامه ما أبانا

لا عنده أو سبق أو تخلفا عنه بفعليتين والعذر انتفى
أو مع ذا بأربع فالركن لم تبطل به الا لداه بل حرم
كرحمة تمنع من أن يسجدا بظهر غيره كرجل أو يد
فحيث لم تمنعه يسجد لا على مذهبه فاوجب الصبر الى
ثم القضا في هذه استدارا كما يفوته اذا الامام سلما
ثم كمكتوبة بصبر تبعا وعنده تظم صلاته رعا
وجاز افراد مقيد لا عندهما ولا لداه الا
عن تارك الابعاض أو بعذر وعندهم يحرم عكس الامر
والندب ان يقدم او يقدم من وال فرائب ثمن حقا يكن
ففاضل بالفقه فالقرآن لكن لداه الفقه بعد الثاني
وسوّ مبصرا بذي عمى لا لداه فالمبصر منه أولى
وسنة أن يقف الامام خلف المقام واستدارا قاموا
وذكر هيئة فان يقم عن يسرة نصح لا لداه اشر
ثان يسارا وقياما آخرا وذكران والرجال من ورا
فصبية فالكل فالنسا فان يخالف ذا كل صحت وأسا

وعنده

وعنده يبطل ما صلى إذا ساوته أنثى او تقدمت وذا
وتلك في فرد اقتدا إلا صبي على جنازة قد صلي
ويكره اقتدا فرد وفسده بمن به تيمم او خافاه
كنسق أو بدعة والبطل به رواية لداه مثل مذهبه
وولد الزنا خلا لداه بل أعمى وعبد عنده وقد جعل
مذهبه الكره لكون ذي العمى مرتبا والبدوي عندهما
واقلف في مذهبهما ولا نقول بالكره سوى ممن خلا
وحده وانعقدت خلفا لما لداه فالفرجة ممن قد عدما
يجز شخصا بعد أن تحرما وليتبعن خلفا لمذهبهما
وينوي الإمامة الامام بل لداه أوجبها لانثى وراجل
وعنده على امامة النسا وان تجمع فالوجوب قدرا
وما مع الامام يدرك أوله عدد ويقدره هو الآخر له
الا على رابهما فالاول فالبعض والسورة فيه يفعل
تلتا قضا ليتال الفضل بل رابهما لكونه لها المحل
وسن قعد ربع موقف لمن أم وعكس لاحاج فليسن

لكن لداه الكره ثلث ونوى ما به الامام النووي حزما
وصح بل مذهبه في العكس لا إن كثر أو شبرا انكبرا اعلا

باب ملاة المسافر

رخص قصر أربع فرض خلا ذوب الحضور سفرا كالعكس لا
عند ما بعد عبور السور أو عمران او بقدر عرف ان نأوا
لمن نوى سيرا رآه الناس في ستة عشر فرسخا لدى الطايع
وعنده ثلثة مراحل ولو عصى او عن قصير عدلا
حتى الى الموطن عاد أو نوى اقامة لو في مغارة نوى
لا عنده اى اربعا بالهجة وعنده خمسة عشر دون تي
كالذي لم يتوقع أولما وقعه بضعف تسع نعما
وعندهم بل ولما زاد قصر بعلم حل والدوام للسفر
ونية لا عنده اذ جعله عزيمه بل قال بالوجوب له
بالجزم او كنية الاتمام اما الذي اقتدي بذي إتمام
ولو مع استواء تين عدة او تسدت احدا ما لا عنده
او بالذي ايتخلف عنه بالمم خلفا له او شك في ذا فيتم

بل اقتدا غير من يأتي قربه وعكسه ممتنع في مذهبه
وجمع عصا بين عشائين بما من السفر في وقتهما
لا عنده بسفر وجاريه وان يكن ذا قصر في مذهبه
وجمع تقديم بعذر مطر وبرد والثلج مهما يقطر
لذي جاعة وقد اجهده مجئ مسجد نائي لا عنده
لكن لداه جوز التاخير به وبالعشائين اخصصن في مذهبه
وجوز ابنسك عندهما بل ولداه بالذي قد عمما
تمرض خوف رضاع وحل وحدث دام وعندهما كل حل
لكن على مذهبه بعض خيف زوال العقل ان صلى ارتضى
وشرطه نيته في الاولة ولا وترتيب ودوم الظعن له
لبدء الاخرى او وجود البلل في طرفي اولى وبدء ما يلي
وان يؤخر بنو وقت الاولى وسفر في تين لن يزولا
والافضل القصر على الاتمام في سفر الثلثة الايام
وعنده حتم كما تقدما والرابعات آخرن أو قدما
مراعيا تخصيصنا تقييده يقولنا في البحر الحد ثلثة

(الحد في التين لن يزولا)

عالم بخل ان يقدم بالولا
او بفعل الوحوات اذ لا

باب الجمعة

شرط صلاة جمعة ان تجري
كلها مع الخطبة وقت الظهر
او قبله لداه اى من عيد او
من ساعة يادبهم عنه روحوا
فان فوت ولو بسبق متعة
ثم ظهرا ولداه جمعة
واشرط حصول ركعة في مذهبه
وعنده الظهر ويستانف به
في خطة من بلدة الاعلى
رايها فحيث عيد فعلا
لا عنده القرية بل في مذهبه
في جامع او طرق توصل به
يسبق واحرمها كل الجمع
ان وقفوه لدى حضورها يسع
جماعة وعنده واذنا
سلطانا بار بعين مؤمنا
كلف حرا ذكرا مع الوطن
وعنده اربعة وبالظعن
ولو عبيدا او على مذهبه
بفوق اربع ولا حضر به
ان يقصوا تبطل خلف نائما
ان بعد الاولى تلزم عندما
ثلث فان زاد الامام العددا
صحت به مسافرا او عبدا
واحكم على مذهبه في الثاني
بل فيهما لداه بالبطلان م

قوله يحملوا الاولى فيه حذف نون الجمع على عادة الاعاجم

خطبة الشخص وامم آخر
الا على مذهبه واعتبروا
تقديم خطبتين مع لفظ العرب
والحمد والصلاة والوعظ وجب
وآية تفهم في احديهما
ولا تجز لقادر ان يترجما
ظلماله في ذي وذا بل عنده
يسجلة في العجز تكفي قرده
وبالدعا للمخلصين الايمانا
نائبه لا عندهم اركانا
واشرط قياما للقوي فيهما
وجوز القعود في رايهما
كذا الجلوس مطمئنا فصلا
لا عندهم وسمع عد والولا
بينهما وبين الجمعة
واشترط الطهرين والستر بقع
وعندهم اولم يطهر واستتر
وتلزم المكلف الحر الذكر
الا بعذر لا كضعف وزمن
بل ان على الركوب يقدر يلزمن
ولا عمى مع قائد بل عنده
وفعل عبيد بل لداه وخده
بهما يتم او لداها سمعا
وفي سخا في مذهبهما سعى
وظهر ذا لا عنده قبل تيام
ان يرد ثلث بل قبل اللام
وغيره بينهما قد خيرا
واندب جماعة ان الظهر جرى
وعنده يكره لكن مذهبه
لغير اهل عذرها لا يندبه

اى يجب هذه الكيفية في ساعتي قائما ركنا لا شرطا وقائما على ما سبق

وبعد فجر حرم النفل المطلق
الا على مذهبه فيستباح
وطاعة بعد الزوال مطلقا
لا عنده الا اذا ضاق الوقت
وبعد فجر يوم الجمعة حرم سفر
أي مما لم يتوقع أو يضر
وجاز في مذهبه كقبله
وطاعة بعد الزوال مثله
لا عنده مما لم يضق عنها الوقت
لا واجبا منه ولا الذي يتسع
بل في رواية لداه حرم
قلت الصحيح الكل كالمقدم
ولمريدها استحبوا الغسل
فالترب فجرا او الزوال اولى
بل جعل وقته الزوال مذهبه
والترب للقادم ما لا يوجبه
وعند خطبة فالانصات ندب
وان لم يسمع وعندهم يجب
والندب في تحية تقدما
وبعد ان يرقى الخطيب سلما
عليهم وكرها عندهما
وسورة الجمعة في الاولى كما
في سورة المنافقين
وعنده قد كره التعيينا

باب صلاة الخوف

ان امكن الكف عن المقاتلة
للبعض والعدو في المقابلة
وما لهم عن العيون ستره
وجدت في المسلمين كثره

صلى

صلى بهم صلاة عسفان كما
فنصفه بطن نخل صلى
كما روى سعد وخوات الاثر
وجب لا عكنه فراجله
وعنده يجوز ناخير كما
قلنا نسي او سحنده الآية
ولم يجز مشيا وجمعا ما اكتسب
وحل الاستعمال للمهور
والقز والحرير أو ما الاكثر
وعنده في غير لبس ما حظر
والجلوس والكعبة او للطفل لا
والنقد للتمويه ان لم يحصل
لا عنده من ذهب لا المموه
وعنده جاز وفي المفضض
كالسرج والكرسي والحلقة من
مرآة مرآة وفيه قد طعن

في مسلم وحيث سقط عدما
لكن صلاة ذي الرقاع أولى
وعنده كما رواها ابن عمر
وراكبا مستدبرا وفاعلا
في يوم خندق الى الغاري انتمى
اعني فان خفتم الى النهاية
وبالكتاب والقياس فليجب
للجلد من كلب وحش خنزير
منه لحاجة وإلا يحظر
كالفرس او توسد اي للذكر
لداه في رواية نعم بلا
وسنه وأنفه وأنمل
عليه منه لمخيل فنعي
وفي مذهب الآثار تقضي
مرآة مرآة وفيه قد طعن

وللينا ولو لفرس ونفي في آلة الحروب ما لم تبرز

باب صلاة العيد

صلى وان فاتت شروط الجمعة كل من العيدين ضعف ركعة
ندبا وعنده وجوبا ولداه فرض كفاية وذا وذاك واه
واشرط شروطها على رأيهما فليس فرد وقد حرما
بين الطلوع والزوال الجامع اولي من الضحى وهو واسع
ولو بغير مكة الاعلي مذهبه واعكس لداه حيث لا
عذر كمطار وبلج ووحل واستخلف الخارج ممن فيه ثقل
وسن احيا ليله والغسل بل من نصف ليل لالداه يغتسل
يخرج عندها الامام ولده قبل وبعدها اكرهن تفعله
بل ولهم لداه لكن عنده من قبل فعلها خلا ما بعده
ومسجد لا يكره النفل به بل بالمصلى الكره في مذهبه
وكبر السبع في الاولى فقرا ق وفي الاخرى بخمس كبرا
واقترب وعنده ثلث ولا ولا يعين سورة اي في كلا
اوسبح اقرا واسد سن والثانية خمس عليهما والغاشية

ولو تواما بيد اركل مغفله بل عنده وكل تليين له
بينهما سجلة وحمد له بالترع تكبير وتهليله
وندب ذا في مذهبه ذو منع ثم افتتاح خطبة بتسع
وخطبة ثانية بسبعه لا الغد وتدب سنوط الجمعة
وفي سوى الحج ثلاثا كبرا ليلتي العيد بصوت جهرا
في نحو طرق لتحرم وفي مذهبه في ليلة الفطر تفي
وعنده وبومنى وشنا ثلاث الا عندهم تمتنى
وعقب الصلاة حتى النفل لا عندهم لنا القياس العلي
من ظهر يحر لا تقضا خمس عشر فرضا لحاج وكذا اهل الحضر
ومذهبا هما الذي به العمل من صبح وقفة لعصر يكتمل
بيومه الشريق لكن عنده لعصر يحر قال لا من وحده
ولا لمرأة ولا لذي السفر وان له تنس يكبر اذ ذكر
ولو بطول لا على رأيهما ان فارق المسجد او تكلما
وشاهد الروية ذو قبول وشمس يومه بلا اقول
فصل قبل ظهر اداء وبعده اولي لها قضاء

الا لداه فالقضا غدا دنى مذهبه القصار اسا قد نفى

باب صلاة الخسوف

صلى الخسوفين بركعتين زاد ركوعين وتومتين
وعنده كالفجر تلفا الاخرى تلك ويسجد لها لا الصحرا
جماعة وعنده لا الغرا والاربع الحوال قايما قرا
وراكعا سبح قدر مائتا ولا يطوّلها ليطوا الانجلا
لكن لداه جاز ان يزيدا ركوعا اذ قد صح ذا وزودا
والجهر في الخسف وفي الكسف اسر الا لداه لهما جهر
ثم سوى الغد كجمعة خطب لا عندهم والحث للخير ندب
وبالغروب فاتت الكسوف وبالطلوع الانجلا الخسوف
وسنت الصلاة للعباد في كل زلزال بالانفراد
بل وجماعة لداه ندبت قلنا الحديث عن علي مائت

باب صلاة الاستسقا

سن للاستسقا اكثار الدعا وبعد خطبة صلاة ارفعا
والافضل الصلاة الا عنده فالعكس وهي صفة وعدة

كالعيد

كالعيد لا وتنا بخطبتين جماعة لا عنده في ذين
وفرده لداه بايستدبار وعدل التكبير بالاستغفار
الا لداه وفي الاخرى يستقبلا رداؤه وهم عليه الردا ايشغلا
وعنده ذا كل وذا لن يشرعا على ورد آيه فقط للمستمع
ومذهبا هما امتناع جعل صلوا فرادى ولداه الجمع سن

فصل في تارك الصلاة

والذنب لنحو الريح والزلزال ان
من اخرج الصلاة مما فرضا عن وقتها للعذر توسيعا قضى
او عامدا عن وقت جمع كسلا او دون طهر يستتب ويقتلا
حدا نعم لداه كفرا بعد ان يحكم بالكفر اذا ضاق زمن
ثانية رواية ورابعه رواية اخرى ولكن راجحه
بمهلة ثلاثة الايام سل رواية اخرى له حدا اقتل
حدا كفى رواية لداه سل بالكفر في رواية اخرى قتل
من بعد ان يحكم بالكفران من بعد ضيق وقت فرض ثاني
او رابع على روايتين مع مهلة ثلاثة في تين

وعنده روايتان الأولة
الى قضاها او قضا بعضه

باب الجنائز

يلقن كل ذكر موت وليتب
ودواجتضار قبله يوتى
وظنه يحسن فالمولى كريم
فليلقه بوجهه القلب السليم
مع شد لحييه ونزع أثوبه
اى محرم أرفق والغسل الكفن
أقله استيعاب غسل البدن
الا لداه بهما والأكمل
تغمضا أو جردن عندهما
فرجيه بعد خرقه تلف
فوضئه مستنشقا ممضمضا
فشعره اغسل بكسدر مع ما

تأديبه بالحبس بل والضرب له
وكله في الاخري لحكم رشيد

لا سيما المريض وليصبه قرب
وعنده بس ندبا تسلي
لعبده الذليل رحمان رحيم
واذ قضى غمضه الحل الحميم
وستره بالثوب واستقبل به
والدفن والصلاة فرض أي من
من غير بيته وغير مؤمن
في خلوة على سرير يغسل
فبطنه امسح جالسا واغسلها
وليعقها سبتة والأنف
وعنده كل بما لا يرتضي
واسبط برفق لا على رأيها

تغسل

فقبلا ايمن شقيه أعمما
يرد بالكافور نزرا اخلط
الى ثلاث او لوتر مستقي
أثر إحرام خلا فالهما
وأخذ نحو ظفر للغير ما
اثر والكره القديم الاظهر
ولم يعد غسل نعم لداه
أحق اهل امراة بالغسل
فاجنبية فقدم بعلا
ورجل أحق من يصلي
فزوجة فمحرم فجنسه
وجاز للسيد في اماه
ورجل وامراة لخنثى
ثم بما منه له اللبس الكفن
أو لا وفي ثلاثة اي للذكر

فايسرا فمدبرا كذا ابما
وعنده سخن وكافور اسقط
من بعد سدر ثم لشف وابق
دون اعتداد لانتفا ما حرما
يكره في الجديد بل عندهما
ثم ليزل بالحميم رکس يظهر
اعد لسيع فهي منتهاه
تؤتي لمحارم فغرفي الأهل
لا عنده فمحرم فجنسه ملي
عليه من أهل فغير الأهل
والاجنبي ثم والعكس
لا عنده لا العكس بل لداه
لكن لداه يممت كالأنثى
او اناه ثوب سائر كل البدن
وان قميصا عمة يزد يغر

وامرأة خمس قميص فازار
وجهز الزوجة زوج مطلقا
ورجل بين العمودين حمل
لاول فاثنان خارجا معه
والافضل التربيع في رابعها
وسرعة والمشي قربا قدما
لراكب خلف وماش بعدهم
وجاز سبق فجلوس ثما
من معها الافضل ان لا يعقدا
وعري الكل لمذهبهما
ثم على المسلم صلي الا
فحرمت كغسله ولو بلا
بل ذا ان في رابعها قد وجبا
بل وكذا الصلاة عنده وفي
ولو صبيا وليغسل عنده
ثم لفاقتان من بعد الخار
لا عندهم ثم على من انفقا
وابنان موخرا فان عجز حمل
قد فضلت وعنده مبتدعه
وسوى في مذهبه بينهما
وعنده خلف ومذهبا
ومكثهم حتى اهالوا اعظم
وكرها عندهما واما
من قبل وضعها وكره بعدا
قلت بل الصواب في رابعها
ميت قتال كافر قد حلا
اثر دم او جنبا قد قتلا
بلا دم وغسل من قد اجنبا
وروايه لداه نفيها نفي
قلنا القياس بالكبير ردة

دون

دون قتال البغي فاغسل كلا
لهم عقوبة لنا شهادة
وكفن الشهيد في ثيابه
فنزع وارث اراد بدله
وينزع الحشو ودرع مات به
وعضو ميت ثم حكما عمل
واستن وصل نادبا للكل
فتاتا الاربع الشهور مر بالغسل
وجاز غسل كافر قبل نوجبه
بعهده ولم يجزه مذهبه
قد ما فيها ابا ثم ابنا
فاصبا فرجا فاستنا
وعندهم قبل الولي الوالي
والابن قبل الاب في مذهبه
وموقف الامام عند الراس او
بالصدر مطلقا ولكن مذهبه
بل عند صدر اول لداه

وصل وامنع عنده من صلي
بان قتلا نادوا الشهادة
ملطوخة بدمه اولى به
بدلها لم يتفن خلفا له
والجلد والفروة لا في مذهبه
ولو عن النصف كشعر يقل
وعنده ان زاد نصفا صلي
والشعر للسقط ونفخ صلي
بعهده ولم يجزه مذهبه
فاصبا فرجا فاستنا
وعندهم قبل الولي الوالي
والاخ قبل جده ابضا به
عجيزة الانثى وعنده راوا
في اول وسط وثان منكبه
وعند حاق وسط من عداه

وركنها النية والتكبير
والحمد الا عنده بل مذهبه
ولم تجب عندهما تمام الدعا
لا عنده ذا سنة تمام السلام
وخص في تحرم عندهما
ستين والثاني لداه تركا
وعنده بنتظر المستقبله
ان كبر الامام ثم يبني
لكن على رابعها حالم تمط
وبالسنا اذا علمن فقده
ومن يغيب والدفين صليا
لا قبرها دبرا وغايب دنا
فرع لمن لم يدرك في الاول
وجازت الصلاة في المسجد لا
وجاز ان يصلي الائمة

باربع وتوءمه المقدور
تكبر والثاني الصلاة تعقبه
لميت لثالث قد تبعا
خلفاه وسن فيها الرفع عام
وعاذ والدعا لنا وسلما
وكبر المسبوق حيث ادركا
ولا يتم الحد لكن اتمله
وان تشل وسن ان يستأني
والغض فيها بميز سقط
وستحب جمعهن عنده
عليه خلفا لهما إذ رويا
واخصص لداه من لشهر دفنا
صلاته لا عنده الا الولي
عندهما قلنا سهيل ادخلا
على قتيل جدهم للرحمه

واهل

واهل سنة على من ابتدع
وبعدها ادفن والاقل ماكتم
وسن وضع بشعير ورحل
وعنده يوضع بين القبله
والدفن بالرجال لو انثى اخفض
فصيح فرجم فالاجنبي
ان يعجز الواحد وترتيبن
والافضل التربيع لا عندهم
واجمع لحاجة وانثى وذكر
فرع يسن ستر قبر اذ رحل
وسن تلقين لميت بعده
واندب زيارة القبور للرجل
لكنه أولى بها إلا على
واحمه ان يدفن بغير غسل
الا لداه قلت أو نوع دفن

وفيهما مذهبه زجرا منع
ريحا وحشا ثم توسع اثم
راس بموضح وبتقاعد سل
والقبر مع ادخاله عرضا له
زوج محرم فعبد فخصي
وذكر اهل صلاته احتبي
وعنده اشفع مضجعا لالا يمن
بل يفضل التربيع ما يسهم
للحد واحجر ثم قدم الابر
دفن وعندهم لها لا للرجل
لانه يسمع إلا عنده
ثم يحل الثقل للميت قل
مذهبه في دفن وانبش للبلا
لا عنده ولا الذي ما ملي
صلى وشرجا عيشة المجن

وجاز سقي جوفها من قبل لا
رجا حياة ولداه لا يشق
وأبكر جوازا لا بندب ضحى فلا

باب الزكاة

في دون بضع مائة من الإبل
أو كل خمس سوى ضأن
لكن لداه نصف التسعين
وجذعة مذهبه أي منهما
ثم ابنة المخاض في اعداد لكه
ثم ابنة اللبون في لوتم في
بنت اللبون ثم حقة لها
بابنها عفوا وغير بعد قل
بنت لبون كل اربعين
وعنده استانف من كل لقن
ومع بنت من مخاض لقحة

في مذهبه بل عنده ولو بلا
بل بالعوابل أخرجنه إن يطق
وعند ندبا وثلاثه تمد

فود اذا عن خمسة لم تستهل
او بعز ثم له عاما ان
وعنده ثنية من ذين
ومع البعير مذهبا
خمس وعشرين لعام مذبركه
موحقة ساجذعة عوا ضعف
ولك ثلث لقحا وأوتصا
فبعد كل عشر واجب كل
وحقة في كلما خمسين
فثلثان من حقاق يلحقن
او من لبون لقفو واربعه

من الحقاق لقفو واربع
شيتا نقا وعانيا عن أربعه
والبقر التبيع في لام وفي
وعنده من بعد أربعين
وفي سباه أربعين وجد
ثم لكل ماية شاة وذر
ممن له الحامل لا في مذهبه
وعنده لا تجب الزكاة في
كفي النخاي مع عراب والبقر
اخرج ما شا بقيمة وفي
وزك في عشرين مثقالا ذهب
وعنده ولو بفلس قل سل
وزك اثنين في روايه وفي
وما يزد يحسب وعنده وقص
واربعين درهما ولو حصل

عفو وبعد المايتين يرجع
لكل خمسين كما مر بقه
ميم مسنة وعبو واتقي
قسط مسنة الى الستين
وفي فكا أخري ورا اخرى زد
ذا العيب والصغف ذكورة
في أول ولا الذي اعسر به
ذي صغر والنوع ان يختلف
مع الجواميس وضان مع وبر
مذهبه الاكبر واختر إن بقي
ومايتي درهم وزنى لم تفت
لداه نقص حبتين يحمل
مذهبه ما يتسامح به عفي
حبت عن أربع الا ثمانين نقص
من بعدين لا عنده في الملك بل

من

كالسرب

في غيره ولو سوى النقدين
بل ولداه في سوى المنطبع
بربع عشر وكذا في المعدن
وقيل ربع العشر مما ينبعه
وعنده خمسها ونال فيه
ثم المناط الثمنية أجعل
وعنده الحبس حتى في الحلي
ووجبت في مذهبهما به
الا لآمر او ولي او ولد
وما بضرب جاهلي وجدا
مملوك محمول لداه الحر اي
فهموا النذر وغير الآبي
حال احتياز من حبوب وثمر
وقصب الكريل في مذهبه
كحب فجل سمسم والقطن بل

إلا ينطبع والقول
كالفيل والسقط وبالنص امتنع
ولو بغير كلفة أو دون
نيل وخمس غيره كمذهبه
فلم يوز نقصه النصاب شيء
فزكى فيما دون جائز الحلي
ولو بقصد الاجر من مستغل
بل وبدونه على مذهبه
سيشتري بنيكم يولد اتخذ
في صبي أجيري او دواب وكذا
يعقلي زكاة وهو عندهم كوني
نقدا او في الجنس من العثمان
وعنده في كل دين والحضر
في كل ما يعظم الانتفاع به
لداه في كليهما أي إن تكل

وتدخر

وتدخر كاللوز او كالعنبق
سهدا خ كمون او كالحردل
وعنده ان كان من أرض العشر
وعنده في النزر فالشرط في
عشر وان سقاه بالدولاب او
وهو زكاة لا لحق الأرض
به على الموجر لا من اكتري
او قسط سقي باعتبار النشو
لداه ايضا ويجعل سويا
وعندنا يندب خرص الثمر
اولنا او ربعا لداه فيما
في غير ما قلنا سوى عندهما
ان تكن امهاته من الغنم
وعنده يلزم في كل فرس
ربع لعشر عدها تقويما

وبزر بطيخ خيار بندق
ونص مذهبهما في العسل
خمسة أوسق فما عنها كثر
عشر في النخل النصاب منتفي
نفع ولو غصبا فصفه راوا
وعنده لحقها فيقضي
ولا علي من بالخراج قررا
وعنده الاغلب وهو مروي
الا لداه فيعشر ركبا
لا عنده وهو لكل الشجر
يخرصه يعفي ولا لزوما
في منبخ من الظبا والغنما
كذا لداه وبعكس ذاك عم
ان لم تكن محض ذكور يعتبس
او فرد دينار والا فيما

فقضيا

يعفى

اي مع الغنم

يملك بالتعاوض المراد
وكاحتشاش واتهاب الا
ولو بغير النقد لابي مذهبه
من نقد راس المال فالغالب ثم
بل الاحظ مطلقا رابعا
نصابه حوله تقدما
والعرض لم يمنع زكاة المتجر
بل عنده يمنع أو يزكي
وتلزم المالك في الفواضل بل
لسلم ان كان حر اكمل او
لا العبد لو من بالكتابة ارتفع
ولو صبيا كان الا عنده
كملكه خيث عاد علما
بشد حبل زنهو بمرتبل
فان يبع ورد فالحول افتتح

للتجارة لا كالاصطياد
لداه فتنا ليس منه اصلا
ربع عشر قيمة يلزم به
بكمل النصاب فالتخيير امر
وغلبوا في زكوي العينين ما
فالعينين والمتجر في رابعا
في الارض والاسجار للعشر
لداه بالقيمة كل الملك
رابعا زكى لحظه ذو العمل
بعض وفي مذهبه هذا عفوا
وعنده تلزمه فيما زرع
ووقعت في حال اهل الرده
وحولها الاعلى رابعا
لمعدن والكنز لم الحول
لكن لداه ابن على ما قد برح

ان بادل الجنس به والنقد به
وعنده ان بادل النقد به
ووجبت للزرع والنتاج
في اول والنقص في الثاني وفي
وعنده يضم للنصاب ما
وتجب استصحابه وان هلك
لقطع الاستباع اذ لا فرده
وبالنصاب عينه التمام
وعنده في الطرفين واعتما
ويكرهون البيع للسقوط بل
واكمل النوع به فلا تضم
فعنده يجب قيمة بضم
لم لداه ضم بعض الحب مع
بر الى الشعير والقطنيه
ان تطعما في الزرع عاما فاقبل

او بادل الجنس به في مذهبه
والبعض من نصابه بالمشبه
بحول اصله للاحتياج
مذهبه ولو نصابه بغى
يجري في الحول يجزى بشرا او نما
لا عنده الا اذا افردا شركا
فانقض بالانثى مع ذكور عنده
كل وفي المتجر ختم العام
لداه لا ناقص ناض قوما
في مذهبيهما يزكي وبطل
للذهب الفضة الا عندهم
ومذهبا هما بالاجزاء تم
بعض وفي مذهبه ان اجتمع
بعض الى بعض فحل البقيه
واطلعا في لمراعي ان حصل

قوله كالاحتشاش مضبوب عندي بضبطين الاول بكسر الكاف وفتح الشين المعجمة والثاني بفتح الكاف وسكون الشين

اطلاع ثان قبل حد الأول . بل ولداه أو تقارن أو تلي
قلت وعندنا على هذا العمل . وعمل المعدن ما يطبق وصل
والخلط خوفا في نصاب للنعم . يوحد الجنس لأهل كالغنم
سيوعا او تجاوزا لا عنده . في ذا ولو لم يك كل وحده
منه نصابا لا على مذهبه . والنقد ثوب اتجار لا به
فلو ملكتما ثمانين ابتدا . محرم والخلط في الثاني لذا
يلزمكما شاتان في الاولى وفي . مذهبه ساة لوقت مقتفى
ومن له في مصر ارتعونا . وملكها في القصر او عكسونا
يلزمه في اول شاتان . لفوته وليس كي في الثاني
وسقطت في نعم من ربه . إيامه الاعلى مذهبه
جميع حول بل على رايها . اكثره يكفي فليس ملزما
في العاملات بل على مذهبه . لنا حديث البيهقي في سلبه
واشترط اللزوم للدين وفي . ادائها الحلول لو قبض نفي
الاعلى رايها والغنم ان . يكون صنفا وكويا ينبغي
بدون خمس النصاب وسقى . حول من اختيارهم اعني الرعي

لان

لان ملكهم لها يحصل به . ولو بان قسم خلاف مذهبه
والدين لا يمنع كيف ما وقع . الاعلى مذهبه فقد مضى
في باطن كالنقد والمحل بل . عنه بقضايا مال من قد اعطيه رايها يمنعها إن ما فصل
لكن لداه وزعت وعنده . واسبق به في الزكاة التركيه
وتسقط ان لم يوص بانيا على . محلها ان يوص ثلث وحده
وجبت في الغصب والضلال . ان العبادات بموت تهملا
شرط ادائها ولا تلزم به . لا عنده قلنا حضور المال
وفي الصداق لو بان تقرر . في غير عام اول في مذهبه
وعنده من بعد قبض قلنا . لعدم السقوط والتشطر
وجب الاداء انورا تهما . بالعقد لا باليد قد ضمنا
فقبل ما تلف قسطه فقط . يمكن وعنده الراجي عمما
قلنا التمكن اشترطنا للأدا . والكل في مذهبه عنه سقط
اما اذا اكل النصاب تلفا . لا للوجوب وهو قال بل لذا
وعنده وبعد امكان إذا . من قبله فالواجب الكل انتفى
ماكان قبل تلف هو كذا

لكن لداه حضّ الاسقاط بما
عشر قبل القطع ثم ألزما
والمستحقون الزكاة سركا
بواجب او قيمة من ملكا
وعنده تعلق الزكاة
بكل الاجزا كعلى الجناة
فقدرها بيقار رهناً بطلا
وصح في رأيهما وأبدلا
تسمية الزكاة كالتكفير
والنذر في تعيين المأمور
وعنده يجوز دفع القيمة
ونية القلب لها محتومة
يدفعها المالك للذي استحق
او الامام وهو ان يعدل أحق
الا لداه فالأحب عكسه
اى ان يفوق المزكي نفسه
بل دفعها الى الامام يوجبه
ولو لباطن بعدل مذهبه
وعنده في ظاهر وان ظلم
وقلت وذا الافضل لكن ما ألتزم
وما يعجل يجز إن حول عقد
أو حقق الوجوب إن حول فقد
اى كاشتداد الحب زهو التمر
او بعد طلعه لداه واخطر
مخبر العباس لكن مذهبه
ما زاد عن يومين لا يرتكبه
وان يكن قبل الصاب كالنعم
إن بيتاجها بصاب دائم
لا يسري النتاج إلا عنده
قلت وفي النتاج ايضا ردده

وفطرة اول شهر الصوم
أو قبل فطره بضعف يوم
لداه لكن عنده من قبل ذا
إن وجدت شروط الاجزا الذي
وجوب او دفع علي رأيهما
وهو كموجود عليه أحكما
وعنده كتالف فلا يضمن
لا تالف عند الامام وغرم
من ماله حيث السوال عدما
او حاج طفل لا علي رأيهما
وحيث لا يجزيه أسترده
ان علم التعجيل لا عنده
ومر تجديد الزكاة الراجعا
وحد الوالي ولم يراجعا

فصل في العطر

وبغروب شمس ليل الفطر
زكاته أتم او طلوع الفجر
عندهما على بعض وحر
دون الذي كوتب بل لداه مر
وكافر لمسلم وعنده
بالعكس ان تمنه في المدة
كالعرس والاصل وفرع ثم لك
وكرقيق متجر أو مشترك
لا عنده في الخمسة الاول لداه من
شهرا عين تبرعا فلزمن
والابن الحامل لاني مذهبه
لا زوجة وام فرع لأبه
خمسة ارطال وثلثا أعني
صاعا وعنده ونصف الوزن

لكن من الشعير والتمر وفي
والبر او دقيقه قد نصفا
ثمن سويقه او الزبيب
او فاضل الحاج لدى الوجوب
لكن على مذهبه لو أيسرا
في يوم فطر لزمته وبه أرى
غالب قوت بلده الذي اقطا
عنه سعرا او جبنا أقطا
او لبنا الا السمن والدقيقا
خبزا معيبا قيمة سويقا
وعنده ملاك النصاب اشترطا
وكون قوت غالبا قد اسقطا
وأقطا يأبى ويرضى القيما
وجوز الدقيق في رابعا
كذا السويق ولداه الصاع حض
بكونه مما انا فيه نص
او من أجل في الغد الا منهما
لواحد الاعلى رابعا
فالبر فالشعير فالتمر علا
وذا لداه فالزبيب أولا
وجاز للمحتاج أخذ ما دفع
شرط ذا وذا وعنده امتنع

باب الصيام

يثبت شهر رمضان إن كمل
شعبان او رأي الهلال العدل
مذهبه عدلان لكن عنده
في الغيم فرد ويجوز عده
تقبل كالإقسام نصف المائة
وقيل بل اكثر اهل البقعة

وان يجل لداه غيم أو قتر
ليلة الثلاثين يقدر النظر
ليلت وعنه لم تجب وعنه
إن الامام صام يتبعنه
في حق من دون مسير القصر
وعندهم في حق كل قطر
لنا الذي عن ابن عباس ورد
قلت اجاد المطلعين المعتمد
وبعد ان يمضي ثلاثون تعد
لا عندهم اذ يلزم الفطر بغد
والواو بالنهار للمستقبله
وفي رواية لداه جعله
في رمضان قبل او سواه
لما مضيه مع سبق الزوال
وصحة الصوم بقصد الصوم
قبل اسبوع للنقل كل يوم
بل ولداه بعده ومذهبه
كالغفل فالنية فيه بوجبه
وان يكن فرضا سوى ثنائيه
بكل جو مرعيت مبيته
وفي رواية لداه بل وفي
مذهبهم من أول الشهر الكفي
وعنده قبل الزوال ترتضى
في الغفل لا نذرا وتكفيرا قضا
بل عنده التعيين غير معتبر
في رمضان او معين نذر
فلو نوى في رمضان للقضا
او نذر او اطلق عنه يرتضى
حيث يكون غير معذور هوا
وصاحب العذر له ما قد نوى

وترك عمد الوطئ واستمنا ... ولو لنحو لا ثم لا الوآبي
ولو بشهوة نعم في مذهبه ... او ان يكرر بل لداه البطل به
فلا بضاو ط وغير العمد بل ... لداه بالتكفير أيضا وبطل
وترك الاستقا وعنده اذا ... لم يك ملء الفم لم يبطل بذا
ثم دخول العين جوفا تاكما ... اطيل او اذن خلا رايهما
ولو دواء او مؤمنة وما يجاف ... لاعنده ان يكن الدوا جاف
كالحقنة السعوط إن بولغ به ... لداخل الدماغ لا في مذهبه
وطعنه بيده او اذنه ... لاعنده وبالعوانى طعنه
لامن مسام كاكتحال له بلى ... لداه ان طعما يجد قلبه بطل
والماء ما يتمضمض أو نشق ... مبالغا لا ان يشرع سبق
كالفل من نجاسة للفم بل ... عند هما لا طلقا لا بطل
والاكل كرها ولداه ما بطل ... قلت وعندنا على هذا العمل
لانى القليل ناسيا او جاهلا ... لقرب عهد او نأي عنا فلا
الا على مذهبه لكن على ... رايهما الكثير ليس مبطل
هذا هو قلت وعندنا هو الأسد ... اى لعموم ما عن الهادي ورد

وللذى جامع حيث مسه ... للغير ولتكفرن لا عنده
لا نازع اذن سوى في مذهبه ... بل ولداه ومع التكفير به
والعقل اسلام نفاء عما ... وعدم الاعمى في جزء حشا
او اكثر اليوم على مذهبه ... من بدئه وقيل لا حد به
ثم قبول اليوم لا العيد ولا ... ينعقد النذر وعنده بلى
وأيوم التشريق بل لداه ... تقبل قضا دون ما عداه
ولو تمضمض خلاف مذهبه ... وفي سوى تمضمض بلغ به
والشك لكن عندهم يقبل ما ... نقل مع كره بمذهبهما
وعنده الفرض لنا ما قد روى ... عما زبل ورمضان للسواي
واعجل بفطر والسحور أخرا ... واغتسل الليل وبكرا فاهجرا
والحجم دع نديا نم لداه عم ... افطار من تحجم أو من احتجم
والبسوك بعد الاستوا وأكثرا ... في رمضان الصدقات والقرى
والاعتكاف ودراس من قرا ... وأمجد وسيما بعشر أخرا
فليلة القدر بهذا وأري ... بعقلها وللوصال فاحظرا
وأفطر لخوف الهلاك محذور المرض ... وإن طرا مسير قصر ما عرض

هذا البيت موزاد اضافة من حاشية الدرقي والعزيزي

وسوكه اكره بعد الزوال ولا تحل عندهما ولا لداه ولا تلام ان شاء ما والاكثر الزام

بل ولده اه أظهر بدا وان عفى
ويقضي لا يصغر وقيس به
أي ان صحا في الشهر جزأ عنده
وتجب الاسأل في ذا الشهر ان
لا ذو جنون وصبي وكفر
الا على رايها وكفرا
للصوم حتى الوطء للبهيمة
فلا على الانثى وعندهم بلى
مذهبه كفارتان للذكر
ولا بغير الوطء لكن عندنه
وكل افطار على مذهبه
واه تكرر العاد كررا
من بعد وطء بوطي تكررت
لا مرض بل عنده ولا سفر
تنبيه اعلم انها مرتبة

لا حيث زال سفر او المرض
حتم بلا الرده لا في مذهبه
ولا على رايها دوالردة
تحرم عليه الفطر حقا ان ركن
ومرض والطعن بعد العذر
تفسد صوم ذا بوطئ حظرا
وعنده ليست بذا المحتومة
ان طاوعت فيه والا فعلى
وكره وحكمه لداه مرة
بكل افطار توخى قصده
بغير مشبه الحقى تجب به
لا عنده لكن لداه ان كفوا
وفي بموت وجنون هدرت
ثم استقرت لا لداه ان افتقر
كما جي وخيرت في مذهبه

ووجبت ملن راي الهلالا
وجب الفطر ويخفى وعلى
وصان مد واجب كالفطر
وعنده بغيف صاع بر
او مد بر كامل لداه
من ارب من امكنه صوم القضا
ولم يصم عنه بغير لداه
تتمة ولكن القديم الاظهر
فان يشا يصوم او يكفر
لا لصلاه واعتكاف الا
واعتكف النذر وعنده لكل
او صاع غيره بالاحسان
الا على مذهبه او حمل
وعنده استحبت لكن مذهبه
كذا نفع الهلك ضمن ذي الرده

منفردا الا من راي سوالا
رايها تحرم واستشكلا
لصاحبي مسكنة وفقر
والصاع من سغبر او تمر
او نصف صاع ان يرم سواه
او نذرا وكفارة وما تقضى
منع القضا دون ما عداه
ان الولي مطلقا يخير
اذا الصيام مطلقا لا يحظر
لداه فالولي عنه صلى
فرض صلاة نصف صاع البر قل
كمنظر لكبر ازمان
او مصنع ان خافنا للطفل
على اولات الحمل ليس لوجبه
او اخر القضا الا عنده

ومن قضى الواجب فليتمما
الا لعذر وقضى في مذهبه
كصوم يوم عرفات لا الحج
وعنده التفريق سن في مذهبه
والكل في افراد جمعة وما

باب

سن اعتكاف مسلم ذي عقل
واندب نعم عندهما أن شرط يوما
في مسجد وجامع أدلى نعم
واشترط الجامع في نذر زمن
يخرج للجمعة يقطع الولا
وعنده يجوز للمرأة في
فرع لمن في مسجد لو معتكف
بنية وحد الخارج ل
وترك عد الوطي واستدعاه

لا سارع في النقل بل عندهما
بل عنده ولو يكون النظر به
وسبت سؤال وبالأولى درج
يكره صومها حذار صوحبه
تعيدها صوما خلافا لهما

الاعتكاف

باللبث نوى سجدة المصلي
لبدنا وشرط دين الصوما
لداه مسجد الجماعة أحم
على الولا بجمعة لأن من
الا على دايما فلا ولا
من ترك الصلاة ان تمكن
الا على مذهبه ان يحترف
نادى الولا جدد كلما أخل
بالما وعنده ولو بلا ه

وعندهم

وعندهم يفسد بجماع
ونذر شهر يقتضي التتابي
وعندهم يلزم قلت ويوما
والشغل ان يستثنه فيتبع

باب

الحج فرض وكذا اليمين سل
وعندهم فورا فبعد المقدره
شرطهما الاسلام فليحرم ولي
لكن لداه لم يجز عمن يحن
ولمباشر بتيمم فمع
فرع فان يفسد فمضى القضا
ومع تكليف ونقد الرق
لا عنده ولا دم وثنيا
باجة او متبرع وفي
كمنبت وزمن ومن عضب

ناس لنا النسيان ذو ارتفاع
دون الولا وان نوى التوالي
اري به خلاف ما تقدما
الا على مذهبه فقد تبع

الحج

عندهما اسنن مرة على المهل
قضى على مذهبه ما أخره
من لم يكلف ومطاقا يفعل
وعنده عن الصبي يمنعن
اذن وآخذ لازم زاد شرع
منه ومذهبا هما لا يرتضى
للفرض لو أحرامه ذو سبق
سعي ومستطاع من لم يلبيا
دايما اللزوم بالثاني بغى
بل ولداه عن صحيح تحتسب

قولي لستطاع اسم بمعنى المعين
اي الزوم بامر واستطاعه بنفسه
او بما يقوم مقامه وهو
الميت والمريض والمحبوس
الآتي بيانهم واستطاعه هؤلاء
تحمل باجة او متبرع كما يأتي

لامتبتٍ عندهما لم يوصِ به
فان شفى ذو الياس او تبعدا
ولا تثبت وعنده قد وقعا
ومن بلى بالزاد دم الراحله
لا كاسبٍ في اليوم كافي حلة
بل وبطولها على مذهبه
الا لداه لابدين قد عسر
وامراةٍ بمحرمٍ او بعدلٍ او
بنسوةٍ تخصت لداه
وفاقد الاعمى وعنده سقط
فللقضا فالنذر فالنفل وعن
لكن يجوز ذو تطوع وما
فصح الاستيجار عنه لهما
الاعلى رابعا بل يرزق
ويسقط التكليف عنه ويقع

ولا لحيٍ مطلقا في مذهبه
ذو صحةٍ فله وقوع عنهما
في الثاني بل لداه فيهما
عن احتياج لذهاب فاضلة
وقادرٍ المشي بقضي الرحلة
ولو بصرف راس مال كسبه
بالاس او ظن النجاة في البحر
لفقات نسوة ولكن ما اكتفوا
وعنده قضى فما علاه
عنه واحكام مسيره فقط
غيرٍ وان ينوِ النوى لم يقعن
عن غيره في اول عندهما
عيانا وذمة كما قد علما
ويكتبر له ثواب المنفق
الحج لذا جير فالعقد امتنع

وعوده

وعقده الاحرام ركن لهما
بعد لصبح النحر لا لمغربه
تمام ذي الحجة فالذي سبق
اذ عندنا التوقيت للاحرام بل
احرامه قبل فبالكره انعقد
لاعمى لحاج والكل فقد
لاخر الشريق بل في مذهبه
كعانه للحج مكة لمن
والعمر الحل وجعران هبه
ولها الخليفة القرن الملم
من طيبة بجد تهامة اليمن
من دونها اوحيث حاذى أدرا
وامنع سوى كحائض وساقي
وباب دار كلهم افضل بل
ثلث وهذا عندنا فيمن سكن

ووقته للحج شوال وما
الاعلى رابعا بل مذهبه
سوال للعمرة فهي به احق
عندهم للفعل حتى لو حصل
لاعمرة ولهذا لا تعد
وعنده من صبح وقفة يجد
في اشهر الحج ولا تفتد به
تمتع او اقامها ولو قرن
افضل فالتمتع فالحد تبيه
وجعفر وذات عرق ان ألم
والشام والمشرق أوحيث سكن
او عن نسك ان يجاوز منزلا
لداه وامنع عنده الاقاني
في مذهبهما المواقيت أجل
من فوق ميقاتٍ صحيح وحسن

قدم

وللجبر بالله قد حددا
بل في قضا الحج ميقات كما
مر حلتان للسوي بالنية
او سوق هدي ويصح بهما
نحو كما حوالك ثم ان عين
جعل قران كالذي لم يذكر
وعمرة لداه بانيا على
وعمالين نزد لزما
والركن للحج حضور عرفه
او صبحه لداه بل في مذهبهم
لكن على رابها الجمع يجب
ولكبير غلطوا الحادي عشر
ثم الطواف لما سبقا تمم
بالستر والطهر وعنده وجب
وليبن محدث على ما طافا

وفي القضا ارجح الاداء ان بعدا
في العمر التعيم اي عندهما
وعنده به مع التلبية
ثم ليعين ما اراد منهما
سوآله مفصلا فلا يضر
ومنه لا منها بلا دم بري
جواز شيخة والحق لا
وعنده في ذمة ناب بهما
من ظهر للصبح اتيا وقته
جز نهار ثم ليل شيب به
يجبره دم وعندنا يذب
كذا لداه نامن قلنا ندر
اربعه تكفيه عنده بدم
فقائد يعيد والدم ان ذهب
وقد رووا لداه الاستيفا

والفعل كالطواف والوقوف لا يكون تعيينا وعنده بلى

لهاه

لحذف

من اسود يبدأ والبيت يسر
وبنيه مع الموالاة تجب
فالسعي سبقا لهما من الصفا
وبنيه لداه والولا الحتم
ثم ثلاث شعور اس من ذكر
وعنده التقصير قدر انمله
ومذهبا لهما لكل الراس له
وهو من الاركان لا في مذهبه
فجاز قبل ان يطوف او رمى
وعندهم في يوم نحر يرمى
تمتع الانسان ان يعتمرا
قرانه احرامه بذين معا
لا العكس الا عنده وأوجبا
ارداه سواهما وقد فضل
ثم تمتع على القران بل

وعنده البيت كما في الطهر مر
لداه كالصلاة والفرق انتجب
للمرة الاولى وثنى حبذا
بل عنده ذا واجب بقدر دم
تزال والمراة تقصيرا ابر
وعبرة لربع راس فعله
لكن لها لداه قدر انمله
لكن لداه واجب يجبر به
والسعي بعد طوف من قد قدما
فالذبح فالحلق فطوف حتما
اشهر حج ثم حج آخرا
او عمرة فالحج قبل أن سلع
طوفين مع سعيين والرد الى
ان اعتمار عام حج قد حصل
عندهما القران عن ثان فضل

فضله الافراد اخر عنهما وعنهما مذهبه قد قدما
لكن لداه الافضل التمتع ومفرد من القران ارتفع
وصح القران والتمتعا من اهل مكة وعنده امنعا
لقول رب العرش ذلك لمن قلنا اي الهدي كما سيعلمن
وسن غسل لمحرم واذ دخل وللوقوفين وربي لا الاول
وبدنا طيب لكن مذهبه يكره صيب رجل يستصحبه
وخضب ايديها وليس للذكر نعلين وارتدي بياضا وائتزر
ولبيا لاني طواف وحمر وليدع مأثورا اذا البيت نظر
وطاف للقدوم قبل طلبه حاجة واوجبن في مذهبه
ويحرم بمسك من تقدم مكة لا للمسك بل ذا يحتم
في مذهبهما لخارج الحرم ان يأت حرا غير خائف ولم
يدخل مكررا ولا القارة شن وعنده من فوق مبقان سكن
ومسي طائف وعنده حتم والحجر الثم وهو والركن استلم
ورمل الفحل ثلاث الاول مع انطباع لاثرها سعي يلي
وركعتان بعده كقبل ما أحرم بل وجبتا عند هما

وليبدأ من باب الصفا وطلعا عليه قائما بتهليل دعا
والمشي بالهرولة في الوسط سعي وليرق للمروة ايضا ودعا
وبعد ظهر سابع يخطب في مكة والمنسك فليقرب
وبمنى يغدو غدا ويبات ثم وعرفات بعد اشراق عزم
وخطبتان ثم بعد الاستوا بينهما آذن ليقرعا نفا
واجمع اذن وادع لمغرب وسر والجمع بالمزدلفات قد اخر
لسفر وعنده للنسك فان يقم يجمع كما عنه حكي
وعندنا لا والمبيت ندبا لكن على رابعها قد وجبا
وهو الاصح عندنا فليزم ترك دم مع العذر دم
وارحل بفجر ثم قف بالمشعر واسرع محركا اكرني حجر
وقل كفاروق اذا تغيبها اليك تغدو قلقا وضينها
تعترضا في بطنها جنينها مخالفا دين النصارى دينها
وبمنى غداة نحر رمى سبعا الى الاولى وبحر الدما
والحلق والتقصير ثم ودفع للكعبة يطوف ركنا ورجع
الى منى فبات في التشريق ثم بالخيف الا عنده ففيه دم

ورمى اياما بظهر وجبا
سبعا لكل جمرة مرتبا
فترك كل اوتلاث فيه دم
ودونه مد كغير فلس يدم
والدم عنده بربع الراس كل
مذهبه بما به الاذى اضمحل
والشاربان من قبل عروبه نفر
وعنده الفجر فما فيه هدر
وحل وطء عقده متعقده
بالطوف والحلق ورمى يتبعه
والغير باثنين وكل العمر
وعنده الاركان لا الرمي اعتبر
ثم الطواف للوداع نوجبه
بيسير قضي واستحب مذهبه
والمكث لا لشغل سير ابطلا
لا عنده لو عن الشهر علا

فصل في محظورات الاحرام

يحرم قفاز وستر وجهها
ورائسه بخرقة وشبهها
وفي روايه لداه تحمل
بل وعلى مذهبه لا يحمل
امتعة للحر ولا تحل
مع صحة في البحر او حيث نزل
بمحمل وراكبا وظاعنا
يكب ثم بالمحيط البدنا
وعندهم على روايه لداه
ووجهه لما سعيد قد رواه
دون ارتداء بالقبا بل عنده
ولبسه ان لم يبز بدده

ولا

ولا لحاجة ولكن بدم
كالحلق والحالق كرها الزم
وعنده المحلوق بل والزرها
صدقة حالق حل محرما
لا فاقد نعل وخفا خيرنا
اسفل كعب ولداه مطلقا
او الازار فالسراويل ارتكب
لكن بذا عندهما دم وجب
ثم تطيب بذي ريح قصد
كالصندل الكافور زعفران عمد
لاشم عصفر وما الورد
بل عنده ولا بغير العمد
كمن نسي او جهل التحريما
والطيب لا العبق فلا لزوما
فيها خلا فالحما فتت وفي
بعض الحديد العبق ايضا قد عفي
ودهن رأس ولحى وان حلق
وبين اظفار وشعر لم يشق
والوطء مع مقدمات تبتلد
وعمد بالعلم قبل حل فد
بفسد لا حيث بشي او جهلا
بل عندهم وعنده العمرة لا
تفسد بعد اربع الاشواط
والحج ان يقف ولا اللواط
على رواية فليس مفسدا
والوطء للحج اطفا ابدا
ولا تعد المقدمات بل
في مذهبهما بانزال حصل
بالمس بل مذهبه وبالنظر
والفكر بالتكرار واستمنا الذكر

او أمرا او نهي بقتله كالحدا
بيغا وحطاف بغاث صاد
وعقعق وعنده لامنع به
وما نرى العرب الوباط الحبب به
وما تعاف عرب طيع سلما
نحو خشاش الارض لا في مذهبه
وعنده ز الخيل كنخل هل نحل
وكل او حرمة جلال ثبت
قلت الينابيع لها قد حرما
وليس بكره الذي يسقى بما
واكل محظور ان اضطر حل
ومن اولي العصمة بعد الوزر
واحتم كغصب طعم حر لا اضطرار
واهدره ان يقتله ان يصده

باب

فار بغاث رخم سبع عدا
ولقلق وبومة وهدهد
ومنه طاووس خلاف مذهبه
نحو خشاش الارض لا في مذهبه
وارجع اليهم حيث حال أنهما
وحل كل الطير قد أطلق به
بالكره أم هل حرمت كل نقل
بالدر والبيض الى ان طيبت
والاوجه الكره كما عنده هنا
نجس بل لداه ايضا حرما
وقتل نحو طفل حرب وأكل
لداه اذ كالحي ميت جعلا
لم يش أو وثنا وان عبث
والميت اولي منه والعكس عنده

اتباعهم

صح السباق بالجاد الحس له
والسهم نحو الرمح رمي الحجر
وجاز في الطيور والسنغان
ومطلقا يجوز في هرائس
وجاز في مذهبه بالمال
دون سوى الخيل وابل والسهم
وجاز كون المال من فرد ومن
وجوز النضال بالبرتاب لا
وجاز هذا العقد للمحلل
ومطلقا يجوز في رابعا

باب

تحقق مالم يجب اليمين
وهو كان يجري لسانه الى
او حقق الماضي فبان ضده
بالخاص كالله ولن يدر تبينا

خيل حيزا بغلا أبان فضله
اجالة السيف بمال او عري
والجري والصراع بالمجان
وبك في النطاح للكباش
في الطير والثلاثة التوالي
في مذهبيهما بلا مال حرم
مذهبه هذا قمار يتقن
لداه وهو الرمي في البعد بلا
ولازم لغيران يستمل
وافسخ بموت مركب وسن رمي

الايمان

لا لغو من يصدق او يمين
غير الذي له أراد أو لا
لداه في رواية وعنده
وغالب لا ان به غير اعتبر

يأتى من تضييف صاع بُرًّا او صاع غيرٍ وبصوم يَبْرَا
عن حق كُلِّ واحدٍ يوما وفى مذهبه تُوُقِّم والمثل عفى
لو حوما ان قارنا ان أفسدا من النعام المتقين اتحدا
بل قد تعدد الجزا عندهما اذا تعدد الذى قد احرما
وعنده وبالقران عدد دا وميتة مذبوحه تعودا
وان اعان الحل او دل على صيد عصى ولا جزا ان أكلا
لكن عند هيهما لزوم قيمة قدر اكله لحتوم
وفى مصيد الحل بالدلالة من محرم يلزم ذا الجزالة
لداه لكن عنده ان يخفى وقطع نبت حرم ماجفا
حرمة لا مؤذ وادخر ولا لحاجة فارع الحشيش لا على
رايهما وعندهم لن يحرما ثبت نبت قلنا الحديث عمما
بضمنا بانية كل شجر سبع كبيرة وذى بقر
وعنده القيمة مطلقا وعن مذهبه الجزا اماله يمنع
وحرم الهادى وج الطايف كذلك فى الحرمة والجزا نفى
لا عنده فى حوحه بل سلبت ولا لداه فى الجزا بل نبت

وجاز

وجاز للشيد منع القن والبعل منع العرس دون الاذن
وعنده يجوز منع القن مع اذن ومنع العرس فى الفرض منع
وجاز للاصلين فى التنفل بغير اذن ثم كل حلل
مخصصا عن الوتوف بل وعن طواف لا عنده بل يمنعن
بنية والحلق والحر بذا مع ذبح شاة ثم كالدما لذا
ثم الطعام فالصيام بدلا ولا تقف لصومه التحلل
الا لداه قال والصيام صوم تمتع ولا الطعام
عنده لم يتحلل حيث لم يجد دما وخص بالذبح الحرم
لكن على مذهبه الدم اعتبر وليس يقضى نسكا فات حصر
وان يفت بصيره يرجو النجاه او بسلوك الطول الا لداه
عنده بعمرة يقضيه من أفرد واثنين من كان قرن
وليتحلل المريض ان شرط فى وقت احرام بنية فقط
عنده بمعى لو عدما شرط بل الوط لغا عندهما
ودى يفته الحج بالعمرة حل وبدم لا عنده يقضى عجل
بل حجه صار لداه عمره فيكتفى بها لداه عمره

والوقت كل من تمتعا
ان لا يكون حاضر المسجد بل
او خارجا عن ذي طوى فالحال به
وعنده من دون ميقات يحم
ويحرم من بعمرة في أشهر
افعالها إذن كفى ومذهبه
ثم حج عام هذه ولزم
وجائز ناضح عن النحر
ثم يقيم ثلاثة ايام إذن
او بعد فعل الحج في رابعها
وفوق القضا كفى أداه
وعنده القضا لاغ والدما
وفي قرانه وفي الفوات
وقبل نسك ان يعد لن يلزما
وترك نحو الزني من مأثور

شاة تضحي بشروط أربعا
من حرم على ثاني القصر حل
أو بحلة حاضره في مذهب
حاضر لا من به كما علم
حج وعنده حصول أكثر
ان حصل التحليل فيها بوجبه
بعد لميقات واذ ذا لزم
لا عند نفر وسبعة ان اعتمر
وسبعة بعد الرجوع للوطن
وجوز اتقديم صوم كالدما
تقدرا بالسير لا لداه
الزمه لكن لداه بهما
وترك الاحرام من الميقات
او قبل احرام بمذهبهما
هذا دم الترتيب والتقدير

ثم دم الاحصار والابطال
ثم دم الصيد وقطع الشجر
وغير نفسه وصيد حرما
لثلاثة من أصبع لضعفها
واذبح وترق غير حصر في الحرا
في العمرة المردة والحج مضى
سببه يلغى كصيد المحرم
وأيوم التشريق معدودات
بل ثلثت عندهما بيوم نحر
فابده مكة افضل القرى
تتمة سن لقاصد الحرم
تقلدا نعلين ثم شعرا
وعنده ذابحة والغنما
وغير مشعر لها للضعف
لكن بنذر واحتفى الاكلا

عدل مرتب الخصال
عدل لكن على التخير
قدر وخير شاة او ليطعما
من بقرا او صام عد نصفها
وعنده جاز لغير والاثم
وجاز في الحل لداه ما هنا
وحوفلم خارجا عن حرم
وعرفة في الحج معلومات
مذهبه بدا وعنده بحج
بل طيبة مذهبه قد حررا
بنسك اهد انبي بن نعم
بغي وفي مذهبه من ايسرا
بعودة القربة لا عندهما
ولم يجب هديا بهذا الوصف
منه لرافق ولو سقلا

عبد الحق
مذهبه قد ضبب عليه
كلمة افضل القرى
عند العلمي
كلمة مذهبه
ثم الرجع الاول بعده الم وعنده
وعنده اثباته والعلم
لكون حلم ذلك
اق بقيامه وعنده اثباته
وعنون بنا ولحور ثانيا

باب البيع

وانما يصح عقد البيع ما لم يكن ضمنيا بصيغة كما
ياتي وفي مذهبه قد انعقد بكل ما بين الورى بيعا بعد
وبالمعاطاة علي رايهما قلنا الرضى بدونها لن يعلما
قلت وخص البطل بالديانة يوم القيامة الطلاب متقي
كما روي عن حجة الاسلام ممتاز الحل من الحرام
كبعت في الايجاب ملكتك ذا وفي القبول كاشتريت بكذا
وبالتماس كاشتره بعني أعقد لا عنده متقي حتى قد
وعنده باع بالف فقبل بفوق او تلل في العكس قبل
وفصل دين بالكلام الاجنبي او بسكوت طال وتنه أبى
بل عنده يشترط القبول في قبليه والفصل بالقطع نفي
لكن لداه حيث لم يشتغل بقاطع ورشد عاقد يلي
وهكذا التكليف حتى الصحو في مذهبه والكره ظلما ينتفي
ويهدي المشتري له كالمضف من سنن نفيه بأثر السلف
وسلم ما بعدا عتقناه لانه في روايه لداه

كالهبة الايضا فحرم وابطل
وعنده وايضا النلا ش
في نابع سرعا ولو أو جزيل
لاحيما يستغن لفقا زمنا
الا لداه وكفى حق الممر
لا فيهما ودود قز بزره
اي عنده بل كروايه لداه
لا كالهوا فردا انعم لداه
اي طاهر او طهر بالغسل
ونجس الزيت وكلب ما عقر
ومذهبا ما لزم أقيمه
بقدر قبض لا كبعض عينا
ان جل لا رشد العتق بل رايهما
يليه لو مع ظن نقد من عقد
وفي روايه لداه لا يرد

لا ان يرث بكتر بتبع يقبل
نصح في الاربع كالورا ش
قف عنده علي رضي من استغل
لنفسه فالبيع باطل هنا
او جري ما او البناء على المقر
والنحل شعر الادمي ودره
عندهما الدر بريش شبهاه
ويجي في الصلح ما استثناه
وعنده يصح بيع الزبل
ولا قتناه دون حاجة أقر
على الذي يتلفه بحتومه
من ناقص بالفصل او عدمي
يصح والغدا به قد ألزما
فبيع اوسرا القضولي يرد
لخبر عن عروة فيه ورد

٧

انه ش في البيع والقسمة والايجار
والاجارة في الصحيح والرتق والفتق والقسمة
وعلم من اقتض رضي على العمد عنده
بعد ذكر التقويم والله اعلم وعنده ان يقوم
الاعلى الاربع بالاجماع

وهكذا عندهما ثلث وقد
قد عما مع عينه ممره
فلا يصح عرة الادرع من
ذرعانها وفي التي بقلم صح
وعنده يصح مع أحد
ان شرط الخيار للتعيين
وجاز ثوب سحلٍ في مذهبه
وبعتك الصبرة كل صاع
بل عنده فمع جهل حظرا
لا عندهم اذ قد روى من اشترى
فصح في مذهبه إن يوصف
وبعد رؤية فبالخيار
فسخ الاعمى عندهم لن تبطله
وفي طعامين وفي نقدين مع
تفريق او تخاير ومذهبه

جاني القديم ولو عندي الاسد
او وصف ماني ذمة وقدره
كدار او ارض وثوب ماركن
طعامه اذ للشيوع قد صلح
أعبده الثلاث الا ان ترد
وضعفه ينفي عن التعيين
كالمكيل والدر بغير شيب به
بدرهم لم يك ذا امتناع
في فوق صاع واحد اي نظرا
ما لم يره فبالخيار اذ يرى
بل ولداه بصفات السلف
وعنده للمشتري لا الباري
او بعض ان دل او الصوان له
حلوله والقبض قبل ان يقع
فورا وبالجنس النسا وي نوجبه

تنبيه

تنبيه العلة في الطعمين
والجنس مع وزن او الكيل علي
والجص والنطن وفي مذهبه
وعنده لم يشترط تعاقبه
لكن لداه شرط الحلول مع
اي مع رواجها وفي مذهبه
بالكيل والوزن كعهد المصطفى
حال كماله بحيث يستوه
وما بنار لا لتمييز عرض
والسلم انتفى وعنده الرطب
والخبز بالحنطة والدقيق به
في رطب به وفي الدقيق به
نقوده خبونة وجوزا
ورطب وعنب والتحميد
وفي روايه له ومذهبه

طعم وجوهرية النقدين
رابعها فلا بد أن دخلا
نقدية قوت أو اصلاح به
الايضاح والحديث عارضه
فنقض ان الفلوس بالتقدير
بكل فضل ونسيئة به
ثم اعتياد عاد من عقد يقفي
لا كثر النفع الذي منه قصد
بل عقدا او طبخا كماله نقض
به وبالتمر وهكذا العنب
مثلا عمل جاز بل في مذهبه
بالوزن بل لداه مهما يشتبه
بالمثل في المطبوخ او ما خبزا
بل جفافه بدون العظم
يجوز في الدقيق مع البر به

وعنده اللحم الطري بالمشوي
وليس في رابما مع حزني
اما العرايا فالنبي رخصا
في رطب وعنب على الشجر
لكن لداه لا يصح في العنب
بل لسوى ذي التقدم عمما
بل إنما العرية الافراد عن
بمرها على امرئ اي بالهبة
ثم على مذهبه قد نفذا
وان يبعه الذي قد اكتسب
بجنسه خصا بشرط الاحد له
وما يخالف في اسم او اصل سوى
مع الشعير البر جنسا واللحم
وهكذا الاخبار والحلوك بل
ومع جنس ربوي طرفا

والخبز بالبر ولو لم يشوي
ربا فعنده بدا رالحرب
في بيعها ان الثمار خرصا
بالجاف عن خمسة اوسق تزر
ولا لغير ذي احتياج في الرطب
في النزر والكثير لا عندهما
بخيله نخلة او شبهت مس
يجتنى في كل يوم مطلبه
بما يجف من ثمار غيرذا
من المغري وهو من له وهب
رتب الجداد والنصاب اكثله
جنس وفي مذهبه قد استوى
من ذات اربع وفي الالبان عم
لداه كل اللحم والدر ادخل
عقد وجنس لجميع اختلفا

او نوعه بل اختلاط بطلا
او باعه بالحيوان اللحم بل
وعنده يصح مطلقا ومن
او بين ام ام هذا او ابه
من قبل ان يتزيل عندهما
ببيع او كهبة وليبطلا
لداه غير العتق بل رابما
او نوعه شرط غير موجب قصد
لا عنده لا شرط اشهاد وما
لارهن ما بيع بل في مذهبه
وعنده في فرد عبدين يرى
وشرط تخيير ثلاث قائل
لداه زاد فيه لا لغايه
وليقتصر على الذي شرط له
لاجنبي او وكيل تختبر

لا عنده قلنا الساوي جهلا
في مذهبهما بغير الجنس حل
فرق بين ابن وام بالثمن
مع عدم الام فان مذهبه
قبل البلوغ ولداه عمما
خلفا له لا الرهن والايصا بلى
تفرق كل محرم فد حرما
كالرهن حتى لو بمجلس نقد
من اجل رهن كفيل علما
جواز رهن غير ما عين به
وتبذر وعيب خير ا
او زاد في مذهبه ما احتاج بل
قلت ولو بالجهل في روايه
لكن على رابما ان جعله
هذا وذا او بايع ومشتري

وعنده ليس لمن قد خيرا فسخ اذا صاحبه لن يحضرا
وعنده ان قال في الشرط الى ثلاثة او اقل فكذا دخلا
وشرط ان يبرا من العيب فعن مجهول عيب اي بدى ردح بطن
وعنده يبرا عنها مطلقا ومطلقا لداه لا او يعتقا
لا عنه او غدا ولا الوثق ولا تدبير او كتابة فليبطلا
وعنده والعتق قال بل اذا اعتقه من اشتراه ينفذا
وجاز في رواية لداه شرط الولا للذي اشتراه
وشرط وصف يطلبن كاملا لكن يحر وبلاه بطلا
وحيثما يفسد فكالعضب قرر بغلة وزائد بها يزد
الا على مذهبه وليس له حبس وعنده نعم بل جعله
يملك بالقبض وبيعه نفذ حيث بدى القيمة كالخمر اخذ
وجوز استرداده بزائده من مشتريه حيث بقى في يده
وحيث بالميتة والحر اشترى فالبطل والكون امانة يرى
وصح بها لم يجب شرط اجل او الخيار او يزاد او بطل
وان يزاد ممكن وفي الثمن والاجر والصداق او ما يئل

لا بعده في الكل او وبعده في غير ما لم فيه عنده
ويحرم التسعير حتى في الغلا الا على مذهبه فقيل لا
وحكر قوت بيع حاضر لباد لقارك بان فخير ان اراد
والنجش رفع السعر خدعة ولا خيار بل مذهبه قد ابطلا
وسوم ما قد بيع او شرى عليه مهما جاز ان نهيا درى
وآكد يحرم ايضا بيع من جميع ماله يقينا يحزن
لا بعضه نا لكره لكن مذهبه يبطله ان الحرام يغلبه
والكره من حمرا يقينا يجعله وعنده لا ولداه يبطله
وآكده يوم كسلح للذي يعصي كباغ قاطع طريق او بذي
وآمر دمي فاجر والكاس من يشرب خمرا ولداه يحزن من
وملكه ملك فبيعها سراه خلفالهم على رواية لداه
وعندهم يحرم بيع العينة اي بيع من باعك حالا دونه
بناقص او آجلا بزائد وعندنا اكرهه ولو للعائد
تمم بما رسول الله عن لمس ونبذ وحصاة او بين
في بيعة وحبل الحبلة وبيع عسب الفحل والاجر له

وجاز فى مذهبه الاجارله
ثم الملا بيع المضامين التى
وصح بالقسط اذا العقد ضمن
او كان فى البعض انفساخ وقبل
كالخل مع خمر وكلب مع شاه
وعنده ان للقوم جمع
او لقومين نحو العبد مع
وبتعدد الذى قد عقدا

فصل

خير بما يسبب المجلس لا
فيبطل البيع بشرط نفى ذا
فى محض نقص نقصه على العين ورد
وشائب الرخيص فيه مبقى
لا الموت والجنون كالشرط قبل
وخير ن بالشرط من له شرط

وامنع لداه ما هدى ان يقبله
فى ابطن وامثلب قد حلت
تحتفى حكم كبيع وسلم
افرادا او حل حوى وغير حل
وباطل ذا فى رواية لداه
وغيره كالخل والمثيب امتنع
مكاتب او ام فرع ما امتنع
او فصلت اثمانه تعددا

فى الخيار

عندهما لناصديك وصلا
وفى رواية لداه نفذا
لازم جانبيه والقهر نقد
الى اختيار او فراق عرفى
رابهما بالموت كل انفصل
لا ان شرى بعضا او انقض شرط

والملك مع مقتضياته لمن
او خيرا تقف بالاستبداد
ومطلقا لداه للذى اشترى
وعنده لبايع ان خيرا
باع بانثى عبده وحررا
او مشتر ولم يجز اودى وما
وقد وصف شرطا ان قصدا
الا على رابهما فيما اذا
وجاز فى جمع ذا لداه
وفى المصراة وعنده فقد
مع صاع تمر حبث ماكول حلب
وحض بالجاهل لكن مذهبه
قال وكفى صاع غالب البلد
وحبس امراه الرحى والقتى
كان رآى سفاف بلوز قطن

خير وحده وللثانى الثمن
وعتقه والمهر بالسقاد
لكن على مذهبه لمن سوى
او نمو وقف ان خير الذى اشترى
هدين بعتق عبده ان خيرا
من مشتر فاعكس وعنده هما
فى نفيه كالكفر والاهتدا
قد بان مسلما فلا يرد بذا
رد واخذ الارش واستفاه
فرد بل لداه للثلاث مد
ان واصد عن رد محلوب رغب
وان درى ولا اختبار لحلبه
فقيه بطيبة مهما فقده
وخوصع الشعر لان تعين
جوهر قيمته غالبي فى الثمن

ومذهبهما يخير إن يزد
وبعيوب من العيب عرض
منقص لقيمة او عين
لا عنده العبد وعكس الذكر
والكفر ان به يقل الراغب
وقل قيمته يسق الثيب
لا موته بيائس من المرض
وعنده في السرقات رده
وعاد إن يفسخ لجهل بالثمن
فحصة العقد يرد اذ درى
واحد العبدين عنده يرد
الا اذا التفريق يفقض او حرم
وعذر آخذ شفعه يغفر له
لداه الامع دلالة الرضى
فرده بز آلد منفصل

ثلثا لنا تخيير حبان فقده
يغلب فيه الفقد قبل ان قبض
كالبحر الصنان فحكمه
من نفسه لا عنده مع العفو
وعنده بل مطلقا اعايب
كالقتل والقطع بفعل الموجب
يضمن سار ولداه من قبض
او لا ونصف الثمن استرده
الا لداه فبارش إذ ضمن
لا عنده الفرد ان الجمع ائتلى
بل ولداه ما عراه العيب قد
كزوجي الخف وكالفرع وام
بل الزائحي مطلقا ما آبلة
والعقد قل من حين فسخ نقضا
كسمن والحسن لا المنفصل

والصبغ مع عمارة كالمتصل
فحيث يبغى فكعيب جددا
ما بين اخذ الارش او برده
من اصله من قبل قبض رفعا
وبعده فالعين كالعرض نمى
وردني مذهبه سار اذا
وناقصا بما به قد علما
بل ارشه يأخذ واستبقاه
ولو وطيها ثيبا لا عنده
وعنده يفتقر الرد إلى
وبعده يفتقر الى القضا
والمشتري خير لداه إن شا
ولم يجز أن يزكا الرد بما
ومن بخوعتقه يأس عن
وعنده لا ارش حيث اكله

فرد لا ان يبع سيا ما بذل
لكن على مذهبه حير ذا
مسار كابن آند وعنده
فرد إذ ذاك بها بين معا
تمنع والكسب بقي للمشتري
من جنسه دون الذي استفادا
كالعرز في البطيخ لا عندهما
ورده بارشه لداه
كالبكر او انهى لقاض رده
حضور خصم حيث عن قبض خلا
من قاض او اسعاف سار بالرضى
برده او بمسك وياخذ ارشا
كارش او مال نعم عندهما
رد له الارش يجب من الثمن
او اكل البعض ولا ان قتلم

او وجد بيد العيب قد تغيبا ... نرده بالارش ضمانى الربا
وبالتراضى فى سوى ثم يجب ... لعدم الرضى من الابقا طلب
لكن مذهبهما قد خيرا ... من استرى اذ بائع قد غررا
ثم على مذهبه الرد سلا ... ارش ان التدليس من ذا احصلا
واندب تقايلا وفسخا نحبه ... وعنده فى حق من عقد اولى
وسوى هذين بيع جددا ... وعده بيعا جديدا امذهبه
وعنده للمتعاقدين ... فسخ وبيع لسوى هذين
جايزه لو تلف المبيع ... لا عنده ان تلف الجميع
فالم تجدد شفعة وان يرد ... فى ثمن اول او ينقض فسد

فصل فى القبض

قبض العقار مثلا بالتخليه ... او ينقل المنقول لا ان وطيه
وعنده بكفيه بل عندهما ... تخلية لذا وما تقدما
فى غير عرضين بدا من باعا ... فى ذمة ولم يخف ضياعا
فالمشترى يجبر بل عندهما ... يجبر ذا بدا او بالعين هما

وقبل قبضه ان الهلك طرا ... يفسخ لانه ضمان من ترى
ومذهبا هما سوى المقدر ... كالاجنبى وفيه خيرناه
او اتلف البايع بل لداه ... غير مميز ممن له اذن
والمشترى المتلف قابض ومن ... تدبير ايلاد وتسميم صحا
نقيل وقف عتق او ان انكحا ... مذهبه فى غير طعم وبلى
بل فى العقار عنده بل وعلى ... قدر قلنا النهى كلا عمما
لداه فى روايه فى غير ما ... لا عنده فى ثمن بعين
ويجرى فى ما بعقد يضمن

فصل فى موجب الالفاظ المطلقه

وليتلك العقد كبيع يثمن ... اكمن ذاك كاسكت وفى النصف
وهكذا بعت بما قام على ... او ما استرى بيع لحوق حط شى
لا الحط فى اجنبى من بعد ان ... يلزم الا عنده فيلحقن
فرع اذا استرى كلا توبين ... يجوز ان يبيع فرد دين
بقسطه من ثمن توزعا ... الا على رابحما لنفعا
والخبر الصادق فى الكل يقر ... كحادث العيب وعنده اعتبر

واجل لكن اذا أخفاه كتمانه
وبايع ان كان زرعا قد صغر وجب لا يصدق في الاخبار
وعنده خير ولا خط كما والارض والعوصة او نحوهما
بحر او يمم بالتكرر وخير الجاهل ان تضررا
والعبد لو بانت هذا وهنا والفرس والمشت للبقا
والبحر الا عضان حالم تنبتا بل عنده ولا الذي من الثمر
وغيرهم اتبع اذا العقد اتحد لكن لداه ان بدا ومذهبه
وليبقه وعنده حالا قطع وبيع زرع حبه ما اشتدا

فليفعقد موجلا لداه
كالاب في رايها وابن كبر
فان يزد خط بلا خيار
يكذب بغير زايد تقدما
تناول الاشجار والبنا وما
لا الزرع بذر نحو فجل جزر
وعنده للقلع سار اجبرا
والدابة النعل ودار البنا
مع تابع كجري رحا
كالعرق مع اوراقها لا العوربا
يظهر بل وعنده او ما ظهر
والجنس والباغ كفى للصلاح
صلاح نوع في الجميع تحبه
ثم لكل منهما سقي نفع
وعمر قبل الصلاح قررا

على ارض او اصل بشرط ان قطع
لانه يوجب قطعا حالا
والبقل والبطيخ مثل الزرع
اما الذي يشتد حبه فبيع
في نحو قمح سمسم في السنبل
دون الارز لادخاره كذا
وجاز بيع ما بدا الصلاح به
ثم لان خيط ان يغلب بطل
ثم بذا حيث ان لم يوهب
كبيع ما يوزن او يكال
ويبطل العقد لداه ان يبع
والمشتري يضمنه بالتخلية
جائحة لا سارق ومذهبه

وعنده الثمر بلا شرط تبع
بدونه كما خريا قالا
وغالب الخلط بشرط القطع
لا مع خفا المقصود منه لمنع
وذرة كالجوز في القشر العلي
وعنده يصح في ذاك وذا
لا بالذي يحدث بل في مذهبه
قلت الاصح لا كحب الخلط قل
جديده ثم القبول اوجب
ثم عليه مثله بمثال
بشرط قطع فبقت وما قطع
بل بايع لداه ان يقتنيه
يضع ثلثا والاقل يجبه

فصل في تصرف العبيد

باذن لا سكت وقول المشتري بل عنده تجارة وان ابق

لا عنده ولازم التجارة
وعنده والاجر آ استاجرا
مزارعا يأخذ له راعي
نوعا وتناقض الا عنده
لاني اكتسابه وعتقه ولا
ولاء السيد او من اذنا
لا دون اذن مطلقا قلت ولا
لا يدع دعوة ولا ينفق على
اذ عنده لغير نصرنا
اهدآ ما كول اعارة الدواب
تأديه ما في يد المأذون
له باذن الغرما والعبد
وعنده يزول ملك سيده
والحجر بالعتق وبيع وانتدب
لا عنده وادى مما كتبه

كالرد بالعيب او الاجارة
وشارك العنان فيما اتجرا
مضاربا في المال بالقراض
فلا تعين ماله قد حدده
في نفع وعنده في ذا بلى
وعبده باذن فيما عينا
بيع بغبن فاحش او آجله
نفيه وفي السبعة عنده بلى
لكن لداه جاز ان ما اسرفا
لا ان يهب يكثر للعرائم الثياب
ليبد لوحق بالديون
فيه القضا فان لا يفرد
ان دينه استغرق عماني يده
فيه به ولو ينفي السيد
والمال قيل المجر دون الرقبة

بل عنده وفي رواية لداه
رذمة السيد في اخري كعي
وعبد وان يملكه السيد لم
وفي رواية لداه لا وفي
ودون اذن طلعه قد انتظم

فصل

ان عاقدان اصلفاني وصف
يلزمين النفي فالاثبات كذا
وعنده وفي رواية لداه
لا صيب في شروطه تخالفا
ندبا بدا اكاتب كالمسهر
نوع لا ضد في نقصان
تعاريضا حلف ودائعا اذا

باب

ونقض راس المال شرط الكفي

بها المناط وبرهن شبهاه
ضمانه او مهره والمضرب
يملك وفي مذهبه في ذي نعم
اخري نعم وفي المحرر اصطفي
وعنده السرا والاستقراض لم

في الحالف

عقد ورجحان لغير مستغني
يحلف فاستحد او الزم من كذا
في تالف حلف فقط من اشتراه
عندهما بل صدقا الذي نفى
وبائع لا عنده بل مشتري
مستعهد في كيل او ميزان
زاد وذاك عنده في داودا

الم والقرض

في مجلس وجوز التاخير في

بتمام الفصل بعده السليم

مذهبه لا بد أن يوزن
والشرط بمذهبها أن قدرا
وهو بلفظ البيع والسلم
وعندهم مشترط فيه الاجل
فقدر تسليم لدى المحل قد
علوم قدر فيوزن ان كيل
كالبيض او فيات بكل واعتمد
وسع عد لبن لا عندنه
بملبن عين ثم العدة
ثوب الحرير اذ هو العقد الاجل
وتقدم الحاج والحصادي
كالعلم بالاوصاف ان تختلف
بذكر نوع او وجنس مع صفو
للغير بل والرقيق قدره
واللحم راضع خصي تختلف

يذرع بكل بعد او بعاين
كعنده فيما اذا تقدرا
بيعا بذمة وعندهم سلم
فعنده ادناه شهر لا اقل
وعنده اليه من حين انعقد
او لم يكل في عادة وان صغر
رابعا في نحو بيض بالعدد
فيه وفي الآجر لكن حده
والذرع في الثياب اوزن عنده
وانقضه بالكتان علوم الاجل
مذهبه المدونة لداه نكتفي
اغراضهم فيها اضطرابا فاما خفي
للطير او لون وسن وذكر
ولم يجز في الحيوان عنده
بالعضو لا في مذهبه اي كالكتف

منضبط صفاته وان خلط
كالخز شهد افط جبن وخل
مذهبه في كلما شيب بشي
مم لداه في مريش النبل صح
لا في رؤس والكارع ولا
ولا الذبي عز وجودا كالكبير
وجاز في النقدين حيث لا ربا
تعينا ابن اداما اجله
مؤجلة وبها لداه
لا امة حلت لآخذ به
ولا لداه في الرقيق الكلي
وجاز في الخبز لداه قلت بل
بالنقد والملك بقبض وله
وباطل بشرط نفع المقترض
الا على مذهبه فيحرم

لا عنده في اللحم قلنا منضبط
زيت او تمر ومحض المخض بل
كالتبع واللحم بطبخ وشي
وما بنار لا لتمييز صلح
حيث ومذهبا ما فيها بلى
من تولو ولا لداه في التغير
لا عنده بل ثمنا قد اوجبا
لا مع صلح بمجلس العقد بلا
وجاز قرض حيث جوز ناه
بل وبيع المحرم في مذهبه
وعنده لا في سوى المثلي
وهو الذي عليه عندنا العمل
عود او اوجب ان يرد مثله
ودونه الاجد اليه ترتضي
لكن لداه حيث عاد اخرم

وجائز بشرط نفع المقترض
بل يلزم الحاجيل في مذهبه

باب الرهن

صحة رهن العين بالصيغ من
كرهن بعض شايع لا عنده
اذ عنده يلزم حبس دائما
وارهن على مذهبه الديونا
ان قبلت بيجا لدى المحل
قد يسبق الحلول بل رابحا
ولا مدبر بنعم لداه صح
قبل الحلول اشترط البيع إذن
بل جاز مطلقا على رابحا
واكره لرهن كتب اثر السلف
بثابت لازم اصل دين
ان ضمنت وعنده بالقيمه

كاجل ولكن الشرط نقض
والزم الاشهاد والرهن به

الرهن

مالك بيع كالولي ودين رهن
الا لمن شارك فيها وحده
فلا مهاباة ولن تسلما
ايضا ولو ممن عدا المديونا
ولم تعلق عتقها بفعل
يصح ان سبق وضد انهما
وللذي فساده قد اتضح
وجعله رهنا كانه الثمن
ثم يبع ان الفسادهما
ورهن او لداه بيع المصحف
وجاز في مذهبه بالعين
او مثلها كالقصب والمسوسه

وجائز

وجائز بما سيشتري وما
وعنده بالنجم لمكتابه
والرهن فوق الرهن زد بالدين لا
والحمل في رهنية الام دخل
مذهبه يشمل رهن الارض
وعنده يدخل زرع وبنا
من ارض او من قرية او دار
بدون اشجار ولا زرع شجر
لزوجه بالقبض ممن كلفا
وفي يعين لداه لا في

قلت وفي المتبع ليس لازما
وغاصب يبرا بالابداع لا
وبعد ان يلزم دون الاذن دع
كالبيع والتزويج من سواه
وجاز ابن دُرَعَق المؤسر

يقبض للحاجة اى عندهما
قلنا ولو سلم لا جزوي به
عكس وفي مذهبه فيه بلى
لا غير معنى اللفظ كالبنا بل
اشجارها والعكس فيه مرضي
والغرس بالاثمار فيما رهنا
اذ عنده لا رهن للثمار
بدون ارض عاكسا الى الثمر
والعقد في مذهبه حيث كفى
تقبيض صبرة فقبض كافي
الا بحبس مستمر دائما
بالرهن عنده وعندهم بلى
نقدا فنقض او بيعا منع
وعنده التزويج لا اباه
دل على رابحا والمعسر

٥٧

فعنده يسعى بدا العتيق في
وكل ممنوع عليه نفذا
لم يشرط التعجيل اورهن الثمن
وعنده وان يبع بالاذن
بثمن او الاداء الذي الاجل
والبدء امانة للمرتهن
بأنزر القيمة والدين وفي
فرع اذا يستغرق المرهونا
والانتفاع لا يجامع البدا
انتفاعه بحيث منعه
كاله طالب بيع الرهن
من راهن لكن مع الحضور
وليمنع المرتهن التصرفا
بقدر انفاق له ظهرا وذر
وجاز وضع عند عدل وثقا

قيمته والدين من هادي بغي
منه باذن صاحب الدين اذا
اودعه في رابعا وليس من
بغير شرط يلزم من بالرهن
اذن وبالاداء عينا حيث حل
لا عنده قال فان يتلف بثمن
مذهبه ان سبب الهلاك حتى
يصير بها لا عنده مضمونا
ينزعه لا عندهم بل ابدا
والنزع في مذهبه قد ابطله
وصح منه بيعه بالاذن
وعندهم في غيبة المذكور
الا لداه فله ما قد وفى
قلت وذا صريح منطوق الخبر
وهو لراهن وكيل مطلقا

فنوزله

فنوزله من راهن والثمن
وهو لا عندهما بل من امن
ومؤن الرهن على الذي رهن
كأجر البيت وحافظ ومن
وجناية على الرهن البدن
خصومة الجاني على فقط رهن
قلت وفي اواخر الاجارة
وزايد متصل لا ما انفصل
من عينه والمهر بل في مذهبه
والاجر والمهر وارش الجاني
والاقتصاص ولداه ان اذن
وعنده جناية الرهن على
والرهن ينفك بيمين الدين
لمن قضى الحصة اوله قضي
فرع اذا كل من اثنين ادعى

بضمنه بالهلك لا المرتهن
حنطا كراهن وما لا مرتهن
لا عنده فيما لحفظ من مؤن
طبيبه نهي على من ارتهن
رهن اذا مرتهن لم ينف بل
وعنده ايضا لمن قد ارتهن
راي لنا موافق مختاره
وعنده يشير الى ما قد حصل
للفرع بل لداه قل وكسبه
والعقو للسيد بالجنان
في الاقتصاص راهن ومرتهن
هذين او مالهما قد اهملا
والبعض ان عدد فود ذين
تفك الا عنده ما ارتضى
برهن زيد عبده منه اسمعا

اى اهدر ابو حنيفة جناية الرهن على الراهن او المرتهن لو عالما

ثم اذا صدق كان وفقد
وان يكذب فلكل حلفا
لكن لداه حلفوا او موتوي

باب

بطلب المفلس او خصم حضر
وعنده لا محجر ويحبس الى
قال فان تحجر وقاض نفذا
اي لا زمانا حل لمنع السفر
ولا طالبه برهن او زعيم
وفي رواية تخلى حيث قل
لكن على مذهبه لمن كفل
وسيحي حلول ذي التاجيل به
اي من تصرف تفوت في
وفي رواية لداه العتق صح
وسابلا تحابوا نصحا

ثبوت سبق قل ببطل ما اعتقد
او واحدا فحلف عنه انتفى
وقال انه الصواب الاسنوي

التفليس

بالدين ان زاد فحاكم حجر
ان باع ماله وادى مسئلك
حكمك بالحجر عليه نفذا
فان يؤجل فيه لا يحظر
الا لداه فليؤن او يقيم
لا في الجهاد سفر عن الاجل
طولب ان قبل الرجوع الدين حل
لداه في رواية كمذهبه
مال كعتق هبة او وقف
ورد في مذهبه بهما منع
على اجازة الغريم وقفا

كالحجر من اقراره بلا حق
الا على مذهبه فذان
ومال مفلس ومدين قلم
ثم على مذهبه ما عد ما
وانفق عليه وعلى الممون
واستثن دست الثوب بل لداه
وآلة لحرفة ان احترفت
ويوجر الوقف وام الولد
لكن على مذهبه ان كان لد
ومطلقا لداه بل يجبر في
وان حوى مال المدينين وجب
لا عنده الا على اخذ المؤن
قلت وعندنا الاصح عدم
بشاهدين ان عهد مال قدما
وعنده حالا ترد البينة

دين تعامل خلاف ان بين
في حق خصم ليس يقبلان
ببيع قاض لحضور وقسم
من بعد بيع من ضمان الغرما
للقسم بل قلت يومه واسكن
للحاجة الحادم مع سكناه
او متجرا به المونة احترث
لا نفسه قلت بلى ان يعتد
بذا اعتياد فوجوبا فعله
رواية للكسب ان يفترف
حبس الى عسر ولو اما واب
لابي الطفولية او لابي الزمن
حبسهما كما عليه المعظم
مع اليمين لا على رايهما
وفي رواية الى ستين سنة

وفي رواية الى شهر وفي
سماعها وبدا في مذهبه
ثم امتنع الحبس مع الملازمة
لبائع المفلس عوده الى
لا عنده اصلا ولا حيث قضى
بعضا له اداه بل ولا في مذهبه
فرع قضى بالمنع حاكم نفضى
مع الذي زاد بالاتصال
وان يصر فرخا وخيط وخبز
الا له اداه فيهن بطل
وان بنى من الكنز او غرسا
فان ابو ملك ببذل القيم
او قلعوا فبالتسوي قدما

باب الحجر

يحجر ذو الجنون والطفل الى
صحو بلوغ اي بأن يشكلا
اخرى لاربعين يوما وبقي
للنفي قلنا ههنا لا بأس به
وعنده يحجم الا بلا زمة
متابعه حالا بضبع مثلا
في مذهبيهما ولا ان قضا
حيث على احضامه قدم به
لكن له اداه بحدين نقضا
بل وله اداه وبالانفصال
كالنخل والزرع للعود اجز
وفي رواية بزيد اتصل
واختلفوا افعل حيث لا فرد بنا
او قل بقلع ولارش غرم
كالارش او صارب له اداه بهما

عشر اتم الخمس وفي مذهبه
لذكر وذي بسبع عشر
لتسع اعوام في الانثى والذكر
وبنت عان لسوى من اسلما
من الهدي بل صح في رايهما
وغيره من النص فات بل
وبع اذن من وليه نفذ
لكن على مذهبه ان دبرا
ثم من المالي والا فوازبه
الى رشاد اي صلاح الدين ثم
وعنده رد اليه المال في
ولو لانثى لاهاني مذهبه
وفي رواية له اداه ونضع
وليتصرف غبطة اب فجد
لكن بمذهبيهما دع حده
مع البيان احكم وعنده به
او حلم او حيض او حمل المرة
وعنده في ذكر لانثى عشر
لا عنده واعلم بمذهبيهما
ان مازاد كذا على اثنتا
رابعها ان مع تمييز حصل
ودونه بالوقف عنده انعقد
او يوص صح اذ اذن لا ضررا
وليوص او دبر لاني مذهبه
اصلح مالا وكفى ذا عندهم
خمس وعشرين وان رشد بغى
الا بنت دخ مع الدخول به
او تملك العام وفي اخرى جمع
ثم الوصي ثم حاكم السلد
او الوصي قبله افعل عنده

وليس للولي ان يطلقا ... ولا كتابة ولا ان يوثقا
الا لداه بهما بالمال ... ان كان فيهما صلاح الحال
قلت وهل يطلق الصبي ... لداه قل نعم ولا مرية
وغير حاكم مع الفقر أكل ... لكن لداه يستبد بالاقل
من منفق واحبق بل بدل ... قلت وعندنا على هذا العمل
وعائد التدبير فالقاضي حجر ... عليه الا عنده فقد حظر
قال فلو عليه بالحجر رجع ... جاز لقاض غيره ان قد ورع

باب الصلح

الصلح عما يدعى على السوي ... في العين بيع ثم في النفع هوا
اجارة أو بعضه في الدين ... ابرا ولكن هيه في العين
وقبل صلح الخصام مشترط ... وليلغ بالانكار عندنا فقط
خلفا لهم بل جاز في رايهما ... عن كل ما قد اراه لن يعلما
لا بيض او احمر في الذراع ... بدكة عرس ولوني واسع
او ما بيض المار حاملا وقع ... بغير ذي كنيسة ان اتسع
لا بخوص بابط جناح لم يضر ... لا عنده بل مع منازع خطر

ومطلقا لداه بل ايضا منع ... من نصب ميزاب ولو قد اتسع
وسكة سدت لكل الاهل ... من اول الدرب لباب كل
نفع باب وكذا شن عرض ... باذن من في ملكه لا بالعوض
الا لداه فيجوز بالعوض ... فقوله لا كالهوي فرد الغمض
وانتفع الشريك بالاذن معه ... عدمه في الجدر حدعا لا يضع
الا بذهبهما ان ما اضر ... وما لبعض الشركا ان جبر
بعضا بتعمير ومذهبا هما ... نعم وخص عنده بيسر ما
او نهر او دوح لابه او القناة ... وهكذا على رواية لداه
ثم لداه ان يكن سطح احد ... جار بن اعلى فعليه الستر قد
وان تساويا يجب عليهما ... وليجبرن ذو امتناع منهما
لو ادعى ملكا على شخصين ... والعكس مع تصديق فرد دين
فشفعة الاولى لمن قد كذبا ... وشركة الاخرى لمن قد كذبا
بشرط دعوى الارث في ذي منهما ... لا القبض بل اوسعه عندهما
والبدء في الجدار والسقف اللذا ... ما بين ملكين لرب ذا وذا
وعنده في السقف للادني وفي ... مذهبه الاعلى وترجيح بقي

بكالجذوع القطن بل في مذهبه

باب

مشترط لصحة الحوالة
لا الثاني مع يسار ثالث لداه
في مستحق ثابت بين دين
لازم أو مآله أصله ان يلزم من
لا فيهما لداه واشترط علمها
وحولت حقا لان رضي لمن
مذهبه ان جهل الاعسارا
في مذهبهما وعنده اذا
ولو بنحو العيب والا قاله
اذا احال المشتري بالعوض
فرع اذا ادى المحيل دين من
دين لثالث وعاد ان دفع

باب

جذع وضعف عنده رجع به

الحواله

رضى المحيل والذي احاله
بل عنده الثالث مشروط رضاه
وعنده على وديع العين
فني الخيار احتمل علي والثمن
دين استوا الدينين وصفا حا
أحيل بالاقل بس او جحد وعن
يرجع كذا لو شرطا اليسارا
يجحد ويحلف أو مات في العسر ذا
ينسخ بيع ينسخ الحوالة
الا لداه ان لمحتال قضي
احاله من بعدها يصح عن
بالاذن أو فلا وعنده رجع

الضمان

صح ضمان الاهل للتبرع
اذ عنده الدين بموته هدر
بالحق ناجزا باصل يلزم
في غير ابل للديات يعلم
كالفي الابرا فلم يبر علما
فذاك اسقاط يدي عندهما
وصح تكفيل لواض بالبدن
كل امرئ حضوره قد استحق
لا عنده في غائب أو من سجن
وعنده في الحد والقصاص لم
ويبرا الكافل بالتسليم له
وبتعذر بموت أو هرب
ويفسد شرطه بل عنده
بلفظ الالتزام نحو ما علي
وبالكنايات كدين ذا إلي

وعنده عن مفلس بات أشبع
لنا على صاحبكم ملوا الخبر
بل وعباس يشتن عندهم
فاسقه بالمجهول خلفا لهم
اذ هو تمليك خلف فالما
فصحا عن الذي لن يعلما
والعين ان توجب لردها الدين
ولعقاب الخلق لا الذي خلق
ولا لداه من لتعذيب هين
يجبر عليها والتسلم الحتم
اي حيث شرط لم يجب كفاله
فلا لزوم بل لداه قد وجب
صح وألزم ان يكن لمدة
زيد ضمنت او كفلت مثله
وعنده هذا صنع الكفلي

وشرط ابرآء الاصيل أبطله
لا ان يعلقه على رابيما
ولا مع الجهل لهذا عنده
وطولبا لا ضامن في مذهبه
وبرؤ ضامن برئ الاصل بل
بل وعلى مذهبه على المقل
ولا يطالب ضامن بما ضمن
ثم يعود من باذنه ضمن
ان في الاداء لداه باذن من ضمن

باب الشركه

صحة شركة العنان تحصل
ان أذنا أما اشتركنا وحده
في مال شركة وخصص عنده
بل في بقوم أجنبي مذهبه
وراس مال قيمة دع واشترط

او خيرا او علق أو أتت له
ولا بتاجيل حضور علما
وفي أو دي ليس الا وعده
الا اذا تعذر الاصيل به
على الذي يموت لا المفلس حل
كالداه في رواية بحل
وسجنه لا عنده امنع ان سجن
ومذهبا هما وغير من أذن
ودافع للدين في الدفع أذن

ممن له التوكيل والتوكل
فاكفي في عقدها بل عنده
ما راج من فلوسه ونقده
وقل على رواية لداه به
لا عندهم أن عند عقد تختله

فبطلت بالخلف في مالهما
وكل واحد وكيل واحد
الا لداه حيث مال لم ينض
وفسد شرط تفاوت وفي
لا شركة الابدان أن يكتسبا
وعنده تصح لا في مكسبه
في ذا وفي سواه ان يتفقا
ولا الوجوه فاعط اجر مثل ما
ولا تفاوض بقسم الغنم
بل عنده مع استوا الحرية
ولم يكن من فئتين واحد ملك

جنسا وصفا لا على رابيما
فهي عزلت عزل معزول فقد
والزرع والخشب بقيمه فرض
رابيما تفاوت الزرع عفى
بحونة وبقسما ما كسبا
بخوا الاحتطاب بل في مذهبه
صنعا مكانا ولداه مختلفا
بعمل بل صحت على رابيما
بمال ذا او نفس ذا والغرم
ودين كل واستوا المالية
من جنس راس المال غير المثلي

باب الوكاله

في قابل النيابة الوكاله
ولو بغيبة وان عفو فرض
وخصومة وعنده الرضا

كالقبض للعقاب ثم ذا له
خلفا له اذ ملوحق فقبض
الا اذا قضى أبى أو مرضا

شرط وفي مذهبه ان كانا حيثنا الوكيل او لقانا
لا في شهادة كاقرار وفي رايهما صح وعندنا اصطفى
يعلم من وجه يقل الغررا وصح عنده اشترِ الذي ترى
من ممكن من المناشرة لممكن لنفسه كالمسرة
تنوب في الطلاق لا في الردة والعقد للنكاح لا عنده
ان اوجبت وان يعلق فسدت الا على رايهما ونفذت
نصا فائدة بوجدان الصفة وصح مع تعليقه تصرفه
وثمن المثل في الاطلاق اعتمد حل من النقد وعنده النقد
بعرض او فاحش غبن او اجل وجاز بيعه لداه بالاقل
من ثمن المثل كذا الشرا بما زاد ونقصا وازديادا الرحا
وباعه ابعاضه لا عنده ممن اذا يشهد له نزدده
لا الطفل والنفس باذن الا لداه ثم طرفيه وفي
وليفسخ بهما يرد في المجلس الا لداه فالذي زاد مسي
وجاز عنده سرا العيب قلنا اقتضا العرف انتفا التغيب
وليس يستوفي الذي وكل في ايان حق وكذا العكس نفي

وعنده

وعنده يثبت من قد وكلا بقبض دين وبقبض العين لا
وحيث لا ابى بغير الاجل والقدر غبطة باعلى واقل
نفى اشتري شاة بنقد فاخذ ثمانين فردة فساوبه نقد
وتقع الثنتان للموكل وعنده فرد لذي التوكل
وبيع فردة بلا اذن يرد الا لداه فيجوز اذ ورد
وبخصومة فلا يبرى ولا صلح ولا اقرار بل به اعزله
وعنده الاقرار عند القاضي منه بالاشهاد امر ماضي
وليبطل ان لامره لم يتبع في البيع والشرا فحيث قال بع
عبدا او اشتره نصفا لا يتبع بل عنده وبالشرا النقض اذ يتبع
وحكم عقد بالوكيل يشمل ولكن العقد لمن يوكل
بدا ادا واخذا لا لمن يوكل بل عنده الملك له وينقل
قلنا فلو كان كذا الحر ترا عليه بعض بالوكالة اشترى
لكن لذي التوكيل ان يطالبا بالثمن الحال وعنده ابى
وله بعزل واحد ينعزل لا عنده بعزل من يوكل
في غيبة بعد شروع في الحال او حيث في مذهبه حق بنال

وعنده كفى رواية لداه
بل عنده لم يعزل ان وكلا
او زال اهليه شخص منهما
او زال ملك صاحب الوكيل
وعنده ان باع شيأ ثم رد
وفى الاداء من قوله لا يعتني
بتركه لا عنده والبينة
وعنده يلوم دفع الدين

باب

واخذ مكلفا اقر كعلي
لا هازيا ولا اطن واقر
بل عنده واخذ بزن ومذهبه
بشحق لم يكذب عتبة
ومن مريض مطلقا وعنده
لا جنبي اولذى ورثه

لا قبل ما خبر عزله اتاه
بطلب الخصم ليل يبطله
ولو بالاعما لا على رابها
عن الذى اباح للوكيل
بسبب للبيع ثانيا يعده
يقول اسهد والوكيل ضمنا
تطلب للتوكيل لو قد اذعنه
اي حيثما يذعن خان العين

الاقرار

للدين او للعين عندي ولدي
به وزن واسوف او خذ واعتبر
في ظني او اظنه او احببه
بمكن الدعوى نحو الانثا
في حق خصم صحة قد ردده
خالف الايمة الثلثة

ای صح

بشرط الاتهام في مذهبه
وارثه وقت الممات يعتبر
ولومن النسا بالانكحة
وعنده ولا الذي قد اجبرا
قلنا بقاسمين عنده انعقد
لا غير ذي التكليف بل رابها
ولا رقيقا بالديون مطلقا
بل ان باذن قبل حجر قال في
ولا جناية لمال بل قبل
تقدما بالعين لا ضد الوصب
ولا مورث نعم في مذهبه
وصح بالمبهم واحبس ان اصر
فان يقل كذا وشيء يقبل
وفي عصبته بغير ذي اقتنا
لكن على رابها لن يقبلا

قلت وذا رأيي بظن كذبه
لكن بمذهبها حين اقر
لا غير مجبر بان اكذبني
اذ من شهيديه الا ذا انبئتا
ثم شهادتهما قلما ترد
بالاذن والتمييز طفل ألزما
ولا على السيد واتبع عتقا
تعامل من متجر كسب بقي
للغير لا لداه بابه قتل
بل عنده هذا وتلوم السبب
وعنده الاداء منع التخصيص به
وحيثما يعلم بغير يعتبر
بذى اقتنا وسوى مموّل
لا رد تبليم هنا وهنا
الا مباني عادة تقوّل

مال وسع عظيم أو كثير
لا عنده في المال بالذي تقول
وسع عظيم من دراهم بما
او من دنانير فعن عشرين
ولا لأموال عظام بأقل
وفي دراهم كثير بما
ولا على مذهبه دون مئتاب
ونحو أم ولد يقبل به
وقيل استثناه ان قصد او صل
كفى الطلاق ولداه يكذبه
بيع احاد من العشرات
تلزم من للشيخ يستثنون
او ذاك من عشر آلاف
او ذاك من درهم او قياسه
ولو من الغني فانيا ما جعل

أو من كذا الكثير بالنيف
عن درهم فالعرف ما الا ما جعل
عن عشرة أو مائتين درهما
إو إبل فالنصف من خمسين
من نصب تلك جنس ما نقل
بقل عن عشر دراهما
زكاة او سرقة على الصواب
لا الكلب جلد الميت بل في مذ
بغير الاستغراق الا ان يزل
بفوق نصف صدره ومذهبه
ومن ألوف بيع المئات
من مائة بالعدد والتسعين
بماية مع تسعة الآلاف
بكامل الاربع من اخماسه
لا عنده ومن سوى الجنس قبل
الا

الا لداه مطلقا وعنده
وصح من معين لا عنده
وفي علي مؤجل قبل
او قال من ثمن عبدتم ما
الا على مذهبه بل عنده
او بنوني وديعتي وتلفه
الا علي دابما فلنا على
كذا أو في دفعه إلي أو
ولبلغ لفظ تقتضي في ذاكه
وفي علي درهم قضى ثمن
لكن على مذهبه ان صلة
والظرف والمطرود لم يستثنا
بمشيئة الا له ارفع وفي
وان يقل له علي ألف
بالفاكذا او عندهم ألفان

في غير ذي وزن وكيل ردة
كهذه الآتا الا سعدة
بالوصل الا عنده فما قبل
سلمه اي فاني ان سلما
ان لم يكن عينه بردة
او رده من بعده بخلفه
كفى لهم علي ذنب مثله
اخذته وعنده في ذي أبوا
وكان في ملكي الي المقالة
كالخمر والخنزير او لابن من
ثمن خنزير وخمر قبله
آخر الا عنده أي فيهما
مذهبه لا ولداه ان تقي
الف فالفا دع وجب العطف
او بل ولا بل ولداه اثنان

كذا اكل الف فوقه او فوقه
لا عندهم في فوقه كلا ولا
فرع وفي ما بين فرد وعشر
لو بكذا درهم الشخص أكثر
مكررا فدرهم الا اذا
ومقتضى الاعراب قل عندهما
لم يقبلا اقل من احدى عشر
وفي كذا ابا لنصب درهما حمل
وفي كذا اكذا اكذا فدرهم
وحيثما يقرن كذا فدرهم
وواحد في الف درهم أحد
او الف ان يقصد حيا بالفهم
قال وحمه حفظ لمن يقر
والالف في الالف ودرهم محمل
لا حيث للتمييز جا الدرهم

اوخته الف فالفا دعه
في مذهبهما بكل ما شاكله
ثمن وعنده بتسعة أقر
رفعا ونصبا وبوقف وبجر
يعطف وينصب فليجب عد كذا
فعي كذا اكذا ابنصب درهما
والفرد والعشرين ان واوا ذكر
هذا على العشرين لا الذي يقل
بالواو درهما فكا وضعفا
والجر للجزء لداه يلزم
اوبع الف ان بعينه قصد
لا عنده في هذه بل درهم
بحمه في حمه كما ذكر
او مائة ومائتين مثلوا
ولا يعطف جنس ما يقدم

لداه

بل وعنده ان قدرا
وذا الزيد بل لعمرو سلما
وهكذا عصبت لكن عنده
والا عشرا فان تبارحين
ان يسبق والجنس والوصف اتحد
وعنده عدد مجلسين

فصل في

اثبت باقرار مكلف رجل
كذا لداه وعلى روايه
نسبة ميت وحي حمله
يمكن ان صدق او مات ولا
تلت وفي الرحمه واستحقاق من
وبع الايه لفرد اثنين
نحو أحبلت أمه في الملك مع
لاجل عتق لا لما عداه

بالكيل والوزن كنقد فسرا
هذا لزيد ولعمرو عزما
الغرم يخص بهذا واحده
او لغتين وعقد اربين
فاجعلهما فردا او الا فعدد
والكتب بالاشهاد في صكين

الاستحقاق

وعنده واحراة خلت وقل
ولوبع الزوج وضعف رايه
وعنده في الميت دين المالك
بضر لو انكر لما كملا
بلفظ تفصيل هناك يعلمن
من أمتيه اي خليتين
تغيبنه فقايف فيقتزع
من شيب والاريحل لداه

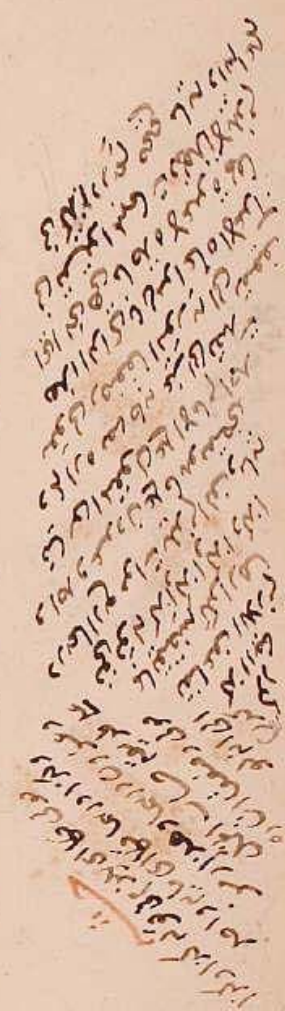

وثابت نسب غير لا على
عدة شهادة بقول الورثة
الا لداه مع جحد الميت
بل من يقول ان يجز عندهما
انكر بعضهم فلا ارث ظاهر
باخذ منه حصة في البر
فرع اذا اقر بعض الورثة
بشبة حظه الى المخلف

باب

متى تبرع من لتبرع صح
عينا له بانتفاع لا تستهلك
لا المستعار منه بل عندهما
واكره اعارة الكفور مطلقا
بلفظ من طوف وفعل
او ان يخيط ثوبه استعاره

مذهبه بل عنده ان حصلا
ولو بجحد ملحق او ميت
وانه يحرم ملحقا لم يورث
وسعه في مذهبه وحيثما
بل عندهم ثم يصدق من اقر
وعنده سارکه بالشطر
بالدين فليلزمه مما ورثه
وعنده جميع دين ان يفي

العاريه

اهل تبرع له بالعقد صح
ذا قوة يحكم حالة يملك
ولو بع الابهام او قد عمما
لكن بمذهبهما قد حرما
من طوف وامره بالفعل
لبدن المامور لا اجاره

لكن لداه حيث عاد استقر

تنبيه اعلم ان عقد العاريه
وعه بل مقابل وعنده
بهبة للنفع واستيفاه
وعنده امانة ومذهبه
وعندنا الضمان مطلقا لدى
وقيمة اذ تلفت لا بالعمل
وردها المبري من التضمين
وعنده يصح لا صطبل
به وليستفع ان ما نهى ماذونه
وهي على الجواز فليتبع متى
كدابة لموضع قد عينا
كحائط للجذع لا لداه
والقلع باشتراطه للاتبيه
بالاجر او قلع بارش او يجوز

باجرة تجب على الذي أمر
اباحة انتفاع عين جارية
تمليك نفع دون ذا وحدة
للملك في رقبة لداه
مع تلف لم يخف عنا بسببه
قمن الرد كفى سوم خذ
وممن استاجر والموصى مثل
لمالك العين او الماذون
وبيت مالك لعرف الحل
والمثل نوعا قيمة ذرا او وزنه
الا على مذهبه ان اتفا
والعبد للحفظ وموصوف البنا
بالارش او بالاجر ان اتفاه
والفرس مجانا والا التقييد
بقيمة وعنده القلع يجوز

لكن بارش ان يعرز بانا ٣ وما مضى وسطلفا خبانا ٣
وصدق المالك في الاعاره ٢ وعنده الثاني كذا الاجاره
كذاك في الايداع ان يدع به وذاك ايجارا خلاف مذهبه

باب الغصب

ومن على حال السوي يستولي لا ام فرع عنده للاول
ظلما بنقل او ركوب او قعد في العرش او ازعج في العقار قد
وعنده لا غصب في العقار ولا جلوس العرش لاستقرار
يد على العقار والفراش فهو كتبعيد عن المواشي
فيضمن المثلي اي ما علما بكيل او وزن وصح سلما
واحذف على رابها فيد السلم مثله ثم باعظم القيم
من غصبه للقفديل لداه قيمة يوم الفقد لا سواه
وعنده قيمة يوم الطلب وفي لفيصل فردها ابي
لا في الاباق فهي للحمولة لكن على مذهبه الفيصوله
او سنه مثلي فبالذي طلب وفي السوي اعظم قيمة يجب
من غصبه للهلك بل عندها قيمة وقت الغصب لا اذ وعدما

لا اذ عدما

واعكس لداه ان يسر محتلف زاد وعنده اذا العبد تلف
فلا تزد قيمته عن عشره الا ف درهم لاجل الكثره
من نقد ارض الهلك لا رابها من جنس يحلي ما كوزن قوما
تنبيه الغاصب صدق في التلف فغرمنه قيمة اذا حلف
لا عنده بل تحبسنه من حكم حتى تظن لو بقي لما كتم
ونقص وصف كمد الثمن لا عنده الحادث فوقه ضمن
كذاك بنيان احتراق حلة وما انتفى ضمانه ان عادا
عندهما ولا اذا تذكرا وقاطع من عبد المقدرا
باكثر الاحوال ضمنا اه والارش في روايه لداه
وعنده خير الذي ملك ياخذ فردا او بقيمة ترك
في الخصا قيمة وعنده مع فقد نقص قيمة لا يحسبه
اما سوي تقدر فيضمن بارشه وعنده يثمن
في عين ذي الحمر وطير قد يحس قيمة ربع ولداه في العرس
وفي روايه له كذا هنه في الحبس للقاضي يقطع ذنبه
عام قيمة لتعويب عرض ركوبه مع وهن دين قد عرض

واعكس

لا بوجيه

نيال في العين باخذ المعوجه اي
فقاها وباطم اي شوها وجوهها او كسر
فلسفه في هنا ايما ما ادا كوا

واعلم بان ما بآفة نقص
لكن على مذهبه قد خيرا
في صورة الآفة او به حبي
بل ولداه ان بآفة عمر
وانهم بان الغصب بالمباشرة
كفتحه عن غير عاقل فلم
لاني الذي يليت ثم يذهب
وفتح زق ذاب حرا او سقط
وعندهم وان بعارض سقط
او دون حق يحبسنه فهلك
لكن على مذهبه من امتنع
كحابس لحائط الجريح
من نفس او مال وشاهدكم
والنفع بالتفويت والفوت ومن
فالمهر بالوطي اذا لم تطع

كغاصب والاجنبي في ذا القصص
في قيمة والغصب عن ارش عرا
في تبن من غاصب او من اجنبي
ارض غصبت فهي هدر
او يد او اشباهه المكاشرة
يليت وعنده ضمانه انعدم
بل مذهبا هما وفيه يجب
بل سفله بقطر فقط
كالنتح والزلزلة العزم بينه
بالجوع ما من المواشي قد هلك
من واجب فبالضمان يتبع
وتاركي الانقاذ للطريح
او منزق الحجة فالحق انعدم
بقبض ومن حر بتفويت ضمن
وارش نقص الوضع مهما تقع

لاعنده

فلا ضمان وان استغله
وسند ارش الوضع بالفرع ان بقي
وعنده ولا النحا الامرد
كسرا او خرز مة او محترم
خنزير اهل ذمة كالموقف
لم يبحه كالحنفي
او قيمة خمر على مذهبه
لانه مول عندهما
وزايد اضمن ولو جد وي يده
عندهما امانة في يده
او صاغ حليا فمثل ضمنا
حفا او الثوب بخط فالقيمة
وعنده ان شا مالك اخذ
كذبحه الماكول كالبهيمة
قوم قيمة الذبيح وهلك

وعند كل دون عبد اضمان
لغاصب كمثل زرع حصد
ان يشد في الاصح على المذهب
لمالك وقوفها استغراه حرم

والساج كالآجر في النبات سلك
وما به يخيط جرح محترم
لداه ان يوكل ومالك من غصب
ولو تخلل العصير رد مع
لكن على مذهبه التخيير
ومالك الفرخ وزرعا ودقع
وان وبالمغصوب يصبغ ينقص
بل رد قيمة لصبغ إن هما
بل حيثما ينقص في مذهبه
وعنده السواد ينقصان ومع
الاعلى رايهما ولم يجب
والزرع والغراس والبناقلع
لا الزرع بل بأجرة بقاه
وان سوت جناية كأن فعل
منه هلاك اي فغاصب ملك

رد وعنده بقيمة ملك
وخاف محذورا فان ينزع نعم
فلجوان الذبح نزعه وجب
ارض كبيض فرخ او بئر زرع
فحلة او مثله عصير
كمثل بيض وكحب مزدرع
منه على الصبغ وان يرد بحض
أو قيمة الثوب أعط عندما
قيمة ذا اوذا ولا أرش به
احكان قلع الصبغ فالصبغ قلع
قوله الا لداه إن وهب
وان بذا ينقص وارشه دفع
او يمكن بقيمة لداه
بقريبة وخلط بما لا ينفصل
من بعد رد بدل لما هلك

يلزمه الرد من المختلط
بقيم لغاصب ومن ملك
بنصب فاسمه ينزل وعظما
كجعل نحو النطر سيفا أو اناء
مع شبه فالفعل ذو تقوم
قلنا حرام فيد الملك تبقى
على يد الغاصب مثل الغاصبه
ان جاهلا موهوبا تمليكا انتفع
ضيفا وموهوب له ان جهلا
لا جاهلا لداه او ان يقر
بعتق نيابة ونقد يولد

باب الشفعه

وشفعة في ثابت العقار
الاعلى روايه في مذهبه
محمل لقسمة الاحبار

لكن لداه ان بمثل يخلط
وان بغير المثل فهو مشترك
وعنده ان غير الغاصب ما
نفع به بملكه ثم ضمنا
الطحن للبر وذبح الغنم
بجعل حق مالك ذا تلف
واعلم بان الابدي المرتبه
فاخذ المغصوب ضمن ورجع
بل ولداه عاد من قد اكلا
وهو باكل مالك ضيفا يرى
يقرض ويوهب اي بنقض بنقد

لكن

صغار دور بل نعم عندهما
أبد لا من بعد بل عندهما
مثل الممر صب في ما امتنع
اي للشريك فلجار لا نعم
في حقد كرب او طريق
ولو لذمي على من اسلما
والشركا بحصص الاسلاك
فرع فان قبل ممت فالورث
اي حيث قبل طلب لداه
فلو لدار ورثا وبقد
نصيبه فالاخ لا يشفع به
ممن على سبب ملكه طرا
بعد فلا شفعة في الجار
في مذهبهما لفقد ان الرحى
لكن علي رايهما في عوض

تتابع كمثر من قبل ما
كذا لداه في احتمال عمما
لا الدار بل عندهما مبيعه تبع
بل عنده الشريك في المبيع تم
قد خص تم الجار بالتضييق
الا لداه لحديث انهما
وعنده تعدد المحل
لكن على رايهما لم تورث
او عنده قبل القضا قضى هو
فرد عن اثنين فباع احد
عن عمه الاعلى مذهبه
سبب ملكه وان تقررا
ليابع وهكذا الباري
بعوض ولو لنفع عوضا
بضع دم عتق وأجر ما ارتضى

الاعلى وجه لداه فجعل
وشفص عقد لا يقسط فاذا
فالعفو في الفرد الجميع يسقط
وان سوى من باعة في عقد
وعهدة الشفيع ثانيا على
لكن على مذهبه الجميع
بنحو قد اخذته بالشفعة
وعنده لابد من ان يحضرا
اي بذل مثل عوض للمشتري
لا يوم الاستقرار بل لداه فيه
لكن على مذهبه في ذا وذا
فرع اذا الذي من مثل يبيع
من قبل تبطل وتلق بعده
وقيمة الخنزير جوز والدين
او حصة منه اذا المقول قم

اخذا
تلك بقيمة لشقص لا البدل
شفصي عقار بن بعقد اخذا
الا لداه فهنا يقسط
يأخذ الا عنده عن فرد
اول ثم هكذا فيما لك
بالمشتري وهو عن بيع
مع القضا البذل الرضا بالذمة
من اشتري او القضا اذ حضرا
او قيمة القيمي في يوم شري
كالبضع مهرا ودم بما بدي به
بقيمة الشقص وجوبا اخذا
بنحو خمر ولنا الاخذ رفع
بل اخذ ذا بمثل خمر عنده
اسلم بالقيمة في هوى وذي
او عيب ما افراده بالعقد تم

وعلك السمص ينقل نسخ قد اخذت بالشفعة بنحو كذا او رضا بذمة كم
فضا او رضا بذمة كم ان شرط الشفص فاوجب بذا كم

وعنده علله ان تلفا ... تأخذ اسما أو عنه عفا
فرع اذا ما أجل الذي اشترى ... يأخذ بحال او اليه صيرا
ومذهبا ما وبالموجل ... حيث مليئا كان او يضمن ملي
ويلحق الشفيع حط النقص ... وقت الخيار او بعيب النقص
وعنده بعد اللزوم الحق ... ان ثمن المثل بمذهبه بقي
وماسوى البيع ونحوه نقض ... الا لداه فيه الاخذ رفض
والقول قول المشتري اي في الثمن ... وان يقدره في لا أعلمن
وسقطت بالجهل لا في مذهبه ... بل قوم النقص وجاز الاخذ به
وان اتى بائع بمد جدد ... وفي قبضت ثمنا لا يوخذ
لكن على مذهبه الاخذ بقي ... اذ حقه فرع السواد قد حقق
ومومتى انباه راو يبتدر ... لكن تمام عرض له أعترف
لا حيث حبس ثمن كذا روى ... بل عنده ان ذا وذاك يستوي
بعادة وان يبت فاشهدا ... والنزل للغرور مثل لذا
لا الصلح عنها جملة لكن بعد ... في مذهبه وعوضا عنها أخذ
ولا بقسمة بجهل وهنا ... زرع بقي وكالمعين في البنا

وعنده

وعنده بالاجر في استحسان ... وفي البنا القلع بالمجان
خاتمة يكره دفع الشفعة ... بحيلة واحفظ لداه منع
باب القراض
ذو القراض كذوي توكيل ... لكن مع الايجاب والقبول
في محض نقد وردي لداه في ... عرض وبالتقويم في العقد اكتفى
وعنده يجوز في العشر ان ... لم يكن الاكثر ذرة زكن
سعين وعنده ان قال خذ ... دين علي زيد قراضا ينفذ
او قال بعه وفي الايمان اعمل ... متعارضا بالضرب لا نحو الحلى
ولا سبيكة وفي مذهبه ... حيث تعاملنا بها أعتد به
في يد عامل للاتجار لا ... يسقطها ان ثيب او يبطل
لكن لداه في رواية نفذ ... او نذر او في سلعة او بع ونذ
لكن على رابيها في حين صح ... اذ هو كالتوكيل والفرق وضح
او باحتراف عامل او مالك ... لكن لداه في الذي نال حكى
وشرط كون الزرع حاضرا بها ... وكالما قاه بحرز علما
كينونا او ساكتا عن نفيه ... قال لكن الضعف حل في عليه

لكن على وجه لده عده نصفين كالاولي وايضا عنده
بل جاز في مذهبه للعامل او مالك شرط الرباح الكامل
وعنده في اول قضى وفي ثان وكالة وحولها بقي
قلت وعندنا كذا ان تصلح صيغته كخذ تصرف وازرع
وصح شرط جزئه للفقرا واعمل بذا المال قراضا وجري
في في حمل زكاه على العون على مذهبه اي ماثلي وماثلا
وصح فساد جاز ان يقرضا ويسقي اجر مثل واتغى
مع شرط كل الزرع للمالك بل مذهبه لذا قراضا قد حصل
فائده شرط المديض الزائدا عن اجر مثل عامل دع نافذا
من راس مال ... ومن الثلث اذا باقي ومن ثلث لداه ذا وذا
وهو كمن وكل بل بالعرض باع وما اشتري لزوج بعض
بل صح في الزوجين في رابعا والبعض بالعتق لداه غرما
لكن على مذهبه الوسيز ان يعلم عليه اعتق وقيمة ضمن
تم الولا للمالك وجاهلا عليه مع ربح يخص العاملا
اما شرا بعض عامل يصح مع عدم العتق ولو فيه ربح

فصح

الا على مذهبه فقل على ذي اليسر بالقيمة حيث حصلا
وضع على بالذي قد كثرا من قيمة وعتق حررا
وعنده بدون اذن باعا نيته ودخل الا بضاعا
وان يقارض غبن وما ذهب اودون اذن فاسد وما كسب
في هذه له وفي مذهبه يخص ثانيا وما لكابه
ان يتفق جزآهما وان سرط للثاني دون ماله قد اشترط
فزايد لمالك او يتفق باخذ من الاول ثان ما بقي
وهو كغاصب اذا تصرفا في ذمة فكسبه له اضافا
الا لداه فلرب المال في ذي وفي الغصب على احتمال
وان يسافر دون اذنه ضمن وثمنا ان يعد لا ان امن
عندهما بل عندهم ان ما حظر منه فدون اذنه جاز السفر
والمال منه اجر حمل الثقل ذر والكيل لا انفاقه لوفي السفر
الا على مذهبه ان احتمل والكسوة الركوب للبعد حمل
وعنده فيه يجب بالعرف كاجر غسل خدمة او علف
وشرطه يفسد للجهاله الا لداه فبعرف ذاله

قال وصح شرطه الشريك ... وقبض الذي به ذي يشرك

فرع بوط العامل الا ما يجد ... بعلم تحريم اخذ الربح فقد

والمهر مطلقا فراض في الاسد ... ولم يضر ان حبلت أم ولد

الا على مذهبه للمؤثر ... وقد رجز ربحه للمؤثر

وحيث لا ربح يبيع من تلك ... او قيمة لها بذمته سئل

والفرع حر لا ولا مشترك ... وبعد رفع العقد ربحا يملك

ان مالك للمال يتلف يقسما ... لا بالظهور بل على رايهما

وشخه جاز كتوكيل علم ... الا على مذهبه فقد لزم

فقدر راس ماله للاول ... واخذ دين لا ربح للعمل

لا عنده ان لم يكن ربح وفي ... مذهبه الى الدراهم قد عفى

وقرر الوارث ان ميت اخذ ... بالفظ في النقد فسخ يعتقد

الا على مذهبه اي لقد سلع ... في عمل فالفسخ بالموت امتنع

والقول للعامل اي في التلف ... والرد بل لداه فيهما في

لا قدر مشروط بل التخالف ... ومالك رايهما هو الخالف

فرع اذا قارض في مالين قل ... يضمن الا عنده خلط كل

باب المساقاه

والما يصح ان يساقيا ... خلا وكرما ورويا

لا الغير الا مثمرا لها تبع ... ومذهبا هما وفردا ما امتنع

ان عروسا وعنبا قبل الثمر ... وبعده ان الصلاح ما ظهر

الا لداه فالعراس ما انبتت ... وفي روايه نفى بعد الثمر

مجوزا في الزرع والبقل الخضر ... وفي مباطخ اذا كل ظهر

وان يزارع الذي خلل تبع ... غير بعقد عامل فرد تبع

ثم لفقد احد الشروط دع ... ولا خابر هنو بالنص امتنع

وصحتا لداه فالاولى بان ... خلف وفي روايه فيما نان

وعند صاحبي ابي حنيفه ... ايضا وفي توابع بذا ما لوفه

وصح في مذهبه المزارعه ... بشرط الاستواء للمزارعه

في الارض والبذر وفعل وحبا ... ومون على حساب الانصبا

فان تكن ذي منهما والمزدرع ... من ذا ومن ذا عمل فما منع

ان كان اجر قدر بذر وكذا ... حيث لذا كل الارض والعمل لذا

كما حصى والبذر منهما حصل ... او عامل من واحد ثم العمل

من واحد وأرضه من آخر
لا ان يكن من فرد الارض ومن
في هذه قد فعلا فعل على
ونصف أجرها على في البذر
ثم لداه ما من الحب وقع
لصاحب الارض فهو في مذهبه
ان أنبت بزمن يحتمل
وهي على الدوام لا لداه
واعمل مكررا وما احتاج الثمر
لكن لداه جعل الجذاذا
والة الحرث مع الابقار

باب الاجارة

صحة الاجار بصيغة كما
باجرة كثمن المبيع في
في ذات ذمة فجازت منفعه

وبينهم شركة كما بذرا
آخر بذر شورك فعل فان
صاحب الارض نصف بذر حصلا
والزرع ما بينهما بالشطر
بها في اجارة ثم طلع
جميل سيل دون غرم حق به
ريع به واوجبت وفسد
والشرط في توقيتها انتفاه
له لحفظ وجداد لا لبس
عليهما بحق ذا وهذا
من عامل لحاجة الثمار

الاجاره

اكونيب والكرب او نحوهما
عينية ورأس مال السلف
وعنده بجنسها ممنعه

كذا الارض الزرع جاز المزدرع
لا بالعمارة ولا جز المحل
مذهبهم بالجز معلوما فاني
ومذهبا هما وبالانفاق
ثم على كفاية قد ماتا
ومطلق الاجر على التعجيل به
في كل يوم قبله رواية
وملكت بالعقد لا عندهما
عجل او بالشرط واستيفا
في بيت او قناة او في موضعه
وجاز في مذهبه اذا اجر
ان قيمة عن تلك اجر نامت
فبطلت في كلية وشطر
تخفيف الثواب بدفع لا لداه
في العين لا لمح ان ظعن بعد

والطعم بل في مذهبهما اتبع
نقل من بعده للجهل بل
حصد ونقض نحو جور فتلف
وكسوة صحت على الاطلاق
وخص ظئر عنده استحسانا
وعندهما بل وكذا في مذهبه
والكل في رواية في الغاية
اذ بانعقاد العقد لحق ما
شيأ فشيأ لانتفاع جاي
لحاجة وخالص من منفعه
دار ابغرس شرط ادخال الثمر
مقدوره التسليم سرعا قومت
تفاحة زينة نقد طعم
ولزمان قابل اي من سواه
ولخروجه الاجير مستند

ولكن أعب لن تخل رسا
بل مطلقا صحت على رأيهما

ودون أذن الزوج لا منه وان
لرفع نزعه وغير ان أذن

وناكح موجرة لا يمنع
وهو من الوطي لها لا يمنع

الا عند ه الى ان فطمت
وحصلت لمكثر وعلمت

فلم يجز لغرب كالحكم أو
تدريس فقه بل لداه ذا رووا

وان يفرق لزكاة جهرا
ميتا يوذن او يقرئ جوزا

لا عنده التعليم للقران
كما روى لداه كالاذان

وعنده ولا لحمل مشترك
نعم وان يجعله قل لاسئ لكل

وعين الموجر نفعا بالزمن
وغاية لا الابتدا من إذن

الا لداه فليجب أن قالا
من وقتنا او فبرى الانظارا

ودون ذكر غاية فليسندا
نحو اكتريت كل شهر بكذا

بل عنده اول شهر تنقى
ومذهبا هما نفع مطلقا

لكن لكل فسخها دون رضى
صاحبه في كل شهر انقضى

او بحمل الفعل لا هما معا
وعينا مرتفعا والموضعا

للوضع بل مذهبهم الموضع لا
ثم على مكان عذر حملا

في

في الترا دابة ليركبا
عمل زاملة قل وجبا

ذكر هما وبع تفاوت ذكر
وسعا او الضيق وورنا او نظر

لا عنده وقدر اكل تحمل
وعندنا معالفا يفصل

وقد كفى عندهما ان احملا
ثم على حسب اعتياد حملا

تتمه يلزم ان يبينا
في الارض زرعا او غراسا او بنا

لا نوعها بل عنده وفي اتبع
ماشيت صحت وبما شا ينتفع

وفي الترا حافر قبرا ذكر
ساحة وحوضا فيه حفر

وان لحفر اطلقت فردة
للترب لا تلزمه الا عنده

ويلزم الموجر ان يسلما
بالوعة حشا ومستنقع ما

وليحملها في البدء لا في المدة
بل تكتري لا بعد الا عنده

والحصن للرضاع لا يستتبع
بل ولدا خلافا له لا يتبع

فائده والترب لن يستتبعه
دون اطراد العرف ارض المزرعة

ويخالف البيع دون ذلك
بل عنده كما مضى هنالك

واعلم بان حكم زرع اخرا
والغرس والبنا كما قد ذكرا

اي في انقضا مدة الاعارة
من نعل ماض الثلاث اضارة

فيه في البناء يستتبع ما الحاكم
والطريقة كبنا ول مستتبع ما
غيره كالمزارع التي تكرى وسقيها
واخراج الماء عنها كالارض فقله فيها

قوله ولحملها اي الدور وجوبا في البدء
لداه لا في اثنا المدة بل يجب
ان يحملها الموجر في اثنا المدة لا يجب
ان يحملها المكتري الا عند ابي حنيفة

وعنده يقلع مجانا هنا ... كتم صيف لم يقدر زمنا
يبدل مستوف بامكان البديل ... وما به استوفى وما منه انتفع
بالهلك او بالعيب للمذكور ... وهو امين ضامن التقصير
كحاطة الحمام والاجير بل ... مذهبه يضمن ملزوم العمل
وان مضت مدته ومذهبه ... بعد انقضاء الضمان يوجبه
لكن على رابها ان تلفا ... بفعل هذا فالضمان ما انتفى
كالثوب ان بدرقه تخرقا ... والفلك ان بمدة قد غرقا
والاعند اكثر ظهر زيادة ... وكبح اللجام فوق العادة
وعنده ودونها فيضمن ... كما يضرب عبده فمضوا
نعم ضمان عيبه لداه ... بضرب اعتيد فقد نفاه
وعفى المدة الاجر استقرا ... اجر وان لم ينتفع اوحرا
وان يقدر عمل فالمده ... امكان الاستيفا الا عنده
ويستقر اجر مثل ان فسد ... لا عنده ان عن مسماها يزد
وفي سوا ء داخل الحمام لا ... اجر لما بدون شرط عملا
لكن لداه اجر مثل حيثما ... يعقد كخياط وقد تقدما

وان

وان يخط قبا او ثوبا صبغ ... واختلفا في الاذن اي كيف نبغ
فالكل حلف واربنا الذي ... ومذهبا هما الاجير اقسما
وبالهدام الدار او ما شاكله ... انفسخت وما مضى فالنسط له
لا ان يمت عاقدها بل عنده ... حيث لنفسه تولى عقده
ولا بلوغ الماد حيق عبده ... بل خيار بل لطفل عنده
فان لطفل مال طفل آجرا ... فيما على سن البلوغ كثرا
ينقل لزايد وفيما دونه ... وان بر الملابس ينسخونه
لكن على مذهبه افسخ الا ... اذا بقي نزر وظن ان لا
بالنقض والعيب انقطاع الشرب ... يحل فلا انفساخ بل في العيب
بالنقض والعيب انقطاع شربه ... خير ولا انفساخ بل في مذهبه
في العيب او عندهما فيما تلا ... لا ان يبادر بتدارك فلا
ولا يحبس مؤجر وما قرض ... لمدة ولا بقدر كالمرض
وترك حرفة وان تعذرا ... وقوده وعنده تخيرا

باب الجعالة

صحت جعالة بان يلتزما ... بعمل ما اي بجعل علما

ضمن او ذا ركاب الاوصاف والمثل
وذا زد ظهرا وهو عبده اتبع

اي الا ذا بقي من المدة ما يسير وقد طن حال العقد ان لا يسلم فحكمه ان تنسخ ولكنه الباقي تفسخ

سابعه استحقه ان كمله
لكن على مذهب من يعرف
فرده استحق اجر المثل
وعنده من رد عبدا من سفر
باربعين درهما او كانا
لكن لرد آبق لداه قر
اواربعون فى رواية اذا
وتلك جاءت فنفيس الملتزم
خامسه اطلق عبدا جانيه

باب احياء الموات

موات الاسلام وفى رابعها
مالكه يجهل اى مؤمن
احسانا لا عنده وبوجه
امانا لا عنده بل مذهبه
وجاز الاحياء عندهم للذمى

او فنفيس البعض ان يسلم له
بالرد للصوال ان اذن بقى
وغيره المتفق فى ذا العمل
ثلاثة الايام اجر استقر
أدنى فمن حيازها استحيانا
دينار او دراهم اثنا عشر
من خارج المصر يكون ردا
لاثنان اجر مثله مالم تتم
عدا فغرم قيمة فى مذهبه

على رواية لداه قل وما
احياه بيلكه وان لم يأذن
فيما دنا من العمار مذهبه
الاذن فى داني العمار بوجه
بالبعد الباطن دون العلم

ووحده يملك بالاحراج
كذهب والفضة الحديد لا
بحوطة والباب لا لداه فى
للبعض فى المكن بل للمزرعه
لا عرفات والذى قد عمرا
ومركض ومرفق ومذهبه
وبركة وموضع الذى استقى
وعنده للبير اربعونا
لداه للعادى انا للبدى
وليتصرف بالك بالعادى
لبير جار حاز بالكم وفى
بل صفه فى مذهبها اصطفى
فاوجبا بناء شتوة على
وحيثما يسوق مسلم على
صاريه احق بل فى مذهبه

وعنده بالحفر للعلاج
لداه ان عن تبعة حلل
زريبة حظيرة وليسقف
بجمع ترب واحتياج الماتم
ولاحريمه كنادى للقرى
لمحطب ومسرح يجتنبه
به ومصب المابير مطلقا
من اذرع لكلها خمسون
نصفها اى للحديث المسند
او لا فحر جالب الفساد
مذهبه وبضمان المتلف
مما يضر الجار من تصرف
من سطحه عن سطح جاره علا
معلم او منقطع واشملن
بملك ما اقطعه الامام به

ان يستغل من قبل طول المدة
ولا ماء نا الحي اي لنعم
الا النقيع اي حمى الشفيع
منفعة الزارع للطرق مع
وفيه اوفى مسجد من قد سبق
لكن على مذهبه من عرفا
فليس من جار بنفس فلا
وفي الذي يملكه لم يرحم
وعنده لا ينتقل عما
لم يجب في البير ملكا ان بذل
لا الزرع بل لداه ثم عنده
كالفعل للاواب والزكاة في

وهي ثلاث من سنين عنده
تصدق وجاز نقض ما ابرم
بل عنده وهو من القطيع
تعاين وراحة ان اتسع
للعلم والصلاة لم ينقض احق
بموضع منه ويسقى صرفا
للكعب فالشيخ محي اولا
الا لوب ولسقي اليهم
يملكه اذ نفعه قد عما
على المواشي والرعاء ما فضل
للشفع الوصي ثم يردة
كالغني بالاعمال لا بالمصر

باب الوقف

الوقف من اهل التبرعات صح
وعنده ما صح في روايه

بنحو قد وقفت او حبست صح
او بالقضا يلزم او وصايه

رواية اخرى وفي مذهبه
ومسجد اجعلت بل رابعا
تالا وان في ارض شخص دفنا
في كل مملوك معين قبل
وعنده يبطل وقف ما نقل
على معين لملكه اهل
من ثمر او دينه قضاه
وصح الوقف على سواه
وفي رواية على النفس قبل
الا لداه بل ولا في مذهبه
بشرط نفي رد بطن ثاني
بل بطله برد بطن اول
لكن لداه رد من عين لا
قلت وللتالي على الفرضان
وحبس عمت فبان لا يقضيا

اتباعه اللزوم مشروط به
ان يتبنه وفيه صلى لزما
نصا بدا تقيده ان ادنا
نقلا افاد مع بقاه ما جعل
قلنا عن النبي اقرار نقل
لا نشبه ولا بشرط ان اكل
او انتفاع منه بل لداه
ونفعه حياته استثناه
ومن يعين نفلي الفور قبل
لصحة بل لاحتضاض الوقف به
في حقه لا لانتفا البطلان
في حقه وحق كل من يلي
يبطله في حق من له تلا
وقيل بعد الانقراض ان عرف
صح لا لداه ذا الله غنيا

بخزا وجاز فى مذهبه
مؤبدا لم يشرط الخيار ربه
متصل الأول لا على الذى
ودسطا وآخرا إن انقطع
وعنده وقيل فى مذهبه
لكن لغرقى واقف لداه
عصوبة وهل بغير يستوى
وفى رواية لمن تمسكنا
كالوقف ان ارباه يجهل وفى
وما على زيد وعمرو يوقف ما
نصيبه للحى بل فى مذهبه
فهو لهم كالأخ فى الثمار
فرع على المجهول أو عبد وقف ما
لداه فيما وفى العبد روى
ارث من الواقف حتى ينفى

بتبعية لكن عا استغل به
والبيع والرجوع بل فى مذهبه
يوجد بل مذهبه صحة ذى
لاقرب رحما لواقف رجع
لواقف فوارثى نشبه
وهل هم الورثان او قرباه
بالضد او خص به كل روى
اخرى وفى اخرى لما يصلحنا
مذهبه الى المساكين أحرف
فالفقرا ان مات فرد نصرفا ما
نصيبه ان يكن القسمة به
لاخدمة العبد وسكنى الدار
ثم على أهل فللأهل صرف ما
صرف لأدنى عاصب او لذوى
العبد فالاهل القريب الأدنى

تتمة يشرط ذكر المصرف
ومذهبا هما يصح وعلى
واتبعه فى كذا الغلو والتوليه
جايزة له باجر المثل لا
والواو للتشريك بل رتب ثم
الا مذهبهما وشمله
ولد تناول الحنى وعند
بل فى رواية لداه ذا اعما
ومالك الوقوف فهو الله
ولم يزل عن ملك من اوقف فى
وربعه يملك كالنتاج لا
بل وكاصل جعل النتاجا
فحل وذا در وقيل انقطع
وبالجفاف والحوى الأشجار
وقيل للواقف بل لداه

فلا يصح الوقف ان ذكر نفى
حكم انقطاع آخر قد جعلا
بنصيب العدل المكانى وهبه
اعلى وفى مذهبه قد أبطلا
والعقب النسل لحافد يعم
ذرية الا لداه فانف له
لا الحمل والمنفى ولا الذى جحد
وولد بنت لا مذهبهما
لا من عليه الوقف بل لداه
مذهبه او فلم الشرط انتفى
لداه بل كالام الأن جعل
مذهبه وباع ان ما أحتاجا
ثم اشترى به انا ينتفع
له اذا لم يكن الايجار
بيع ومثله به اشتراه

اى ينتفع به

وبيع نحو نخت مسجد لما
لكن لداه بيع ان خرب بنى
وكالبيوى فى موضع النفع بنى

باب الهبة

الهبة التمليك دون عوض
الاعلى مذهبه فالبد لا
تصح بالرقبى وبالتخيير
لكن على مذهبه الرقبى منع
فارجع العين بموت المعمر
فى جائز البيع وعنده بطل
لا من شريكه ودار لاثنين
اذ شرطها القبض ومنه قد منع
وصح فى مذهبه الجنين
وهبة الصوف بظهر الغنم
فلم تجز بجش ولو أبيح

بصلحه لا بهبة ونقض كتما
موضع النفع به فنه نفى
قلت وذا الاوفق فى ذا الزمن

الهبة

ولو من الاعلى فليس تقتضى
بصيغة كالبيع فى تلك سلى
وعنده المرقب كالمعير
وجعل العمرى هبات للنفع
لمخبر او وارث لمعمر
بعض متاع ان لقسم احتمل
والارض دون الزرع واعكس هذين
وجوب قسمة قد والشرط امتنع
فى بطن الامهات والمرهون
وكل ذى جهالة لم يعلم
نفع كجلب جلد ما سوى الذبح

الا لداه فلتجز لنقل يد
والدين للمدين بزوال الرقبة
وللثانى اب يوم القبض
وملك موهوب بقبض او به
أو فى معين كثوب عبد
وعنده ان دون اذن قد قبض
وعاد اصل بالنما المتصل
من هبة ومن هدية كما
واستثنى فى رواية لداه الام
لا حافد فى مذهبهما وعم
وعنه فى رواية ومذهبه
قلت كاناس ونتج الولد
وعنده يرجع غير المحرم
اخذ مقابل وزيد متصل
قال وشرط صحة العود الرضى

قلت وذا فى روضة لنا الاسد
لا لسوى المدين بل فى مذهبه
اهدا تصدق ببعض قبض
يتم وبالعقد على مذهبه
لداه فى رواية بالعقد
فى مجلس علمك وبالغير اعترض
وانه يسقط فى عطا فرع بلى
به قد اصدق لا عندما
ومذهبهما حميد الا تعمر
الاعلى رواية لداه الام
لا عود حيث رغبة تعلق به
وان يهبه مع ذى نجد
لا مور الدوجان اى مع عدم
فالعود مع ذلك او ذا الاجل
او كون حاكم بهذا قد قضى

قولى قلت الخ اقتضى المنع على مقابله وهى المختصة بالمالكية القول واه فهم مع ذين يده لى مختص المالكية وجاره المنع لا قائله

خاتمة قد ندبوا للمرضل
بان يسوي ولداه قد وجب
وليرجعن من عن العدل عدل
فرع لداه للاب التملك
عن تحفٍ وما لحاجة الولد

باب

كاتب والحر او بعضا لقط
او ضاع والمنبوذ لا المركوز
وعند امن من ضياع ندب
واكد عندهما بل وندب
للحفظ والتعريف لم يجب ان
قلت الاصح ماري الغزالي
وللمملك بل الذي امتنع
وعنده جاز وفي سواه
وامية حلت له وبالحر رم
في هبة الاولاد روم العدل
اي بين وران بعصبة النسب
بالندب بل حتما لداه وعدل
من مال طفله ولكن يمسك
لا ان لفرع غيره بذا امد

اللقطة

والعبد في رابها ما قد سقط
كالقن لا في الامن مع تمييز
وعنده الضياع ان ظن يجب
اشهاده به وعنده يجب
الا بمذهبهما لكن يسن
كشبهة الوجوب في ذا الحال
من تحويز في الفلا في الامن دع
يجوز للحاد لاداه
بل عندهم للحر الحديث عمم

في الحال في كحبتي بر وفي
وعنده دون نصاب الورق
خلاف مذهبه وللعين سنه
على الراجح ذاكرا متى التقط
بعد تعريف احز تملكه
لا للغني عنده وما خلا
وهكذا التفصيل في اختصاص
كالفاسق الذي كلا يكتما
ويجب الودجة وفي
الا بمذهبهما بالمتصل

باب

بنبذ غير البالغ اللقط يجب
ان عنده بامن ضياع وجب
اشهاده عليه والذي وجد
وماله يحفظ باستقلال له
ما قل اي غير الكثير الاسف
من بعد تعريف الزمان اللائق
لا عنده بل ما سلوا ظنه
الا لداه فعلى الفور اشترط
باللقط بل لداه فترا ملكه
تقدا في رواية لداه لا
وينقل القاضي التقاط العامي
اي عند عدل لا علي رابها
صدق بوصف ظن ايجاب بغي
والارش بعد الملك او بالمتصل

اللقيط

على كفاية كحضن بل ندب
او في عموم لداه قد يدين
تلتقم الحر بعدل ورشد
كالدار فيها وكذا من ماله

ما فوقه او تحته لا الكنز به
ثم اللقيط مسلم لو وحيدا
ان زاد عن ثلاثة في مذهبه
كالطفل والمجنون ان فيهم هم
او في اصوله ولو اتحادا في
كفر دين ردة لا الاول
وهو لا ثبوت رق حرا
استلحق اللقيط شخص لحقا
لا امرأة بل عنده يروى كذا
والثنان بالجهة للفرد اقدم
وللذي بسمة قد اعلما
ثم بقائف خلافا له بل
اهل الشهادات اصاب في ولد
كواطئي طهر او اثنين وقد
وعنده باثنين او ثلاث

بطاقة شهد بل في مذهبه
في دار كفر مع سكنى ذي اهتدا
وفي رواية لداه الكفر به
سباته بدون اصل سلم
مذهبه اتباع الام مستغنيه
الا على رابعها بل اصل
يؤدي بقتل بالغا ما فسرا
بما من الشروط في ذا سبقا
لداه مع فقدان زوج نقدا
وعنده لحر او لمسلم
في جلده ثم رأى بينهما
لداه ان يلحق بذين ممتثل
ثلاث اصناف نفى ثم وحد
صح نكاح أول ثم الخلد
فصاعدا الحق والاباب

يعني

يعني بزوجات الذين استلحقوا
وهو عجيب اذ من الماءين
وهو بدعوى ذي يد يبرئ له
الا لداه او بالاعتراف
لا في التصرفات مع سواه

باب

يخرج من ادرك ممسوط العين
ثم الوصايا فالبقايا اقسم بي
زوج وبنت بنت الابن الاخت لا
والزوج الزوج بفرعها وفي
وورثا في رجعة ومذهبه
لكن على رابعها في العدة
والام ام ولدها وان يكن
الا على رابعها فثلث باق
والسدس قرني بنت الابن الدنيه

اونسوة اخرى له تستلحق
ان ممكن محمل وفي قرحتين
او حجة قد فصلت لا مجمله
من كامل بالغير لم ينب
من قبل ان ضمانه بل لداه
الفرائض
فنون التجهيز ثم الدين
ورائه من مستحق النصف
للام والثلثين ما عنها علا
او هن والثمن بفرع الميت
لمن ابانها المريض يوجبه
به القياس واراه العمدة
زوج فعاصبا شقيقا شركوا
بالاب والزوجين ام للوفاق
به مع العليا او البنت هبه

والاخت من اب باخت تقويه
بالذكر الواسط اثنين سل
تلك بنة الابا بها **ومذهبه**
والجهد العودة كالشتين لا
وفرع ام وبنى او اب وحد
فالعاصب ابن فابنه ثم الاب
وعد وارث عليه من منع
ذي الفرض خير القسم سدس ثلث ما
ثم اخوا الاصلين ثم الاب ثم
فعتق بعوض فعصبه
والاخ وابن الاخ جد اسبقا
وجعل السدس لجد واب
فعتق المعتق ثم عصبه
ثم ولا الغير حوت جهته
فى عتق جد مع رق الاب ثم

وجدة فصاعدا الا مدليه
لداه لا ارث لمن قد انتفل
ام ابي اب وهكذا ابه
لداه بل لثلثه يعطى من تلا
بالفرع بل وبنى باخوة عدد
فالجد والاخوة لا ترث
وجاز خير القسم والثلث وسع
بقى **وعنده** عليهم قدما
بنوهما كذا فعم وهلم
لو عتق موتا ودينا يصحبه
وعنده اعكس **ولداه** اتفقا
لعتق مع فرعه كالنسب
وعتق الاصل تقدما ابه
وترتيل **رابعا** ما جرته
لبيت مال ثم رد فالرحم

لكن **لداه** بيت مال ما سبق
ثم الذى له اقرب بالنسب
والرحم المخلى عن تعصيبه
فالبنت فالارفع فالاعكس وقدم
وعنده بالقرب فالادنى لورث
وكل من ادلى بغير محجب
والام للحدات والقربى لام
وسم فريضتين الاقوى منهما
فخالف فى الدين لم يرث نعم
والعتق المسلم من ضال ورث
فورث اليهود من تنصرا
وقابل يمنع لا ان حتما
وقابل الخطا على **مذهبه**
وحر بعض **ولداه** به يرث
ولا الذى ارتد ولكن **عنده**
ولو بالارتداد لكن **عنده**

وعنده مولى الموالاة احق
ممن له اوصى باجمع النشب
وفرضه ولو كمن يدلى به
ادنى لوارث وسهما انسم
ارث ممن يدلى باصلين فاب
به لابن الام **ولداه** ام الاب
بعد ذى اب **وعنده** والعكس ام
ورث وبالشتين فى **رابعا**
لداه من اسلم قبل ان قسم
وقال فى مخالف العهد يرث
واعكس **ومذهبا** ما قد خطرا
تكفينا او ضمن فى **رابعا**
وارثه لا من الذى ودى وابه
وارثه لا **عندهما** فما ورث
بورث كسب الا هند الا رده

قوله فى الاصل كما سبق الخ
قوله ولا الغير حوت جهته
قوله ولا الذى ارتد الخ
قوله ولو بالارتداد الخ

قال وخلف الا ارسا نفي
كذا كل زنديق نعم في مذهبه
ولا رقيق ولداه ان عتق
ومن نفى وابن الزنا فما استحق
امنع توارثا نعم لداه قل
ومال من يعقد حتى حكما
وعنده ان كل الاقران هلك
لكن علي مذهبه سبقين
في غالب الهلاك كالحوائب
وقيل قف نصيبه كالمعتقن
والحل والصحيح لا ضبط معه
عندهما بل عنده رواية
ثم محل ارثه اذا اتهم
حيا بقطع ونحوه استند له
وعنده ان اكثر الحمل ظهر

ذي العهد والذمة كالعكس بقي
يرثه المسلم كل قسمة
من قبل قسمة فلا رب استحق
الا من الام وفي نحو الغرق
بارث كل لتليد مال كل
عوته بظن موت قسما
وعنه يدري ان يغب سنين فك
لكن لداه اربع السنين
حاجا وتسعين لغير الغائب
لفائف فلت على خلف ذكر
نعم لداه اثنان لكن اربعه
فرد وضعف هذا في الغائبة
وجوده عند الممات واستقر
لا مذهبا هما اذا لم يستهل
ثم بميت فارثه قد استقر

ان كان ميراث

ويوقف المشكوك في من اشكل
او نصف ما يخص انثى وذكر
للواضحين وللوسيم جل
وما بقي من اصل او تصحيح
فلتؤثرن الضرب عنه صفحا
اذ نحن لسناهنا بصدد
فان ترد تفصيل او تعديده

باب

الحر ذو التكليف لا ذو الرق
بل عنده ولا الذي مبز بل
لجهة عمت وليس معصيه
كالعلويين وعنده يرى
او نحو جود ولكن مذهبه
لدين او كفارة بها اشتغل
للملك اذ مات محل انتقل

وعنده يعطى النصيب الاردا
في مذهبيهما وما بقي استقر
مزج فاعط كلا اكثر لا
او قسم او سبح فذو وضوح
لغيره وانظر عنده كشحا
غير الحلال نيات في ذا القصد
فاهرع الى بنجتنا الجديده

الوصايا

وان يضف ذا كل بعد العتق
في مذهبيهما للايصا اهل
بل عنده ولو بلا حصر هبه
بالمنع في جائعة لن تحصرا
تصح للميت ثم يوجد
او نحو اربك معين اهل
ممن خلت لاربع السنين بل

رابحا عن ستة أشهر تنزل
او هو للتبديل في مذهبه
ومسجد كقاتل ذي ردة
ووارث بشرط ان يحيز من
وعنده في دين ما أجازه
تنبيه الوارث منهما عدما
ولو بعين قدر حظه إن تحز
ارتال بيعوا هذا من أجنبي
فرع اذا أوصى لشخص أجنبي
وردت الورثة حظ من ورث
بكل مقصود لقبل يقبل
كثمر والحمل قبل ان حصل
وان بدا تفويت مال أويد
او من صحيح وبموت عتقا
وهكذا كتابة لا عبده

والعبد إن عند الممات قد كمل
بعتقه ثم القبول خص به
محارب لا في الثلث عنده
يبقى كما لو زاد عن ثلث إذن
كالقتل بل نفذ بالإجازة
تبطل بزايد خلا رابحا
وبيعها منه بلا غبن يحز
وعنده في هذه وذي أبي
ووارث الموصي بثلث الثلث
للا جنبي السدس وعنده الثلث
منهما أو خيرهما لا أو سيحصل
لا عنده في ذا وذا إذ لا يحل
تبرعا ومن مريض يوجد
يحسب من الثلث كما لو أعتقا
ان ساوت النجوم فيها عبده

اي فيهما
وفي نسخة
اي في الاول
للتعارض
المذكور

خلا ف ابن دكلبس أثوبه
فرع اذا علق عتقه بما
فاحسب من الثلث والا عدة
واولا منجزا فأولا منجزا
لا عنده فالبسط من كل عتق
وغير محض العتق بالبسط رضا
ولا إداه فالعتاق اولا
مليه من ورائه لا قبل بل
اوصى الوارث في الايثار به
ويجعل الموصى له شريكا
وسفه في المرض المخوف
تقبل آخرا وقبل أو لا
وكالمخوف اسر قتالين مع
لكن على مذهبه بعد مضى
نحو اوصيت لذا وما كبي

وعنده يحسب إن اثوبه
وجوده في مرض تحما
من أصله لا الثلث إلا عنده
قدم فالقرعة عتق أثرزا
بل بالمحاباة يسويه إن سبق
يحصه يقرع على ما قدما
ويبسط مع تسليط على
رابحا باخذ ثلثه استقل
وحبسه مبدا في مذهبه
له ثلث ما بقي متروكا
كالنسل في وجه لنا فضعف
كعنده بل الاصح لا ولا
مشبهه وطلقها حتى تضع
ستة اشهر خيف مثل المرض
كالكتب والقول ممن عينا

في نكاح المتعاقبين كالذي
تقضي لوارث بثلث ارثه زيد
او كالذي عن نصف تحمل زائده
وصح النكاح والى مذهبه ص

ان وارث يقبل وارثا ما توفي

وهكذا ان وارث يقبل وارثا ما توفي

بعد مماته كفي ايضاه
او وارث ان بعد موصى قد هلك
لكن لداه بطلت مثل الهبه
ويقبل العبد وان بعتقه
وقف بموته على ان يقبلا
من موته وعندهم لا يملك
وهكذا ان مات من عتقه من ثلث
وان يقل ان كان حملها ذكر
خالفا مذهبه فالتوما
او قال جيراني فان الجارا
وعنده ملا صق ومذهبه
واقسم على الاعداد بل في مذهبه
وزوجه وحافظوا القرآن
فروع الاطفال والعلمانا
الى الثلثين وبعد كهلا

لا قبل بل في هذه لداه
وعنده لا وبوته ملك
اذ ظلمها بالموت ايضا أوجبه
توصى له لا عنده لا عتقه
ملكا فبان انه قد حصلا
الا اذا يقبل لا اذ يهلك
للدور بل عندما كل ورث
اعطوا فقضاه وحدة الذكر
ابطل به والذكران اقتسما
من كل جنب اربعون دارا
مقابل من اهل دزب يحبه
على الذي يشتهر ليمكن به
كل هم القرآني دان بي
انه بلغوا شبانا أو فتانا
لله ربعين نشيوخا أجلا

لكن

لكن على مذهبه الشاب من
كهولة من بعد الاربعين
او ذي من الخمسين قل لداه
ولمعين وعام كعمر
والنصف في رابعا بل مذهبه
لخالد والربع نصفا ابطله
او ولد بنا نصفا جعله
اقارب للولد من أقرب جد
وعنده لا الاصل والفرع وفي
ولوسي الام لعمر لداه
هذا اذا اضافهم لا جنبي
واقرب الاقارب الفروع ثم
فاخوة ثم الجدود ثمت
لكن لداه سوى بالابن الاباء
فرع واهل الشخص للذي اتلد

بلوغه لله ربعين ثم سن
ثم شيوخة من الثمانين
فاحبن لكل حيما سماه
والفقرا ليمر اذ نع ما نزر
ربع وصية لهذا يوجبه
كالروح لا رابعا فاهل له
للفقرا لكن لداه الكل له
قبلة لا الابوان والولد
مذهبه ما احد منهم نفي
لا غير محروم وبع غناه
فان يقف للنفس وارث أبي
اصوله نعني بهم أبا وأم
خؤلة وبي بع العمومة
وسبقنا بالاخ جدا اقد أبي
إنفاقهم وعنده الزوجة قد

وبنافع لعين قل ملك
لكن إذا أبدها فجعله
فليملكن جميع ما العبد كسب
لكن لداه المهر أيضا يزوج
فرع إذا أوصى له بأحد
فحص العبد ولم تحمل له
وجهه المفروض والمنذور
وعنده من ثلث موص بهما
ومت بالصدقات والدعا
لكن لداه كل قربة تنفع
وعنده جاز لكل أن جعل
قلت وقد أول قول ابن في
لميت ورجح القديم
فكان في القرآن والصيام
لو ثلثا الموصى بثلثه أستحق

بنفعا وعنده منفعا لا ينكر
رابحا على الذي أوصى له
لا نادرا كمهرها والمتهمت
قلت وهذا عندنا المرجح
ذا العبد أو غارس بناغ ذا العام
من قابل لكن لداه ابطله
من راس مال وكذا التكفير
والحج بالموت انتفى عندهما
لا الصوم قرآن صلاة نفعا
جعل نواها له بها انتفع
للغير أجرة ماله من العمل
في جعله القرآن غير نافع
ان الولي عنه قد يصوم
نفع له في غالب الأقسام
بناء أو عندهما ثلثه رفق

ولو

ولو بثلث المال ارجز وحظ
فاحمل على أقل ما نقولا . . .
وعنده الأقل من ذا واحتش
وبنصيب ابن له اجعل قصده
فيهما صح لتلك المسئله
إلا على مذهبه فهو الذي
قال تعطى النصف بائن وكل
ان رد زائد عن الثلث انتسم
لو قد أجيز اذ من الكل سقط
فلو بثلث وبنصف ثم رد
لذا ثلثه وذاك اثنان
يرجع عن تبرع الممات
كذا الوارثي وبيع رهن
لا رهنه وعرضه في مذهبه
والوطي بالانزال قلت العود

الأكثر

سهم نصيب مع سوى سبي لفظ
لكن لداه الشهم سدسا جعلا
سهام وزان وفي الأولى السدس
مثل نصيبه وابطل عنده
لولاه والواحد رد واه نفعه له
بحض وارثا بفرض فقد دي
بالابن مثل ثالث او النصف قل
لثانيا على نسبة تلك الأسهم
نسبة ما الموصى عن الثلث يحط
فالثلث من خمسة اخماس بعد
وعنده بينهما نصفان
بما بناني والقديمات
والعرض للبيع ولو بالاذن
كالصبغ والسمن الشريق لشبه
خلاف الاقوى ووفاق مذهبه

فاحمل على أقل ما نقولا . . .
وعنده الأقل من ذا واحتش
وبنصيب ابن له اجعل قصده
فيهما صح لتلك المسئله
إلا على مذهبه فهو الذي
قال تعطى النصف بائن وكل
ان رد زائد عن الثلث انتسم
لو قد أجيز اذ من الكل سقط
فلو بثلث وبنصف ثم رد
لذا ثلثه وذاك اثنان
يرجع عن تبرع الممات
كذا الوارثي وبيع رهن
لا رهنه وعرضه في مذهبه
والوطي بالانزال قلت العود

وفعل اقوى نحو ينسج ثمن
وخلط ماعين أو بما علا
لاسيما انكر قلت ان ظلا
ولابد من تركي ولا بد
ولا خياطة وقص عاريه

فصل في

لرد ظلم وتبذير وفا
وفي أمور الطفل أو ذي الجنة
بل دونه عندهما معتده
بل مذهبا ما ولا المال
بصيغة اقت أو تعالق
وعنده لم يكف في ذا الحال
ومذهبا ما جوازها بأن
لحر كل مسلم من مسلم
وعندهم للعبد لكن عنده

وقطع ثوبها قميصا عجن
وليس في الطعم لداه مشتمل
عن غرض ومطلقا لداه لا
ادري فقد ينسى وعنده يلي
بل عنده وشركوا بالثانيه

الوصايه

دين وصايا أرض حرا كلفا
يوصي الولي كالوصي بالاذن
لافي حياة الجد الا عنده
ليس لجد كاخي الاطفال
او منهما يشئ من لا ينطق
اي بالتصرف المباح المالي
يزوج الطفل وذا عندي حسن
عدل نكاف عند صوت لو عمي
شرط ان يكون هذا عنده

الاصل الوصايا المفهوم من وصي عند الاصحاب وما كان من الوصي الاذن عندهم اي عندهم

وفقد رشد وارث وللذي
فعنده الكفر وفسق ماسع
وج اذا الموصي بنوع رسما
ان جعله
ادمي الى اثنين تعاونا كفى
بالحي ان يشترط استقلال له
واشترط العجز بذهبيهما
وصدق الوصي والقيم في
لاموت والدورد المال
خانه لا تلزم الوصايه
وتوصي ان لم يتعين أو تحف
لا عنده بموت او تغيبه

باب

اودعت توكيل لحفظ المال
يمكن الحفظ وإذن إن أخذ

كوتب اذ قاسوا على الوكيل ذي
وحاكم من ذا ومن هذا نزع
فالاقتصار كالوكيل حتما
وصي سنتي فيصير اهل له
وكالة والفرد ان مات الكفي
إذن أو القاضي يري إنه الله
وأجعل جنونا وغيابا عدما
خيانة والخرج مالم يشرف
الاعلى رأيهما في التالي
فعزل موص جاز دون غايه
من ظالم اتلاف مال اوجنف
او ان بيت وقبلت في مذهبه

الوديعه

فيضمن المودع بالاغلال
أو تلفت أو ان بخس اي كالسعر

بغير عذر لا على رأيهما
والموت لا فجأة أو بعد كب
بالأمن من ضمين إن ذهبا
وإن يكن من بيت دار فرده
وترك رفع الهلك إن ما ضده
او اخذه له والانتفاع به
او بدل الماخوذ بالباقي خلط
بل اخذ نقد للملي في مذهبه
وعنده إن بعد أن يحونا
فرع وان اودع غير ضمن
ومذهبهما له الايداع من
وعنده من الرسوه مؤتمن
وضامن آخذه من ذي الثقه
هذا وذاك يضمنا لا عنده

باب قسم الفيء والغنيمه

إن أمن الطريق وهيا عدما
أرضي مع القسم او بالنقل
او لا فلن حرزا او تلف
لبيتها الآخر لا عند
كليشبه أو عدمها لا عنده
والخلط لا مثله في مذهبه
فالكل او بعينه فد افقط
ورد مثله ولا ضمان به
فيه يرده بعض أمينا
لا إن بإذن او لحاج أو بعين
حافظ ماله كزوجة وبن
كزوجه وان نهى والخزينه
لا حبة كالطفل بل إن التقه
لا ما كقرض اخذا بالعقده

بعده

خمس الذي من اهل كفر حصلا
بقسم اخماسا لخمس صرفا
كذا اليتامى والمساكين كلا
وابهما فالفي كلا خص به
ما زاد عن كفاية الامام
وعنده يرد للاه فقط
والمبقى كان حق المصطفى
لكن لداه في رواية يجي
بقدر ما يحتاج ثم ما فضل
وسابق الاسلام والنجدة لم
وما بإيجاف الخيول حصلا
في الحرب بالقتل ونحوه السلب
والسهم من إمامه عندهما
وما الامير لخاطر سهم
وجاز ان يسهم مما يغنم

بغير ايجاف خيول مثلا
مصالح الاسلام آل المصطفى
وقسمهم وابن السبيل على
مصالح الاسلام بل في مذهبه
بصرفه في مصالح الاسلام
وخمس النبي والآل سقط
والآن في المقاتلين صرفا
به كخمس الخمس للمصالح
رد عليهم او الى ثغر مثل
يزد وقد يرى لداه ان نعم
منه لمسلم كفانا نقبلا
واسهم لداه الا فرادنا بسببه
وبعده الخمس كما مر اقسما
مما اعده فقدره ضبط
بسهم كونه بحرب يغنم

بل جاز ان يشرطني رايهما ... أن لكل أحد ما غنما
ليوم بدر قلت مخصوص بها ... لعلة الجند وكسر قلبها
فان كهذا اتبقوا فما أبى ... عندي وان كان خلاف المذهب
وما بقي مع العقار اقسم علي ... من شهد الحرب له لا حاز له
وعنده يجوز في العقار ... أن رد بالخراج للكفار
والقسم والوقف علينا ولاه ... اصلح قسمة ووقف قد رآه
وفي روايه له بمذهبه ... يصير وقفا حيثما نظفر به
لا ان يمت فيه وعنده استحق ... داخل دار الحرب لو قبل نفق
بل جاز للامام في مذهبه ... اعطا غير شاهد لحربه
فلوكوب فرس ولو سوي ... ملك اذا مالكه لن يغزوا
لاخواجف للثانه ومن ... يركب سوى او ميت فرد اسهمن
لكن لاه سهم مغصوب لمن ... يملكه ويبلغ فعل يحرم من
قال وللمجن والبرذون ... وثقرف سهم واعطى اثنين
لراكب البغير في روايه ... مع عجزه عن فرس لاثنه
قال ومن بغير سيف يسهم ... له ولمثنين خمس أسهم

اذ

اذا أعطي الزبير سهم اثنين ... قلنا وقد عورض في حنين
وعنده سهمان للفارس قد ... اذ من روايه الغميري ورده
ثم لغير من مضى رضخ يقل ... عن سهمهم الى الامام قد جعل
ولم يجز من بعد ما تقدما ... تفصيل بعضهم خلا فانما

باب قسم الصدقات

ان الزكاة لفقير لم يقع ... بموقع من حاجه ما قد جمع
الثان مسكين يقع وما لغى ... لكن على مذهبه تراد فا
وعنده المسكين ادنى ورجح ... بقول دين كافيا عمرا غلب
وعنده لا يدفع الضاب ... بل والي مالكه يعاب
وامنع لداه دفع ما يزيد عن ... خمسين من دراهم بل ولمن
يملكها او قدرها من نصب ... الثالث العامل اي بالاجر
رابعها مولف قد ضعفا ... في الدين بينة ومن قد شرفا
او جاهد الكفار او من قد كمى ... زكاته واخصص بذا عندما
الخامس الرقاب من قد كوتبوا ... بصحة ويعجزوا ان طولبوا
الاعلى مذهبه أي فاشتر ... بسهمهم لا عبد وحرر

قلنا وقد عورض في حنين كما رد قلنا ما عارض الخبر كم

وجاز كل فى روايه لداه
ان دس القارم مصلياً وان
فى سبيل الله وهو الطائع
لا عنده مع الغنى والحج
وابن السبيل وهو المجاور
لا كافر منهم نعم لداه الكفر فى
وعنده جاز زكاة الفطر له
ولا نصيبين لو صفى مستحق
ولا بنى هاشم والمطلب
نعم لداه عاملاً او غارماً
وفى روايه وعنده أبى
واستوعبوا وشبه ان اكتفى
وعندهم صنف وفى رابعها
وقل بمذهبها من قد دفع
والنقل من موضع ذى الفطر او

ودفع سيد الى هذا بسراه
يغنى ودائن لمفسد او ضمن
بالغرم لا بالغنى وهو اتبع
وفى روايه لداه ذا الدرج
لا عندهم ان يتبش وهو الآخر
عاملها يجوز والمؤلف
ولا رقيق بل لداه العلة
بل عنده قلنا بعطف لم يلق
ولا الموالى من حصايص النبى
أو غارماً او مصلحاً قد أعطيا
لولدها شم حل المطلب
من كل صنف حيث مال لا بغى
واحد صنف وان المال طما
أصح فطر لفرد ما متنع
مال المزكى والصنوف ما نأوا

لا يسقط

لا يسقط الفرض وايضاً حرما
وسن وسم نعم التصدق

باب

خص النبى بامور تجب
وبامور حرمت لكثره ...
وبما حاب له للتوسعه
وبكرامات بضيق الحصر

فصل فى

يندب للمحتاج واجد الأهب
اعنى على رابعها للأمر
لكنه اختار ما تقدما
وهو بقيد كاف صدرها
واكره بقعد حاجة وطولا
لكن على رابعها النكاح
وسن أن ينظر حيث رغبا

بل اسقطوا وكرهوا عندهما
والقى لكن عنده الكره انتفى

النكاح

حكمتها زلفاه والتقرب
فى الأجر فوق تركه ما يكره
وكونها عن ربه لن تقطعه
عن بعضها والنظم بل والنثر

العقد وتقدماته

نكاحه بل ان يخف زنا وجب
قلنا وفى الآيه فضل الصبر
اذ جاب الآيه فى نكح الإبا
بقعد طول حرج اى محذورها
والنقل مع فقد احتياج أولى
افضل فالامر به صحاح
وجهها وكفيها وكوم منها الإبا

الأمر بالآيه الى قوله وان خفتم الخ
طولا الى قوله فكاحا ان تضرا فيه

الاعلى مذهبه بل والقديم
ومن تيقن مسّ شيء لو شعر
لكن على رأيها لا للتي
قلت وقيل عندنا ان لم يخف
لا لمحرم والطفل ان مارأهما
وصحة النكاح بالايجاب مع
لها كزوجت وانكحت ابنتي
تزويجها نكحت وازوجت
وعنده كل لفظ تجدي
كذا على مذهبه ان تمترا ذكر
على تبلت دون مفعول وما
الا لداه ان اجاد العربي
واشرط حضور شاهدين عدلا
او رجل فوق وامرأتين
والرق لم يضر لداه والعمى

عندهما وعتقا لداه عمم
حرم وان بين نخل والنظر
كنحو سوقها لم تنو للشهوة
من فتنة منها يرى رحمها وكف
والعبد طفلا لهما لا فاسقا
قوله نورا بلفظ قد رجع
تزوج انكح وقبلت نكح بي
زوج وانكح لا سوى ما قلت
ملكا كبع هب وتصدق اهد
وصح في رأيهما ان انتصر
كان بمعنى هذه منزلها
قال وصح بنعم ان يجب
وعنده بالقاسمين قبل
بل ولذي الذمة ذمتين
صح به ايضا على رأيهما

واشترط الاعلان في مذهبه
بسيد لا الكافر الموحده
ويجبر السيد لا عبده او لا
اعني على تزويجه اماه
وبولي والد لحرته
تتمه لا ينكح العبد بلا
وعنده يوقف بل لداه
وجاز في مذهبه ان يأذنا
وبولي والد لحرته
وعنده ليس بشرط الولي
وبولية اعتراض حيث لا
يجد عن اب واجبرا
كالوطي بالزنا نعم عندهما
لكن على مذهبه لا يجبر
كذا لداه الحض بل عم التي

قلنا على الندب اهل الامر به
للامر قلنا شاهد لندبه
او بولية ونطق البيدره
يجبر سيد وعندهم على
عندهما وعبده لداه
وبهما ان بقيت لودره
اذن نعم في مذهبه وارتجلا
يقبل للعبد العبي مولاه
لعبد طفل وسن تجنبا
وبهما ان بقيت لودره
بل وكلت وحيثما تكمل تلي
كفو كلو عن مهر مثل تنزلا
لعقد وطئ قبل لو خطرا
قد جعلا هذا كالو عدما
الا أب فكرا او من تصغر
تصغر عن تسع سنين قلت

وثيبا والبكر بعدها ومن
أخرى نفى الثيب بل في اخرى
وعنده كل ولي يجبر
لكن نكاح الأب والجد لزم
وزوجا الصغير حيث عقلا
مصيبة وأمة بل عنده
نعصب لا الفرع دون سبب
ولا بأنثى او لخنثى مشكل
باذنه لا اذنها وعنده
لم على ترتيب ارث ينزل
والعكس في مذهبه وقدما
وبعده السلطان للمراة في
وعنده للاقرب والاقارب
كالحال للصبي والصبية
وغير جد وأب بالاذن

تبلغ بكرا في رواية وعن
نفي الى تبلغ حتى البكرا
لا عند ما تكبر بل اذ تعقل
والغير جائز فتختار ان تتم
ولو بأربع وغير الكفو لا
جازت وامنع الزنا فذ ردة
بل عندهم لنا افتراق النسب
اعتق بل ولي هذين يلي
بدون اذن يقفون عقده
والجد قبل الأخ وابنه اعقلا
على ابيها فرعها عندهما
محل حكمه وما لها في
ولاية التزوج بعد العاصب
ومذهبا هما الوصي كالميت
لكن صمات البكر عنه يغني

يكبر

دعته

دعته وسفه ونسق
ينقل لا بعد وعندهم على
وان يغب بعد امد قصر أو عضل
رابعها ان ينقطع ومذهبه
لا يجبر بعضل كفوا ان رغبت
بل قد من من رضي الولي به
او الولي الزوج مع تعذر لي
نزع على مذهبه لو عقدا
او حاكم دنيئة مع غبن من
ولاحتياج ينكح الشفيه ان
فان ابى السلطان كالعكس وفي
وما شبيه كبنت العرب
كفوا لها العجم خلاف مذهبه
وعنده قريش الكفاءة وفي
وليس ذو عيب بكفو مطلقا

والكفر والصبى ورق
رواية لداه قل في الفسق لا
يزوج السلطان لا الأبعد بل
ان بنا او يعضل لداه يوجبه
فيه الى كفو اراد وابت
على رضاها واعكس في مذهبه
سادي وعنده هنا الزوج لي
مع وجود اقرب من بعدا
يجبرها فالجواز يحكمن
واحدة ومن وليه أذن
مذهبه مع وان اذن نفي
قريش او هاشم أو مطلب
بل وانتساب العجم قد فضلن به
رابعها العرب وبالنص نفي
بل عنده ولا الذي تخلفا

تحكم بانه يعتبر في ضمنه بانه يوجب ان
انكاح من تحت اي يوجب الاعقد
مع العقد لا الايجاب بانه
اليه فقط والمعنى ان الصبي
هذه الاحوال على هذه الترتيب
المذاهب هو الذي يزوج دون السلطان

بحرفة دنيئة أو لم يعف
وان بفضل خص لاغناه
وعنده ايضا ولكن يعتبر
وجاز ان ذي والولي رضيا
فان تكن صغيرة فلتنتظر
حتى ان الوالد للبنت عقد
لا عنده بل عنده لو انكحا
لابعض الاولياء الا عنده
فان دنو درجة يجتمعوا
فالسن فالقرع ومن الغير لوم
وحيث لا يعلم سوى يطل
لكن على مذهبه إن يدخل
وتلك ان تخلف بجهل من سبق
وان اقرت فلثان أقيمت
الا لداه فهي لا تحلف

اورق بالكفو لغير من وصف
الا على رواية لداه
في المال قدر منفق وما هنا
بالغير لا لداه فيما رويا
بلوغها هم رضاها في الكبر
في صغير غير فليرد
اب صغيرة بعقد صححا
ومن ابي بفسخ لداه عقده
بقدم العقد ثم الاورع
وقف للبس سابق اثنين علم
وحيث لا لبس يفوز الاول
فان بها فهي له لا الاول
فحالف بتا بصحتها استحق
وبكلها ورد غرمت
اصله ولا تقبل اذ تعترف

تحوم من لا دخلت تحت ولد
كمن نفى هنا الولد الزنا لأب
ولا تحرم من رضاع الوالده
وجده اختا اخا اي للولد
او شبهه الواطي فلان من زنى
بل عنده في اللمس والنظر الفرج وفي
بل ولداه بتلوط الغلام
وجمع خمس أو ثلاث حيث به
واثنين انية تقوض ذكر
فان تبن سابقه لا قبلها
او بزوال الملك تحوم نوده
تحل الاخرى وخصوصا امتنع
وعنده الزوجة لا تحل له
قلنا بنكح اختها فاحاصل

عمومة حولة الى الاقرب
بل عندهم لنا القياس بالنبي
أم أخ عم وخال حافده
ومن وطي بالملك كالعرس بعد
او لاط او لمسا وقبلا قد جنا
روايه لداه فيهما بلى
مذهبه وجسد إن يوصف
أم وبنت ذا لذا واعكس حرام
رق وكالحرير في مذهبه
تحوم الاخرى بنكاح او يسر
عدتها تقضي على رايهما
كالكتب والتزوج الا عنده
أمنه مع نكح من لم يجمع
حتى يجر بن عليه الاوله
ومذهبا هما النكاح باطل

قولي ام وبنت ذا لذا واعكس حرام
ومن رايهما في على البناء بعد وعنا رتم
لداه الكوط بعلم بين من وما
المحرمية ولم يقل بين اقتضع فتابلم
وكم تم اقرتم من اقتضع فتابلم
وبين رتم وان تلوط بغلام حرم
على كلا رواه منهما ام الاخرى بنته
التي لكم ان بعد ذا لذا وعنه الى
المخالف ملوكا لوطي دون الفرج
وهو العجب

لكن لداه لو لهذى أولجا
اختا فعادت تلك لا تباح له
ومن كلا ناطلقت اعني على
تحليلها لكن على مذهبه
ايلاج كمرء وقدر ان تعده
ومذهبا هما البلوغ يعتبر
فرع يصح عنده ان يشترط
ومذهبا هما بعزمه على
وطئه وملكه ثم لحر
واثنين حرسوا لحد تبل
وبدوه لامة مع حرة
لا عنده بل مع حق وفى
وقيم ذات كتاب قد ملك
ولا المجوسى ولداه والتى
وحد بعض كالرقيق كلا

وباع او زوجها وأزوجا
عائلة حتى يحوم عائله
حر وشتى على العبد الى
مع الكتابين لم يقل به
مع انتشار فى نكاح ما فسد
ومذهبي ذوق عسيلة الخبر
طلاق قبلها من بعد وطئ وسقط
طلاق قبلها نكاحه قد أبطلا
لا عنده ملك ابنه بدا حظر
عندهما لا ربع بالشرط حل
او مع امن فتنة او قدره
مذهبه ونعم ان يخف
لا ذات اوثان تقول الوطء كل
زنت لثوب وانقضا العدة
لا عنده فمع تبين حل

فرع

فرع لجر البعض حرم وطئ ما
ولو باذن سيد فى ذا له
وأمة الكتاب دع لحرمه
وانما حلت من الكفار من
دخول جدها لدينها بلا
او التى تعزى لا سر ابيه
لا دنى احد الاصلين بل
وعنده يحل مطلقا ولا
بل عنده اى من تنصر إلى
خاتمه يمنع ذات الكفر
حليلها المسلم كالحر على
لا عنده بل والنبيذ ما عفى
والارتداد قبل وطئ رفعا
وسبق اسلام لها بل أوله
وبعده على انقضا العده

قد اشترى ببعضه من الإما
لكن لداه جاز فى ذى الحاله
خلفه كالم من مسلمه
من اليهود والنصارى تعلمن
تحريف أو واجتنبوا المبدلا
من قبل نسخ اولنا مجهولا
مذهبه ان آبد يحل حل
تجز ولا يقرر المستقلا
تهود والعكس فيها سلى
من اكل خنزير وشرب الخمر
غسل جنابة وحيض منلا
لها وان يكن حليل حنفى
وعنده لا حيثما ارتدا معا
ان لم تكن ممن ابى اجابه
يوقف الا فى ارتداد عنده

يوقف الا عنده فى الرده

وقال في سبق الهدي ان حملا
ثلاث انثى وحيث لم تحض
على الذي يبقى ثلاثا لم تبت
لكن على مذهبه إن حملا
اسلما فيها فحيث لم يسلم
ثم نكاح الكفر قل بموجبه
قال نعم اما نكاح لو عقد
قوم حيث اسلما بل عنده
لا ان يقارن فساد العقد هدي
وحكمنا اذا اراد خصم
الاعلى مذهبه واختار من
اربع زوجات له وواحده
وعنده يلزم اتباك الاول

فصل في

وبالجذام والجنون والبرص

في دارهم فيوقف الامر الى
ثلاث فان ابى وفسخا ان ابت
اسلامه قبل فاعرض عجلا
او بفسخ في الحال حيثما تصر
حكما بصحة خلاف مذهبه
في ديننا جاز فامنه نصد
لا حيث لم تلف الشروط بعده
قرد او اليسر وامن ذي ودا
بالحق لا لاهل عهد حتم
عن فوق اربع حلال يلزمن
من اخوات كالاما بالقاعده
حيث تزوجن والا فبطل

الخيار واحكام اخر

خيرهما وزوجة في ذا لحق

بالجب والعنة وهو بالقرن
لا عنده الا بجب وخصاه
ولا على مذهبه بذلك
لا الغير من عدم يوطئ بها
وبعد وطي المسمى ان طرا
من قبله الفسخ فلا شيء لها
الا لداه فلها ما سمي
وصدق حيث بانت دونه
وولد حر اذا لم يعلما
ليسد قيمته اذ رقا
وارجع على الغار بها اذ غرما
وعتق كل العوس تحت المعتق
من قبل فسخ ومع الدعي او
فائده فسخ هنا العراق
ثم الخيار ههنا بالفور لا

ورتق لا ما بعلم اقترن
وعنة ولا بطاري لداه
له لكونه الطلاق مالكا
والبحر الخصا خلاف مذهبه
من بعده كوده فان حرى
او قدم العيب فهر مثلها
وخلف شرط فيه وسلم
لا ان يبن مخالف مظنونه
ولو يرق الاب لا عندما
حيا نع عندما اذ رقا
لا وبهبل بل بمذهبيهما
او بحث حر عنده لا ان عتق
اذ رق جعت ولكالها انوا
لكنه عندهما طلاق
لداه في العيب وفي العتق الى

حاشية: اعلم ان في بعض نسخ هذا الكتاب مسكان عبد ما في النسخة التي بين يدي وما هو موجود في بعض الكتب او تصحيف في الاصل وتغيير ما فهمته هو هذا الذي وقفت عليه

حاشية: اي لا ان يبن من لا يعد الرد حين من الاحرار مخالف مظنونه

حاشية: ولكالها انوا قولي في الكم الاصل ولكالها انوا هو بالنون اي اتيا نوا بالفسخ الى كمالها ان كانت فاقصه فيخير اذ هو صغير فمتى ابلغ خير وا عاد فيها الفسخ الى الكمال ومع كبره فيه ولا من الولي صبيه في ذي كم الخاصي اذا افوت ادنى فسخ فوق الى اكمال ما انوا بالنا الفوت اي قولي اذ رد صغير فوق الى اكمال ما انوا نقول انوا ارتقوا في حالا انوا بالنا

تصريح اسقاط او تمكين
وعنه ان ثبتت يمهل سنة
يمهل نصفها وان لم تعتزل
وان بين من بعد هب المدة
وتعلها كل ممتع له
عن حرة بغير اذنها وعن
عن امة الغير واذن منه
بل عنده مع اذن سيد الامة
وحرم استمتاعه بيده
والدبر مثل القبل في الاتيان
وجماع امة الفرع المهر
وعزوا والفرع حر فذ نسب
للاصل بالعقيقة الا ان تستحق
وليس فرعه مستمتعا
لاصله او ابه فقط على

اي لحديث الصادق الامين
لكن على مذهبه العبد هنه
توقع لقاض وبفسخ تستقل
ثم يحد نكحها لا عنده
لكن مذهبهما امنع عزله
امة غير دون اذنه يمنعن
بنفي وحرة ولم تاذنه
واذن حرة لهذا حرمه
الا لداه قال مثل فصله
لا الحل بل وبعده ثمان
لا عنده ان يقط او يستقر
وملك واستيلاد امة تجب
للابن او اب ولو بالعفو زن
لا عنده فان تساووا ورعا
مذهبه الحس الذي عنه علا

لا فرعه الا لداه لو سفل
وبالنهار استخدم السيد من
الاعلى مذهبه والاخذ له
لسيد ومسقط من قبله
الاعلى مذهبه في القتل فقط
تزويجها اباه ثم العتمه
لا عنده ان تف وليجعل لداه
ومهر او اتفاق عبد ما ضمن
الاعلى برد ابده لداه بل
وما يزد في المهر عن قدر اذن
في ذمه لا حبا ما سمياه

باب

كالثمن الصداق لا لداه في
عنده ولا بان يعلما
وهكذا رد ابه في مذهبه

ان يخف الزنا او الصبر يحل
زوجها او الزوج لم ينفق اذن
له ومهر ابد خوله بدله
رد بها كقتلها وقتله
واشرط تبوا ان يعقها اشترط
منها له دون الوفا ملزومه
عتقا وحكما ان بوانه شاهدا
كوالد بالعقد سيدا اذن
اجرى كعنده بعتق العبد حل
كمهر وطي فاسد النكح ضمن
ولا يعتق وروى كل لداه
الصداق
رد ابه بنفع حبريل بغي
قراة القران في رد بها
وفي رد ابه يري بالكف به

بل عنده لم يكف الا المال ما
وعن ذلك يدل على مذهبه
فانه تلف فلهم المثل رد
او قيمة والمثل في رابعا
لكن على مذهبه النصف فقط
وجاز ان يخلو منه العقد لا
والحبس للعرس لتسليم اذا
وان تبادر وبطا قبضه
ومن يبادر لم يمنع بعده
ولو يوطئ فوت فرد منهما
وجب فساده حيث لم
هذا وضد خير ان تفسخ فورا
وعنده فيه غصب تلزم
بذاك في ملك وخل مسترد
كدون مهر المثل دون الاذن لا

لم ينقص عن عشر درابما
ثم بعقد لا يد ضمن به
وعنده بضمنه ضمان يد
وملكه بالعقد ايضا عمما
ونصفه عن ملك زوج لم يحط
في مذهبه وباشتراط بطل
حل وفي النزع اجبر ذي وذا
ليس لها الرجوع الا عنده
يرجع لا هي ان يطالبل عنده
حر وبالخلوة في رابعا
يملك كنصف مهر مثل ويضم
للمهر ادمنه بقسط ما فسد
وفي رواية لداه يحكم
ان خيرا او خمرا بين او مسخ
عندهم صح الصداق بالاقل

اما الاول فلانه جعل ما سمي الواجب ولا يجب الا ما سمي وعنده اذا تزوجها على عبد فاذا هو حر او مدبر او مكاتب او ام ولد فلها قيمة العبد وعنده اذا تزوجها على خمر او خنزير فسد المسمى ولها مهر المثل

او شرط الخيار فيه مثلا
ان اعطيه ولداه ما امتنع
ثم اذا لم يفهما خير
بها وتقدير نكحه سواها
او نكح او خالعهن او بما
كذا التقدير كي تعليمه
ومفسد عقد النكاح ان شرط
لداه في روايه وعنده
وشرطها ان لا يطاها البعل
او دون امر وفي الاطلاق المرد
او زوج العبد وسمي عتقه
ثم يجب مهر به العقد اقول
وان يفوض بضعها وعمما
لا عقده قيل وموت منهما
ومهر مثل ما به يرغب في

او ان للولي الفا او على
هذا وان لا شرط لزوجة نفع
وعنده يجوز شرط السفر
فمهر مثل غادر اعطاها
بعوض وصح في رابعا
فاقترنا العجز عن تسليم
فيه خيار ان بصح وسقط
او فرقة او لا حل بعده
قدرتها لكن لداه ما امتنع
قلت الاصح بمردها العقد
صداق عوضه كبضع اصدقه
الا لداه فليجب مهر العلن
فمهر مثل بدخول لزما
فلم يجب الا علي رابعا
امنا لهاني فيه وشرف

ونصف ما يفرض او سمي اشترد
ومهر مثل لفساد قد حسب
بفوته الاحيا بلا وطي عرا
وبدل الواجب ان يتلف مثل
او قد ابي ان عند رد جة نقص
لكن على مذهبه بينهما
وعنده ان حدثت من قبل
وبعده تما من العين حصل
او وهبته العين لا عندهما
يلزم سمى ابدا اذ عجلت
فرع على مذهبه كل الذي
بل اودعيها لاجل العقد
ولم يجز عفو الولي الاعلى
عن مهر بكر صغرت ومذهبه
بلى حياة فورقت بلا سبب

لا عنده المفروض بعد ان عقد
بل يسقط الكل ومنه تجب
والكل ان بسبب منها جري
او قد ابت لزائد قد اتصل
وهي بما زاد مع الفصل تخص
زيادة ونقصه عليهما
قبض فايضا نصفها للبعل
يمنع رجوعه لعين ما حل
كفى رواية لداه اي فما
كفى الزكاة او ديون اجلت
يهبه الزوج او الولي لدى
من قبله كمهر هاني الرد
رواية لداه اصلا اوعلا
أبا واسلوب القران يتلبه
منها لا تطيق ايتاع وجب

لكن على مذهبه اشبهت ذا
طلاقها قبل دخولها وقد
قال ولا وجوب الا للتي
كذا لداه بل وقبل القبض
لكل من طلقها وسمي
ما بهما القاضي بداه لا ولا
نصيف مهر فاق الا عنده
وصحا بلحمه الا اذا
لو ادعت تيمية بما علا
بما علا عن مهر مثل ذي وقد
لكن لداه حيثما يختلفا
وفي رواية كعنده حلف
لكن على مذهبه اذا وقع
نكاحه بالفسخ دون مهر
فرع اذا خالع من بها دخل

وعنده الا لمن قد نفذا
سمي لها مهرا او اذا عندي أشد
قد توهنت وقبل وطي بتت
وفي رواية بذا كي يقضي
مهرا لها مع الدخول حتما
رايها بل حاليه ولو على
ثم بدرع وخمار حده
ينقص نصف المهر عن مجموع ذا
او ادعى ولي من لم تكملا
انكره تخالفا وهو المرد
في قدره فالزوج قد اخلفا
من مهر مثل يدعي لا من حلف
تخالفا قبل دخوله ارتفع
وبعده صدق ذا في القدر
ثم في الاعتداد تجديد حصل

وقبل وطئ طلقت فعنده — قد استحقت المسمى الردة
بوطئها السابق قلنا ماتلا — عار عن الوطئ وهبه أوقلا
واندب وليمة وأوجب الا — للعذر أن يجيب أهل أهلا
لاحيث ثم منكر كخوصور — الا لشخص لزوالها قدر
وعنده جاز لغير المقتدي — في ذات لهو وغناء قعدا
الا الذي يعلم قبل أن حضر — والاكل عن قريبة لا ما أخر
اما العذار الخرس كالعقيقة — وكبيرة وضيمة تقيعده
ما دبة تمشحب وكذا — جوابها لكن لأخ لداه ذا
ونثر نحو سكر واللقط حل — والكن في رواية لداه بل
وقطعا على مذهبه وان بسط — ذيله بصر ملكابه وان سقط

باب القسم والنشوز

القسم حتم وان الوطء امتنع — لفوق زوجة وبالنشوز دفع
كطعنها لغرض لها وان — باذن لها لا عنده حيث اذن
وليلة الثلاث وتوجب له — ان مارضين بازدياد مذهبه
والاكثر الثلاث اي فلم يحج — بل عنده الاعلا بقرعة فتح

وجاز

وجاز ان يتركهن دفعة — وليس أن لا كالاماء الحرة
لكن لداه عند حرة تتم — من أربع مبيت ليلة حتم
والوطء كل اربع شهورا — لو مرة ان لم يكن معذورا
وليلة من كل سبع للامة — او من ثمان قد روى محمه
وضعف حرة لضدها اتفق به — او ستوفى رواية في مذهبه
واخصص جديدة بسبع بكرا — ثلاث ثيب لها بلا قضا
فان أرادت سبعة فبالقضا — وعنده حق الجديدة اقتضى
والاصل ليل لا لكالا ثوبي — وللذي يسافر في السكون
وان يسافر لا لنقلة لزم — بقرعه لم القضا اذن عدم
وعنده ودونها والاولى — بها ولا قضا معها أو لا
اما بغير قرعة فالزما — قضاه للظلم لا عند ما
وبعلامة النشور حذرا — وليقين مضجعا قد فجرا
لا في الكلام بل لداه جازني — ثلثة قلت وعندنا اصطفى
وجاز ضرب لم يبح وجع — ان كررت او وعظ هذي ما نفع
قلت بل الاصح حل الضرب بلا — حالة فجر مع ضمان ما وقع

الا لداه فالضمان لا يجب
وان تعدى بينهما من حكما
والحال ان تشمل فمن اهلهما
اى بالتراضى اذ وكيل الحكم

باب الخلع

مقدمات هو تطليق تقصّ
امامنا عليه ان ما قصدا
وهكذا رواية لداه
وهو ببذل زوجة سؤاله
لكن ببدء الزوج بالتطليق
ثم فقد يغلب معنى واحد
وعنده من صوبه قد جعلا
وركنه الصيغة والمحالّ
فلفظ خلع مطلق عن جعل
كذا بجهل اجلا وقد را

الا لما بغير عادة ضرب
ثم ليعزّر فليجل بينهما
لحكمين كما بينهما
بل ناب فى مذهبه عمن حكم

عدوه وقيل فسخ بل رضى
طلاقها بلفظ خلع وابتدا
وفى رواية وان نواه
تعاوض قد شيب بالجعالة
بعوض قد شيب بالتطليق
وقد براعى اكمل جنب الوارد
تعليق تطليق على ان تقبلا
والبضع والذى به يحالع
يوجب ان بانت بمهر المثل
كما بكفها وكان صفرا

وعنده

قوله وركنه الصيغة والمحالّ
قوله من صوبه قد جعلا

وعنده ما فى يد كالبيت ان
لكن على رابها ان قال من
وفاسد الشرط وبالمهور
وفى رواية لداه بانا
فرع اذا خالعها بمنفعه
والكسوة الاتفاق دون جهل
حصة ارضاع وحضن والذى
لكن لداه اجر مثل الباقى
بل صح بالانفاق وقت العدة
والشرط زوج صح ان تطلقا
ومذهبا ما يجوز للاب
لزوجة الابن بعوض
طلق لان لا بكذا فطلقا
باللفظ الاجنبى زوج علقا
ونحوها مما اقتضى التراخيا

لم يك شيئا ليس شيئا وبين
دراهم يلزم لان ث وبين
وكل ما يقصد كالختن يد
بغيبة وعندهم بحانا
كحضنها للطفله وترضعه
صح وان بمهث فمهر المثل
يبقى من الطعم وكسوة حلة
وفاضل الكسوة والاتفاق
لحامل وعنه بين اعنده
كمفلس عبد بيقبه مطلقا
بالغبطة احتلاع زوجة الصبى
وصيغة كالغير بل فيه ارتضى
واحدة بثلثه او اطلقا
فى الحال لا ان بمتى قد نطقا
لا ان وقل لداه كالاولى هبا

قوله والشرط الخ كذا فى له عليه الف غير
صحيح معنى الخ فى اوليا اب ان ركنا
والجواب ان الخ فى وان كان ركنا
شرطهم ان يكون زوجا فهو صحيح
موضع خلع النظر عن انقضاء تم يبقى.
وفى وفى فرعت انقضاء تم بالزوجية
شرطا اى انقضاء تم بالزوجية شرط فيه
كالا تم تشوفوا فيه كونه يصح ان يطلق كما
وكذا انقضاء فى الزوج والعوض العصم

وجاز عود الكل ان لم يكمل
اهلية التزامه من سفيه
لا عنده بل هي كالمستتره
كشرط رجعة نعم عندهم
وصح من مريضه لا عنده

باب الطلاق

صح الطلاق من مكلف كمن
لا في رواية لداه وعلي
وصح في رواية لداه
ومذهبها ان النكاح
وكسوى اسلام اهل الردة
ولو بتعليق ولم تبن في
ان يعلق فبن تحددا
تحل لا في مذهبهما الطلاق
الا لداه حيثما الوصف يلي

لا ان يعلقه وشرط من قبل
او قوله رجعيا وقل لا مال فيه
فيهما لان تقباله حوزه
بائن بماسمي وشرط عدم
ومهر مثلها من اصل عدده

عنده على الكل ان لم يكمل اهلية التزامه من سفيه لا عنده بل هي كالمستتره كشرط رجعة نعم عندهم وصح من مريضه لا عنده

او ان بنتين تبن او واحده
بل عنده لفظ الصراح يقع
بل عنده يصح مهما علقه
ان عينت او حصرت في مذهبه
بل التي قد خولعت في العده
بقوله خالعت او طلقت
وعندهم لكن على رواية
ومن صراح زوجتي طالق
وكناية ككتب بل هبيا
كذاك انت بائن خليه
ونحو حبلك على غاربك
كنايه ظاهرة بها لزم
وهكذا مذهبه فيمن مع
فيها انتفا القصد او قصد يقل
وحرة صفقه وجمله

عندهما نهي بوصف عائده
في عده على التي تختلع
بان نكحتها نهي مطلقه
ثم الطلاق واقع بعقبه
يلحقها لفظ الصراح عنده
فاديت او سرحت او فارقت
لداه هاتان من الكنايه
عندهم بل ادهي الطلاق
صاحبه لداه فيما ورثا
وبته وبته بريته
بل اسم ذي البت لداه قد حكى
لان له ان قصد دونها علم
انت حرام ظاهرات مانع
عن اللاث في التي بها دخل
الفاظ عتق واعكسن خلفا له
لا عنده

حاشية: وقع الطلاق واقع بعقبه اي يلحقها لفظ الصراح عنده فاديت او سرحت او فارقت لداه هاتان من الكنايه عندهم بل ادهي الطلاق صاحبه لداه فيما ورثا وبته وبته بريته بل اسم ذي البت لداه قد حكى لان له ان قصد دونها علم انت حرام ظاهرات مانع عن اللاث في التي بها دخل الفاظ عتق واعكسن خلفا له لا عنده

بحرعي ذوقي وما ضاهاهما كلي اسرحي الاعلى رابها
بنية اوله او آخره الاعلى مذهبه في الظاهر
وتلك كالصياح بالقرينه كغضب سوالها البينونه
وعنده الدلالة الحالية بل القرينه لداه نيته
وانا منك طالق ان نويتما هو الطلاق الاعلى رابها
قلنا لقد قام به النكاح بل هو في مذهبه صراح
وقوله اختاري وقد نوى به تفويض تطليق ففي جوابه
اخترت نفسي او ابي او جده ان تنو بل في النفس بانت عنده
لا نحو اغني زوجتي الا لمه لبين كناية نعم لداه
ومن يقل لزوجة او لأمه انت علي حرم او لحرمه
يلزمه كفارة اليمين لا ان نوى تطليقا وعتقا سلما
لكن على اسهما يردي لداه هذا ظهار ان نوى او ما نواه
لا ان يقل للمال بل رابها ان ينتفع به يكفر ملزما
وان صرف للروح لم يجز وقع لا عنده ان ذا البعين وامتنع
اطلاقه على جميع البدن كاليد والرجل وانف اذن

ولا لداه الشعر والظفر وسن لاصلة والوصف او مهما بين
لكن لداه الجزء والكل يرى اعني على الجزء والكل يرى
بيديه واليوم اذ فجر طلع وطالق شهر كذا فقبل يقع
وسلخ او آخر شهر رجب وعنده ان شمس ذاك تغرب
لكن لداه حيث فجر اطلع آخر يوم آخر الشهر يقع
وبسنة بعد قدرها احكم ويمضي العام بالمحرم
وعنده الكل اذن بالعدد وتم ثلاثين لكبس المبتدى
لا حالا الا ان نوى او عنده وفي الى كذا يبلغ المدة
عرسي طالق بشهر اول وان يقل من حال في الشهر الخلي
لا بانيا وما سوى ان تحمل رجعية او قعتها فليقبل
لداه ان ذاك النكاح يحمل او في نكاح غير هذا بل قبل
فخالف المنهاج فيما قد نقل قلت وفي الروضة في تين قبل
ثم يطلق ثنتين احكما او قال ان طلقتها او كلما
مذهبه لا به في المعتمد بعد الدخول حيث رجعي وفي
بعد لحظ بالوقوع تحكمن وفي الى او بعد حين او زمن

لا العصر والحقب ولكن عنده
وحاصله ان كنت بانا إذ تضع
الا لداه لا التي قد جومعت
وطالق ان حضت فالوقوع حل
وحيضة بالآنف المستكمل
اما لثنتين فني ان حضتما
لوحدة الحيضة تلتئم على
وحيضها يثبت حيث تتسم
من غيرها فلا غنى عن بينة
وطالق ان شئت للمكلفة
لكن لداه جاز للمبينة
وطالق ثلاثة ان وجدت
وقيل ينفي اصله كعنده
فرع بعد الرب اوقع مفرده
لو قال نحبا والثلاث استثنى فهو وما ضاهاه ايضا ينبني

توقف قلت الاصح بعده
لضعف عاملين وقط كما امتنع
وبعد سنة شهور وضعت
بمد ومقبل وعنده الأقل
قلت اذا اضمحل لغرد عرس يقل ما
فيا تبدا الحيض كل منهما
لداه حيث حيض تين كملا
في حقها لا وضعها اذ يعلم
بل عنده للآية المبينة
فجاءت بشبث لا على صفة
بل والجواب بالزاني جوزه
من بعد موتها الثلاث تفدت
وقيل بل توقع عليه فرده
لكن لداه بالثلاث عدده

اي بعد الحيض
هو الذي عن الاصح

على رجوع لمخرج للعدد
مذهبا الثاني نعيما مرتين
وما يكرر من طلاق عددا
او قبل وطي بل لداه الواوية
او بسوي مرتب قد علقا
فائده طلقت عرسي احدى
خلاف احدى عشره فاوقعا
ولم يقع ما شك كاستثناه
او ان يشأ او لم يشأ كالعتق لا
وهكذا في نذره والحلف
وطالق ثلاثا الا ان يشا
او قال الا ان يشا لا يقع
وهكذا مع زوجة بل عنده
فائده طلقت عرسي جملا
ان جاء زيد ليس شيء يقع

في السرع او في لفظ هذا المورد
ولا تثلث بل لداه تلتئم
لا ان بمثل دون فصل اكدا
عددا ذا او مطلقا في مذهبه
لا نحو فا وعنده لا مطلقا
واربعين اوقعوه فردا
ثلاثة وعنده ثلث معا
نحو الا ان يشا الله
في مذهبهما فارفع في كلا
لا في الطهار قلت بل فيما مطلق
خالد طلقه فذي خالدا
كالعكس بل لداه مستثنى وقع
ان شاء الطلقه تطلق فرده
مني ثلاثا ونلا شا الا
بل عنده اذ لا يرجع
الثلاث م

وای عدد کان رجع فاصده هو لو نسب انت واحده
بل عنده ان ثلاثا تردد بعد بخو انت ثلاث ثنتين ثنتين ثم
والقصد لاغ لوجود اثنين
في رد ابه وعنده بلغي مع الصاح فوق فرده
بل عنده ان ثلاثا تردد بعد بخو انت ثلاث ثنتين ثنتين ثم
فهو الذي بادي رأي اخا

أو علقاه بمسائتين
وواحد في اثنين يمنع عنهما
الى البيان او الى التعيين لا
قلت وعندنا هو الاصح في
وعنده ان فرقة قد تبينت
وبه بطل التعيين حيث مات كلا
ودارت لا ان مات قبلهما
اي فطلقتان لا يعينان في الطلاق
فرع فلو علق بالمناقض
عليه لم يعين الوارث شيئا
لكن لده في الطلاق اقرعا
ان قال ان طلقتك او مثله
يقع منجزا ويلغو الاول
وهو الذي قد جا في مذهبه
ولا ان يعلقه بفعل وقصد

كالعتق لا وقوع في هذين
كناس او توقع ما قد ابهما
بالوطي الا عنده فيما تلا
تعيينه العتق لعذق ما فغى
تعين الطلاق فيمن بقيت
وبرئ من ذي وذي نصف رجل
قلت ولا حيث يموت منهما
ومطلقا يخلف زوجا في العتاق
عتقا وتطليقا وبعد اقتضى
اقرع وغير العتق ان خرج بطل
كالعتق والحر من فيه اتصلا
فاتت طالق لكل تا قبله
وقيل بل منه الثلاث تكمل
قلت وعندي الاصوب الاخذ به
حثا ومنعا او لتحقيق عمد

فخلف لا بقدوم الحاج
خلف
قلت وينبغي هنا ان اذكرا
ان من اذا منهما واذما كلما
لا يقتضين التكرر في الاثبات ما
في خلع او ان يثبت او ضمنا ما
وعنده وفي رواية لده
اما الكلام مع دخول او لغط
من حيث لا تسمع لان يتم
الا ان الاصم للعاني يسمع
ولا وقوع حيث فعل حصلا
قلت وضرب لكنه وان نظم
لا القرض والحنث ولا ان عضا
والكل في رابعها من ضربه
ولا وقوع حيث فعل حصلا

لطلوع شمس في سوى اللجاج
وبقياس الحيض والطهر خلف
لا دوات حيث تعليق جرى
راين كيف حيث اي او بما
لم تات ان اذا ولا حوتهما
ابغي ولا التكرار الا كلما
اذ اكان اي للتراخي جعلا
فهو كلام لا بهمس او شطط
ولا مع الاعمار او مع صمير
الا لده فكلام الجميع
من مكره او ناس او من جهل
وكره وليس سوطا الاكمر
والسف للشعر وقطع الاعضا
بل كل مؤلم على مذهبه
من مكره او ناس او من جهل

١٠٦

مبالیا کفی الیمین دون حل
لکن علی مذهبه بالفعل
بل فی الطلاق العتق دون الشتم
وان یطلق فی الحیض یأثم
کالوطء فیه نحو وطیه حصل
لا الخلع منها بل علی مذهبه
او لا فسخ وضامنا مثلها
لا الفسخ او طلاق من لم تجعلا
وطلقی نفسک تملیک لذا
او هو توکیل لداه فارتضی
مجلس او شغل بغیر منهما
وتبع الذی علیه اتفقا
وعنده ان زادت الزوجة لم
یرع اذا ما کتبا فیشترط

فصل فی الرجعة

بل عنده تفقد ما حصل
مع غفلة النسیان او مع جهل
لداه فی اشهر ما عنه عفی
او فی انتهاء الطهر لا انتهاء الدم
او فی محیض قبله بل حبل
وتسدب الرجعة او تجب به
لا عندهم علی روایه لداه
عدتها الاقراء فان لا ولا
فلحقت حالا والا ابدا
تاخیره وعنده الی مضی
وقبله یرجع لا عندهما
ان ینویا من عدد او نطقا
یتبع وفی مذهبه العکس الحتم
أن ینویا وعنده الزوج فقط

یصح

یصح ان راجع ذو النکاح من
لا عنده مع شرط اسقاط ولا
فی استبری رحمک وأنت
فی عدة بخور راجعتک بخور
بل فی روایة لداه حتما
بل والمقدمات فی مذهبه
وعنده بقبلة ولمس
والوطأ الاستمتاع حرم لیس فی

باب الایلاء

یفسر الایلاء بانه حلف
او الحصا الا فیهما فی مذهبه
علی امتناع من جماع ممکن
کالثیب والایلاء ج فی القبل ولا
وبالکنایات کلا باضعتک لا
کالعقب والعنین والاتیان بل
عین فی الرجعی ان لم تحرمن
مع فرد ولا مع الکنایات بلی
واحدة واعتدی لا بنت
وان بلا اشهاد عد لکن یجز
لا بالجماع بل علی رایها
ان ینو رجعة بهن او به
بشهوة لدوهر ملک العریس
رایها والحد لا المهر نفی
الایلاء
من ذی طلاق لو بکفر متصف
وانه یولی ثم یبلغ صار به
وعنده مع سکر او قرن
تدین او وطی جماع مثل
لا مست لا باشرت لن ابا علا
لداه کلها صار ایجاب جعل

وعنده الاولى نقطان الطلقة
وعنده اربعة لا اكثر
كفى ورواية لداه بل على
كان يعلق الطلاق العتق او
بنذره الصلاة الا عنده
ولا اطاكن صعد وطى ما
وفى رواية لداه حالا
فان مضت من التسم
رايما منه وما حل التسم
فطالب الزوج به لاع دفر
فان ابى طلقها الذى قضى
وفى رواية لداه اوثقا

باب

تشبيه ذى التكليف كالذى لا
للعتق قلنا عبده قد يسلم

او فوق اربع شهور علقه
وللا ما شهرين كالنصف يدى
مذهبه للعبد نصف حياه
ليلتزم اللازم بالنذر ولو
واخصص لداه باسم زيى وحده
عدا اضيع نعم عندهما
اذ قرب حيث حذر قلنا لا
او رجعة الطالق لا من ذا نعم
ولم يطا لاع منع دون دم
فبالطلاق لا الولى بالحكم
بل عنده بانت اذا الوقت مضى
بالحبس او عزر حتى طلقا

الظهار

عندهما لانه ما اهلا
وهو بكفارة قتل ملزم

زوجته ان لم تبن ومذهبه
بجز انى لا تزال محرما
وبالرجال من لحارم لداه
لا موضعاته وام الزوجة
ومن بتطليق لعان حرما
كظهر او يد ورجل وشعر
او جزاها لا عنده الا اذا
ولا لداه السعر والملحق به
وجز اكوام وكل كنبا
وهى حرام مثل ظهر امتنا
الا اذا شوش فالظهار قد
بل عنده هذا ظهار مطلقا
فان يعد اى امساك الزوجة قد
وزهبا بنفس الوطى عن
وعنده ذا لم يجب لنفيه

فى الامة التى تحل يوجبه
او اجنبية مذهبهما
كابن على مذهبه اب فتاه
وبنتها من قبل وطى الزوج فى
وزوجة ابن بل مذهبهما
لا عنده فيما له جاز النظر
عبر عن بدنها كل بدا
وكلها كناية فى مذهبه
لكن لداه اصحوا كاتبا
هو طلاق او ظهار نويا
وبين ذين خير ان كان قصد
اذ زاد قوة بما قد الحقا
لا عندهم بل ولو وطيها قصد
رواية كفر والعرس استقر
بل هو مشروط لحل غيره

١١١

كحائض بل عندهم — مطلق الاستمتاع كالحرم

كحائض بل عندهم قد حظرا — مطلق الاستمتاع حتى كفرا

ومذهبنا بخلف نقلا — لداه للقطع وظنا أو كلا

بعد المحل لو تكلما — بمفردة الا بمذهبنا

أو عد لفظ لا اذا لم يقصد — ولا اذا مع وصله يؤكد

ولا لداه مطلقا ومذهبه — ان لم يرد تعددا الا بوجبه

وهي بقتل وجماع ولعنه — اعتاقه رقبة اي مؤمنة

وعنده او كافرا فيما عدا — قتلا لنا الحمل على ما قيدا

سليمة عما يخل بالعمل — لاعنده للجنس نفع لم يزل

لاعور وبرص وصمم — الا على مذهبه فكالعمى

كاملة الرق بلا جعل نفى — مدبر معلق العتق اكتفى

اونصف عبدين وحد الزنى — اوستة من ستين ذي

اونصف عبدين وباقي ذاوذا — حرا واثنين لستين اذا

نوى لكل نصف كل من حوى — اوشركا موسر لها الكل نوى

وآخرتا بالفهم كالمسابل — اصابع الرجلين والانامل

من

من غير الابهام وحفرة وما — ناه من كفيه لا عندهما

في كل ما سفي ولا لداه — في الشرك كالبعض اذا اشتراه

دون الذي بصحة قد كاتبا — بل عنده ان لم يؤد واجبا

ودون من بالملك عتقه وجب — بل عنده ان يشتري او يتهب

بنية التكفير لا التعيين له — بل عنده التعيين حتما جعله

وذا لمن أعسر لا لداه — بل صومه حتم وقد كفاه

مع زمن الادا بل لداه مع — وجوبه وصوم شهرين تبع

فحيثما يوسر خلال المدة — لم يلزم الاعتاق الا عنده

واقطع تتابعا بنظر لمرض — الا على مذهبه وان عرض

حرث به الا لداه وكذا — بالاكل كرها اي على القول بذا

وصوم شهر رمضان قد حضر — وفطر تشريق وعيد وسفر

الا لداه في جميع الخمس — أو فطر حبلى مرضع للنفس

وليقطع ايضا ما لو نسيا — تبييتة في ليلة ما نويا

وعندهم قد قطع التتابعا — أن للتي ظاهر ليلا جامعا

ولو حوى عبدا له احتاج كأن — يؤلف كالدار بكثرة الثمن

ولا عندهما ان غلطا بالنظر لنبأه بل الظاهر

اوراس مال ضيعة او غنما
فعنده الاعتاق والشراء عن
ثم الى سنين سكينا دفع
تملكا على السوي بل عنده
بل عنده الصرف لواحد بني
لكن لداه المد من بر ومن
في البرنيف الصاع
وعنده يجزئ من البر
لكن على مذهبه في بئر ب
حبا وفي خلاف طيبة دفع
وعندهم فداجزأ الدقيق
لمن شهرين او لهرم

باب القذف واللعان

قذف سوي الاصل وفي مذهبه
لمسلم حر مكلف فقد

ان باعها اعسر لا عندهما
مذهبه ان تحتج له او للثمن
سنين مذ طعم فطر او وضع
يكفي الفدا والعا للعوده
سنين يوما او لدين يكفي
يدفع سوي فالصاع او خبزا من
ومن سواه كامل الصواع
ومنوين سواه نحو التمر
مدا بمد اشرف الخلق النبي
مدهاشم وهو عن ذاك اشبع
والخبز في التكفير والتويق
او شبق وقائل لا يطعم

(1) اي لو
عندهما
وان باعها
وهو
عندهما
وان باعها

مصاحا بالسكر والاولج في
م وان يذكر او يؤنث ضده
بطلان ط ذا لبط به لا عنده
وكناية بنية كما
هذا صريح لا بتعريض كيا
نعم مذهبهما احمل قصده
لكل مقذوف ولو بفرده
والنصف للعبد وطارى الرده
بل الزنا الطاري لا لداه
والمستحق ان يحج يعف سقط
يورث مثل المال عمن يهلك
وعنده لكن استحق
لغيره التعزير دون الحد
يباح للزوج ان استبقنه
وكلعانه ولا بالمشتهر

فرج محرم لقدر الحشف
أو لا ط ذا لبط به لا عنده م
وان يذكر او يؤنث ضده بطل
زنا ت لا في البيت بل رابعا
ابن الحلال انا لست زانيا
يوجب ضعف اربعين جلده
كيا زناة وليؤحد عنده
للحد لا يسقط الا عنده
قلنا دليل سبقه زناه
اذ موجق الادميين فقط
لكن على مذهبه مشترك
وارث الحد بقذف من تفق
ان يؤذ حتى سيد للعبد
معه كنفي ولد او طئه
والفرع في كل من الخمس ذكر

وفي لعان العرس لفظ اشتهر
تدليس نعم أو يكتب
والشرط تكليف لذي اللعان
وبشهاده ولعن أو غضب
اي عنده اهلية الشهاده
وهو لنفي الانتساب الممكن
الاعلي رايها وان يمت
بل عنده نفي الذي قد ماتا
في الحال لا في الحمل لكن عنده
ثم ان استلحق منفيا كان
لا في جزيت الخير تعطي مثله
يلحق لا له اه حملا فافهم
ولعقاب قاذف من لم تبن
وان تبن لا عنده اذ قدما
ان طالبت وفي نساء عده

والعني ان يرج نكاحا يشترط
ذو حرس وعنده كل اتي
لانه ضرب من الايمان
مؤكد وعنده اعكس فوجب
وبالبين أو لو استهاكه
لا عنده والحمل أو ان تبن
قبل اللعان فاللعان لم يجب
ان لم يكن أخلف فرعا فانتفا
ثلاثة بمهمل نافي ولده
يقول آمين جواب من لعن
ويخود من الدعا خلفا له
لا نسب الملاعن وفرد التوأم
يوطئ حرمة بنكحه قرن
واعكس لنفي لا علي رايها
عد لعانهن الا عنده

وفي عقابه لنادب منع
ولعان الزوج حرمة الابد
فسخا وعنده طلاقا والذي
لنا حديث المتلاعنان لا
يجتمعان أبدا قد شملا
بل فرقة وحرمه لداه لا
تثبت مع قطع طيراك على
مذهبه الابان تلا عنا
بل حكم قاض عنده تعينا
ايضا كفى رواية لداه
وخص بالطلاق قد قيسناه
كذا استقوط حد زوج للمده
مع أجنبي في اللعان ذكره
وطلقا لداه لا عنده نما
بل طلقا استقوط قد عدما
يلزم العرس به حد الزنا
ولم يجب ان بعده تلا عنا
لكن على رايها الحد هدر
بل حبست حتى تلا عن أو تقر
نوع وان ما لا عن الزوج يجب
عليه حد تذفيه حيث طلب
لا عنده لعدمه بل سجنا
مع امتناعه الي ان لا عنا

باب العدد

تعتد حرة بفرقة على
حياة زوج بعد وطئ مثلا

اي ان يصدقه او الكذب قطع
تثبت عندنا وفرقة تعد
كذب نفسه له تزوج ذي

بل حبست الى لعان او تقر

ثلاثة القروء طهر بدما
وعنده من دمها قد فرغا
فالشرط سعة الغسل فالتيمم
والتي لم تحض أو تسئين
ثلاثة الشهور بل إن قبلها
لكن عدتها في الانقطاع
بعدها تسعة أشهر مر
وبالوفاة بشهور أربع
فلم يجب احداد بائن الحياه
وعنده ليس بواجب على
فوائد تنقل لدى العده
كزوجة المفقود ميت حكما
لكن على مذهبه من تقد
كالموت والكي كذا لداه
كفقده من بيته أو في الفلا

محبوسة والحيض في رابعا
وهو لأعلاه حيضها سابقا
أو أن مضى وقت صلاة تقدم
كاليأس لاثنين والستين
ينقطع الحيض فلتتربص لها
لغير علة كسقم أو رضاع
وبعدها عدتها بالاشهر
وعتق وزينة لذي أمنع لها
بل عنده وفي روايه لداه
كدفع أو حيث تكليف خلا
رجعية لا بائن بل عنده
بموته وحالة قد قسما
سنين اربع يقول اعتدي
ان ظاهر الهلاك يكفي نواه
اما لان تجار والعلم خلا

قالا

قالا فان تمّ وطئ ثان حضرا
وامة قرئين او نصف السوي
شهرين بعضهم ومذهبا
وكمال فصل حمل الزوج في
أولا لداه لمة ان أخبرت
لا علقا الاعلى مذهبه
وما تلد بعد انقضا للأول
الاعلى رابعا ان انقضت
والتالي الثاني لامكان الولد
وان قضت عدتها ونكحت
محبته وهي له وان دخل
لكن على مذهبه الذي تلا
والالتفا بالعدة التي تلي
أتا شخصين فلا تدا خلا
عندهما ايضا تداخل هنا

في زوجة او مهر مثل خيرا
لكن لداه في سوي الموت ردي
ثلاث أشهر كفى غير الايا
كل كثاني تؤم ولو بقي
قوابل ان لو تدوم صورت
وسع صبي بل عنده أعتد به
إن ارتج السنين لم يشتكل
بقولها وستة اشهر مضت
ان صح أو بقائين فيما فسد
ثم ادعى رجعة هذي سمعت
ثان ويعطيها اذن مهر المثل
هو الذي استحقها ان دخلا
ان تنفق او حملها لرجل
فائدة حمل لتعليق بلى
وان الفارق والرضا كنا

والقطعت ان خالط الرجعيه
في فاسد النكاح دون شبهه
لكن روي لداه مثل مذهبه
وان يطلق بعد أن راجعها
إستأنفت لاقبل وطئ الأول
وهكذا مذهبه كالبته
والفرق واضح فتبني العده
وان يطار جعية تستانف
ولا رمت مسكن فرقة فلا
لانا سلمنا او طفلة بل مذهبه
لامن يمت عنها على رابها
وسكنا له باذن تستقل
لادون اذن اوبلا نقل سعه
وخيرت في طعن غير القلة
بعد قضا الحاج ووقت أذنا

لاحامل زوج وبالوطيه
تحل للناكح بعد ذا أجل
تحرم حرما تاما استعجل به
اوبعد تجديد وقد جامعها
لداه في روايه فالثنين له
ينكحها وقبل وطئ بته
هذي ولا استيناف إلا عنده
والوضع الا عنده به اكتفي
تخرج ولا تخرج ورق بطلان
للطفلة الاسكان ايضا بوجبه
وبانا لداه اي لن يلزما
ببدن ولو إليه لم تصل
وعنده النقل اعتبر بالاسعه
ونحوه وألزم العود لتي
اومدة السفر إذا ما غيبا

والاحمل

بالامن

بالامن لداه حيث تنقضي بقية العدة في حال المضي

فصل في الاستبرا

تحرم تزويج بنية غيري
من غير وضع حمل الملك
كأن أقال أو بيت ردته
والدفع لارتداد منهما
كمشتري من في نكاح عدته
فبعد رفع بحب استبراه
وفي رواية له ومذهبه
تسع وطؤ من تشبي إلى
لكن لداه بلا ث أشهر
أم ابن أو عم امت بعتبر
والحق إن اثر استبدا
ان ما ادعى استبرأ هذي بعده
ويثبتي على هل الفراش تم

لاعنده وزايلا ث الفرش
بغير عرسه وليو بالفا ث
أو عاد في النهايه لا عنده
كتابة صحت خلا رابها
تحيض توش كالردة
كحادثات الملك لا لداه
في غير من توطا ليس بوجبه
حيضة اوشهر وربع كمله
وعنده ان سيد يحرر
لها لا ث أقرو أو أشهر
بالوطئ عند الاحمال الولدا
وليو بلا إستلحاقه لا عنده
بالوطئ قال لا وقلنا بل نعم

اي النسخ

بل عنده ان واحدا يستلحق كل ولد ام هذا يلحق

باب الرضاع

حصول در في صبانا حلبت
ولو من البكر خلا ف مذهبه
لكن اذا در بلا تورم
وحاصل من درها كالزبده
وان يكن بغير مشوب ما
وعنده لا ان يطعموم شبه
ان حل كل في الرضاع المعده
قبل ثلاثين شهورا اشترط
حيا يقينا شربه والحلب
بل دفعة لا غيرها عندما
اى للرضيع ودروعه على
وامه المرضع بل والاصل
ولا تكن تقطع لنشئة اللبن
او ينقطع ثم يعد الا اذا
لكن لداه ان يزد بالحمل
ومن ذكرنا ان من ابين اشكل
مع يأس ذاك ولداه لا كما
ويدفع الطاري النكاح وثبت
تحرم بالرضاع لابي مذهبه
للزوج نصف مهر مثل مرضعه
خاتمه لا يقبل الرجوع عن

باب النفقات

اوجب بقدس ملكت زوجا الى
او حبلت من شبهة او نشزت
فلم تجب لبائن في العده
تمليك مد الحب كل فجر
مع نصفه لذي التوسط
بعادة كاللحم والادام
تلد من الغير فاتبعه لذا
فهو لذين نظرا للاصل
نسب الرضيع بالطبع فعل
لا دخل للقائف وهو انهما
بقوله وقولها للمهر بت
بل عنده بشرط قصد الفسخ به
ان لم يطأ وبعد وطي اجمعه
اقراره بل عنده اقبل حيث عن

النفقات

ان وصفت او بانت او لا حالا
كنقل صوم اوصلاة اخرت
مع فقدها للحمل الا عنده
على رقيق وعلى ذي العسر
واثنين للموسر والادم اضبط
ايضا وان تعتد فاخدم هاربه

وعندهم قدر الكفاية الذي ... يلزم باعتبار حال ذا وذي
لكن لداود انما الخبز وجب ... لعادة قلنا اعم النفع حب
بل وعلى مذهبه ان يخدم ... في بيت أهلها بجمع يلزم
وكسوة الشتا والمصيف ... ومسكنا وآلة التنظيف
واعلم بان كل ما مر هنا ... تملكه الزوجة الا المسكنا
وخادما فان يفادتها فقد ... رجوعه لكن لداود يرد
وجاز ان يمنعها من منتقى ... ومرض ومن دخول المسكن
اصولها وفرعها من اجنبي ... ومن خروجها لام وأب
الا على مذهبه الى قضا ... حقها وفي دخول من مضى
وبالنشوز عاد فيما يبذل ... ملكا وبالموت لما يستقبل
لا عنده لملك قلنا بانا ... عدمه وقد لفا ما كانا
ثم العجز متفق في العسر ... ولو بغيب ماله في القصر
ينسخه الحاكم بالامهال ... للحال
او تكن الزوجة ممن ان تنقضا ... صيحة الرابع ان لم تقضى
وعنده لا فسخ فهو أعظم ... من صبر زوجة ولا تسلم

بكسوة او مسكن او مهر ... قبل الدخول لا بمنع اليسر
يلزم حرا فاض عن مونته ... وعبده ليومه وليلته
لبعضه المفسر ما به استقل ... ولو كسوا بغير فرع قد كمل
وعنده لكل محرم نسب ... مع رق دين غير بعضه يجب
على القريب ... مع ارثه بفرض او تعصيب
وفي رواية لاصل فرع ... وان يكن ارثهما ذو منع
لكن على مذهبه لم يجب ... الا لبنت ولام وأب
وابن سوى مكلف او اقترن ... بلوغه مع العمى او الزمن
بل لزوج امه حيث طرا ... إعساره وكان قبل موسرا
بل ولداه وجبت لعرس من ... قد وجبت له على هذا المؤن
وقال بالوجوب للذي قدر ... على اكتساب اصلا او فرعا كبر
وقدم الفرع فاصل اقرب ... من دين عم وارث بل الأب
والجد عن ام وفي الاخذ جعل ... بالعكس فالتوزيع فالفرع إن يقل
تلك محل الفرع في الاعطا اذا ... طفلا يكن او فاقدا من قبل ذا
بل مطلقا لداود بل بالارث قد ... قدم أخذ الام او أب وجد

وعنده التوزيع بالادب كذا
ويستقر ذا بفرض القاضي
وواجب العرس بلا اقتراض
انفاقها قال وبعد الفرض له
ثم على ام الصغير وجبا
باجرها ان لم يكن تبرعا
وجاز منعها لاخرى دي بي
ثلث وذا الاصح عندنا وعن

فصل في

الشرط فقد الرق في الحاضن بل
والعقل والايمان للموحن لا
ثم امانة وارضاع الولد
ومبطل نكاح من لا حضن له
الا على مذهبه وعنده
بل مانعا دخول داره امتثل

لداه لكن باب قد خص ذا
قلت ولا نخلو عن اعتراض
لا عنده الا بفرض القاضي
يسقط بالموت لانه صلة
ارضاعه ان حمت او لبا
وعنده استيجار زوج يمنع
نكاحه الا لداه فنعي
مذهبه ان في اعتياد ترضعن
الحضانة
مذهبه الرق في الام يحتمل
عندهما بل وبكفر اهلا
مع لبن لا عنده لان فقد
وعاد ان تطلق كفقد المبطلة
الا لذات رجعة في العدة
وانما يحضن من لا يستقل

تقدم

تقدم الام فامهات الام ثم
ام له فامها فالاب له
فذكر فالاب ثم لام
فهكذا الحالات بل في مذهبه
تفرع فرع كامل فللاب
تفرع جد هكذا فالبنت من
بنت عمه فعم حيث له
ومرتقي مميز بل عنده
الى بلوغ البنت او اكل الطعام
لكن على مذهبه البنت الى
ثم روايتان في الغلام
لكن لداه الاب بالانثى الحري
واخذه ولدته وولده
ولا لداه حيث كان الغاية
وللرقيق ما في عرفا وجب

ثم بي دلت بامراه فالاب ثم
فامهاته فاخت كله
لا عنده في دين بل عكسا يوم
هن وام ابيه قبل ابه
فبنت نوع الام اي دون الصبي
خالته فالحال مثل ما ذكر
ارث وقدم بنت كل منزله
يكون عند الام ثم الحده
والبس الاستيجار فردا في الغلام
ان يعقد الزوج بها ويدخلن
الى اثغار او الى احتلام
وهو دام رويا في الذكر
ان سافر المقلد لا عنده
دون مسير القصر في رواية
وعلة سائمه حيث الجذب

فان ابي اجبر الا عنده
خاتمه أوجب لداه التقيه

باب

وسبب لهلاك انسان عصم
ظلما لتعويب بما يقصد به
مثل البنا ما بان قد وضعه
واشهد واوجاز الامكانا
او علم الطفل سباحا فغرق
لا ان يضعه وحده في متبعه
او بارز المزاب والجناح قد
ومطلقا مذهبه ماضمنا
يقتل الاقوى من المذكور
في النفس لا في كافر عندهما
كان تسببا ولا العمد وفي
لكن على مذهبه استحبت في

ايجارا او بيعا فقاض بعده
من عتق على الذي قد اعتقه

الجراح

صيدا وهلكا سلم او عهد دم
مباشرا او شرطا او بسببه
لا ان يمل وطالبوا ان يرفعه
بل عنده ضمن هنا استحسانا
الا لداه كالكبير وخرق
فيفترس بل عنده ضمن بعه
يسقط او جيعه فالسقف قد
لان هذا من ضرورات البنا
وبدا شرط موجب التكفير
وعنده ولا جنين وبما
رواية لداه في العمد نفي
عبد وذمي وعمد ان عفى

ان الارش
على عاقلة
وهو الصحيح

بله تجز لا على الحربي ولا
وعنده ولا على الذمي
ويوجب الضمان لا له ومن
كفر بدار الحرب او سفههم
في كامل اذ مات من ابل مائه
اي عشر الآلاف من دراهم
لكن لداه الابل او الف غنى
او مائتا بقر او حلة
وليتبط في مذهبه من قد اهل
قد حمست بين ابني اللبون ع
في الخطى بل رابعا قد جعلا
كرميه محاربا او عمده
وفي شهور حرم او محرم
ثلث فلا فاعلما بل في الحرم
اوجب لداه دية والثلث بل

بغير ظلم كبغين مثله
والعبد والمجنون والصبي
ارق في الصيب وبع اذن وطن
وتارك توثق دبع المعدم
وعنده النقود ايضا فجزيه
او الف دينار الى طه غنى
او اثنتا عشر الف درهم
او من سباه منف الف جله
لواحد من الثلاثة الاول
انثى المخاض والحقاق والجذع
لابن اللبون ابن مخاض بدلا
فقبل صيب كملا لا عنده
او حرم البيت اصيب او ربى
او محرم او محرما او في الحرم
مع جمعها ثلثا وثنتين جعل

فكمل بل يعد ران عشره

كشبه عمد اربعين مع حمل
مع استوا ذين بل عند هشم
تربيعها بالبنت للمخاض مع
يوخذ كل ستة في الغايه
ثلث لكل واحد وعنده
لكن لداه في سرايه تحمل
من وسيط وبع ومن ذي السن
ومذهبا ما برأي الحاكم
وفي روايه ثلاثة فقط
من منكح الجناة من فعل اي
وعنده قبيلة الجاني اذا
لا الاصل والفرع وعندهم على
وعنده ومن جنى اي ذكرا
ثم ببيت المال مع هداه
ومذهبا الذي قد سرا لا

وبالحقاق والجذاع يكمل
على روايه لداه يحتم
بنت اللبون والحقاق والجذع
من سوب او جرح او السرايه
من حكم قاضيها ابتدا المده
البدو في مدتها اذ يبتدل
نصف له بنار وسط النزر
وعنده اربعة الدراهم
وثلث اي من غنى او وسط
قوت اذا ما انثوا او عدلا
لم يك في الديوان او فاهل ذا
روايه لداه كل داخلا
مكلفا لا ثز عن عمرا
ثم من الجناة لا لداه
عن ثلث ما يودي به من كملا

وعنده يادون ارش الموضحه
ومذهبا ما عليه البدل
وعنده ما دون نفسه حمل
وفي تعمد بقصد الفعل
او جارح يكثر قلت قد رجح
كالسحج او بجيع جايفا علم
بسبع يلقى في ماء عمق
او سقيه الدوا وعز ابره
فمائة قد عجلت ممن جنى
وثلثت كشبه عمد قدما
وزع على الجراح والجناة
والنصف في الخنثى نعم لداه
وامراة ومذهبا هيه
كرجل ثم كنصفه فبدل
واربع الا من ثلاثة
بواحد وهو من التهافت

ممن جنى وغاثل قد سوجد
للعبد في الحال وليس يعقل
جان وكلها على الذي عقل
والشخص اي يغالب في القتل
قول اعتبار غالب فيما جرح
ينهس حية وفي ضيق يلم
فالتم الحوت او الغر غرق
مع ورم والم للحفره
وعنده بل اجلت ايضا هنا
غالب ابل ولعجز قوما
ان شوركوا ولو بجاني آت
بنصفها وربعها وداه
في العضو والجرح الى ثلث الدية
اصابع ثلاثة ستا عدك

وعنده ولو بلا الاثنين قلنا الهلاك غالبا في

اذ كيف الادعان لذا التفاوت
ولليهود والنصارى الثلث كل
لكن لداه حيث سلم قتل
وذى مجوس وعابد الوثن
لم يبلغ الدعوة من رسول
ثلثا من الخمس وان مايد لا
بل عنده لذى المجوس يتم
مذهبه فى العمد والخطا وذاه
والطفل كالاكثر من أم وأب
بل عنده انقص امة عن حر
بل وعلى مذهبه قد قيل لا
فى جراح العبد من قيمته
والنقص فى مذهبه لا ان وضح
ولجنين مسلم حر علم
ولو بتخويف من السلطان
والجبر المدرى غير ثابت
مذهبه النصف وعنده اكتمل
عمدا اكمالا او تنصفا لا اقل
وكوكب كذا كل زنديق وش
او من نبينا مع التبديل
فواجبا لذلك الدين اتحد
أو بثمانمائة من درهم
أو فى الخطا والعمد بالنصف لداه
وقوم الرقيق لو حرا علت
خمس دراهم وعبدا عشره
يجوز كون العبد عن حر علا
نية ما لحر من ديته
نقل أم أو أجاف من جرح
دون الحياة بانفصال ان تم
او غيره لا عنده التسمان

تخطيط بعضه بداعوزة قن
يعدل خمس إبل وحرمت
وعندهم يعدل عشر القيمه
وفى الجنين الفن عشر القيمه
لا عنده بل نصف عشر قيمته
والعقل كالنفس وان زال بما
لا عنده بل يدخل الذى نزر
كذا اليان غير اخرس وان
لا عنده بل فى اللسان والذكر
والنطق والصوت ودوق كهيا
وعنده فى جب هذين جعل
ولذة الجماع والطعم وشد
للدبر نهج الوطى لا للبول بل
او الذنا واهدر على رايهما
قالا وفى وطى اشتباه وجبا
مبز دون عيب بيع قد ركن
لفقده فمابه تفوق مت
من أتية بفرضها مسومه
من أمه مسلمة سليمه
والعين فى الانثى خلا أرومته
كالجرح والقطع فأوجبهما
من أرنب أو من دبة فيما كثر
يكن ثقيلا او لطفل لم يبن
والعين للطفل الحكومة اعتبر
وحمق لو عن او قد خصيا
حكومة والمضغ والاليا الجمل
لجراه والجلد والاقضا ان يخد
عندهم ولو مع الكي فعل
ان تحمل ادطا وعينة فيهما
ثلث فقط مع مهر مثل ثيبا

حصل

اولا وفى مذهبه ان يمنا
لا يوجد ما بين عنده ما هو

بالمهر بل والارش للبكاره ... الا على الروح وفى المختاره

ووجبت عندهما فى الادما ... حكومة ودية لن ترضا

والاذن اذ بها الذئب اجتثى ... او جمع الاصوات فى رابعها

كالانف حتى لو صحيحة اشل ... بالضرب او بقطعها مع الشلل

فى اول لا فى آخر الاربعا ... دينها والعكس فى رابعها

وسمعها والعين او منها البصر ... ومذهبهما كل مع عور

وشم شق منشي رجل بطش يد ... وشفة واللحى زر الندى قد

من مرآة وحشية كالبيه ... والشفر من انثى كفقد الديه

لكن على مذهبه الانف وشم ... بضربتين دينتين قد حتم

وقرده من مارن والحائفه ... اى مالجوف او عجان خاصفه

كالثلث والحنف كربع بل على ... مذهبه فيه الحكومة اجعلا

بوضحه هاشمه منقله ... راسا وللباقى كل انمله

وظاهر البين من المنقر ... او نسد المنبت نصف العشر

وان تعد كعقد اسقاط العقود ... الا على رابعها اى ان تعد

وما سوى الشرط فوجب العقود ... سابسا او سببا ما اعتمد

فليس

فليس للشرط مع المباشر ... تاثر كمسك للناحر

لكن على مذهبه من امسكه ... للقتل قد ايضا فكل اهلكه

اخرى لذا خلود حبس جعلا ... على رواية لداه وعلى

كالثقل بالنار غرق لم يقد ... وعنده فيما بان محدد

اى مطلقا عما انبا ذكره ... خلاف ذى حد كعرز الابره

ان فات لا لداه فيما خلا ... للنفس بالعصمة من فعل الى

والذكر اللسان والاذنين ... ومفصل وبارن وعين

ولا لداه بعض الاخرين ... لا عنده فى العين والثنوين

لا سائر الشجاج والجراح ... والبطش والحواس والايضاح

ايضا من السماق حتى الحارصه ... لكن على مذهبه المقامصه

والغرق ايسار حياة القاتل ... ولو بكره نعليها القود

لا عندهم او لا على رابعها ... قال ولا تكفير مثل القاتل

اختار ذى الجاهل الجانب القود ... مكلف كالعجمى لا هوا

ادبا صافة لمسموم سوى ... ولو صبيا فليقد ثانيهما

لكن بمذهبيهما قلت وقد ...

ذى الحارصه والدامعه والباضعه والمتلاحمه والسمحاق

قولى لا عندهم اى فلا قود عندهم فى الثانى

وقولى او لا على رابعها اشار به الى ما نقل عن مذهب مالك رحمه الله

ان الكبير اذا قتل عبده الصغير عمدا فعليه القود عندنا وعند مالك رحمه الله

لا قود عليه وانما عليه التعزير وهذا ان كان القتل بما يقتل غالبا

وان كان بما لا يقتل غالبا فلا قود عليه عندنا ايضا

قولى ولا تكفير اى فى قتل الصبى والمجنون

قولى لا عندهم اى فى قتل الصبى والمجنون

قولى لا على رابعها اى فى قتل الصبى والمجنون

قولى لا على رابعها اى فى قتل الصبى والمجنون

قولى لا على رابعها اى فى قتل الصبى والمجنون

يعتبر الاقوى كحر من وجد
وعنده ان ذاق من كوع يقد
وبد لا عن قود وهو الديه
ولو ابى الجاني خلا فالجا
فالقود الواجب بذا امنعا
على امرئ يلتزم الاحكاما
بل عنده لعبد غير فتي
ولا باصليته ومذهبه
وفي سوي النفس بنسبة البدل
مع وحدة المحل والمحكومة
لا عكسه واليد طولي من ذكر
وعنده لا بين انثى وذكر
ولا على مذهبه ان يقتد
فلم يقد لحر او ذي سلم
وعندهم في ذكر الفحل الفود

فيه حياة استقرت او كفد
وذا من المرفق فالباقي فقد
ان مات جان او عليها عفيه
وسقطت بموته عندهما
الا لداه فهو فرد منهما
لا فاضل حرية اسلاما
يقاد من حر ومن ذي السلم
يقاد للفرع اذا يعمد ابه
عنه الى بدل نفس قد كمل
فتقطع الشلاء بالسليمة
مثلها من مراه مع البصر
والعبد والعبد او العبد وحر
في النفس بين اثنين من صوب قد
في طرف من عبد او من ذي
بالخصى والعنين والخنثى فقد

ولو بدت الحياة بل وان
أو سبعا او غير من قد كافا
الا على مذهبه كالمشترك
وواجب بشركة من عبده
فائده في العكس اي ان يقتل
وسوف آتي فيه بالتحقيق
وهو لو ارثيه بل في مذهبه
في الحر اقتص نعم لداه لم
وعنده في النفس لا بل اخرجا
بالسيف او مثل فعل الجاني
كفي رواية لداه فقطع
لكن لداه دية محتومة
واسقه بالمثلة أو بما يتم
قلت وذا الاصح في الاثنين لا
وكملن ناصية الذي وضح

شارك من داوى وبالحال زكن
لا عنده دون الذي قد أخطا
مع ذي الصبي على خلاف مولكن
في القطع والايضاح الا عنده
فرد جماعة يقد بالاول
آخر باب قاطع الطريق
للعصبات من ذكور نسبه
تقتص والحدود لا تقام تم
عليه بالتضييق حتى يخرجا
وعنده تعين اليماني
أقرب منصل لهشم قد منع
فيه وعنده مع الحكومة
لكن على مذهبه فيها نعم
بالسحر واللوط وايجار القلا
بالجنب والرأس كساعد جرح

بحصة الأرش كما قيم
وعنده لن تجمعا بل إما
وصوت جان قبل من قطع سرك
لا عنده بل لزمت فيه الدية
كالعقل والجسم إذا سيري ولم
وعنده ان ليس قطع إصبع
وان بلا وال وبالعد عدل
لكن على مذهبه إن يقتل
ليده توديا فبالبد
كعنده بالعفو من ولي
واجره لله دجان الزما
منتظرا تكليفه ان عدما
قاله كفى رواية لداه
في غيرها حكومة كالعفو في
وفي لسان احرس بل فيه

بأرشه إن فات منذ جرم
قطع بنقص أو فارش تمما
ليس قصاصا بل يدي وهدرا
قلنا نشا من واجب أن يقضيه
يفقد بها إلا لداه تنعم
لإصبع قصاص كل بشنع
بقع وعزره وبالحظا عزك
جان بلا قطع فيقطع الولي
يقتص منه لا لداه بل يدي
فلنا مباح الدم كالحربي
لا من له القصاص بل عندما
كالعود إن غاب خلف فالما
لمن يلي إذن ان استوفاه
لحم وقطع جلدة العظم بقي
اي عنده تلك الذي يديه

وكسر توقوين والاصلاع بل
وراس ندي ذكر أو حشي
ونحوها لكن لداه قد جعل
من شفة واليد والرجل الذكر
قطع لبان الحرش فليع سنا
وتلك حرة دية فبعبدا
وجب التقدير في الشعور قد
تجلا كالراس أو كاللحية
والعبد في رقبته لا عنده
للكا لمستحقها او بفديه
وبانثل قيمة والارش له
بالعتق او ابن دها كعنده
يرهن بيع يولد وعالما فدي
ويلتزم قيمة اللذ أولدا
ومذهبا ما كافي القن

لداه في الواحد من كل جمل
لكن لداه ذا وذا كالانثى
على روايه لكل ذي شلل
وقلع عين ليس فيها من بصر
سود أثلث دية لهن
تنقص قيمة لذا لو قوما
لكن على رايها الذي يعد
والحاجبين فيه كل الدية
بل يدفع السيد حتما عبده
بموجب اعتداه أرشا أو ديه
فداوه ولازم ان عطله
ان جاهلا بتعتيق يدر عبده
بأرشه ولو يكون أزيدا
وقسمت ان تجن من بعد الفدا
بفدي لكل من عليه تجني

وان بمت نصادمًا حرّان ... لغرّ كلٌّ عددَ الابدان
ضامنُ نصفِ قيمةِ الراحله ... قرن ونصفٌ ما يديه القاتله
وعندهم تمام ذي وذي يجبْ ... وعنده بقدر من يُلقى مُكبْ
والفلك والملاح مثل ذين ذر ... وقدّم العدو بالرمح هدرْ
لكن لداه كل واحد ضمنْ ... سفينة الثاني وما فيها وان
يكن هنالك مقصدٌ ومُنحدرْ ... فيضمن المصعد والثاني هدرْ
لكن على مذهبه قد فقدا ... ضمان هاذين اذا لم يقصدا
وحيثما تُشرف سفينةٌ حِمَمْ ... طرح المتاع فالدواب وغرمْ
ملقٍ بغير الاذن لكن مذهبه ... كل الذي في البحر يلقى يجبْ
ما بين اهلها بقدر المال ... فلم يغرم ربّ رحلٍ حالي
وحيث لم يطرح متاعًا آثما ... بلا ضمان كالذي لم يطعما
من في صدوره فمات بالسغب ... الا لداه فضمان واجب
والمخنق ان يعد منه الحمى ... عليهم الحصةُ من كل هدرْ
الا لداه قلت فيه أوجبه ... وما لنا وافق فهو الأوجه

باب البغاه

ان البغاة من عن العدل عدلْ ... بشوكةٍ تاويلةٍ ظنا بطلْ
وفي القضا ونحوه كالعدل ... كفى ضمانِ تالفٍ في القتلِ
لا عنده بل القضا من علي ... غير اعتقاد اهل عدل بطلا
والعزم في مذهبه احتم في التلف ... وانذر وانم القتال بالاخف
وما لنا اتباع مدبر كذي ... تحيّز العود ولا قتل الذي
الحق والماسور الا عنده ... كردنا حيو لهمو والعدّه
امنا بلا استعمال الا عنده ... ما بقي الحرب فلا ما بعده
لا بالمجانيق وكلّا اصطلمْ ... ما لم يخف لكن بمذهبه نعمْ

باب الرده

الحق كفر ردة المسلم ان ... كلف بل رايها تصح من
مميز اذ صحّا الإيمانا ... جنانًا اوليًا نا اوركانا
ويقبل التوب ولو زنديقا ... لا عندهم اذ ليس دا موثوقا
ولا لداه في الذي قد كررا ... ردته اوسبّ اشرف الورى
قلت وفي الزنديق هذا مدّعى ... وفي الذي كرّر اوسبّ النبي
وتجب استتابة وعنده ... تندب فهو مهدر بالردة

ضيقا وعندهم لا نا مهلا
لا عنده الا بني ولكن أوثقت
ونوعه منا ولو قد سبقا
بعد ارتداد الابوين كافر
ولعاهد بجزية أقر
ودار ارتداد دار حرب بما
لا كافرا الا إذا استبقنا
لكن لداه بالصلاة قد قضى

باب

من ولج الفرج بفرج حرما
وعنده وان بشبهة بلا
فحد ظان زوجة واستثنى
كفى نكاح أمه والمحرم
وكاللواط لو بعبد الواطى
بل اطلق الرجم لدين مذهبه

قلت وجب لا يوجب قتلا
لشهدي او دار حرب الحقت
الا لداه فالذي قد حصلا
قلت وفي مذهبنا ذا الظاهر
أو مأمنا وعنده بها قبس
طوعا وصلى فيعود مسلما
فيها له تشهدا منا
وعنده في حضر كما مضى

الزنا

بشهوة وشبهة قد عدما
فالظن لا يجدي اذا بان الخطا
ليلة زفت وبها تقضنا
خلفاله إذ كلها كالعدم
وعنده التعزير في اللواط
وفي رواية لداه يوجبه

يحد ان يشهد بذاك أربعة
بكر بغير مذهبه قد حدة
او يعترف ولو بمرة فقط
لكن لداه اربعا وعنده
لان بعد بالرجم نزل الحد
بصحة النكاح بل عندهما
وعنده وكون كل كاملا
هذا هو الاصح في اللعان بل
بل في رواية لداه حد من
او مائة بجلد حرا لم يصب
بماية السراج ان تالما
وليبغه عاما وألا بل عنده
وامرأة محرم ومذهبه
او سيد أمته وعنده
لا العبد تغريبا بمذهبيهما

لاربع بالاربع يشهد بعده
او في الزوايا اختلفوا الا عنده
اذ لا تنيس عدد لم يشترط
وفي مجالس بهذي العدة
حر اكلفا اصاب بعدد
يشترط الاسلام ايضا فيهما
وهو وحد البكر ماند احكاه
هنا وفي مذهبه فيدخل
أحصن ان يجلد ثم يرجمن
وجاز ان يصف بفعال ضرب
بفعل الكل خلافا لهما
هذا كل تغريب بغير مدة
تغريب الانثى مطلقا لا بوجه
بنصف كل منهما لا عنده
لحق دما القياس بالابا

وحر بعض كهو نفيا جلدا
فان كذا نصف ونصف هكذا
امامنا اولي ومطلقا حضر
ندبا وعنده وجوبا خاتمه
غسلا وتكفينا صلاة نوجبه

باب

سارق ربع محض دينار ضرب
وعنده عشر دراهم وبها
لكن على مذهب الربع كما
وتقوم العدد ض ايضا بهما
وقد روى لداه ذا وذا وذا
لا يحلي زينة ساواه
لكل سارق ومذهبا بما
ملك الهوى بغير شبهة فقع
تلت وقبل ربع قاض بعده

الا لداه فبنصف حدا
يجلد بالخمسة والسبعين ذا
مع الشهود وابتدوا رأس الحجر
هذا لكوتانا فحسن الخاتمه
كاره هذي للامام مذهبه

السرقه

اوسلة قطعا فقطعه يجب
في السقف سيان وفي العشر الدراهما
قدم اولا ثم دراهما
لا بدراهم ولا بهما
والحصا في الحديث كلا نبذا
لا قيمة المضروب بل لداه
يقطع بانصاب كل منهما
ملك له في وقت الاخراج اشع
لا بعد ذا وذاك الا عنده

احرز لاني غصب او مع غصبه
كخيمة مرسلة مشتده
وتبع ابل قطرن بالقائد
وعنده وجد وسبق اليائق
ثلث الاصح في البنا العاده
والكفن الشرعي بقبر لم يضع
فائده يحرز بالبنيان
وبالذي على الدواب قطعا
ولو بنحو محجن لا عنده
ودفعات ان يدم حرز وبن
او قطعا اذا معا قد ولجا
بل ان بقرب النقب فرد وضعا
او وسط نقب ذا وذا اخرج به
او قل في ظن الذي قد سردنا
في جيبه الصاب او قد عده

والعرف الا عنده اضبطه به
بالحفظ لا سارق هذي عنده
فبر اكذب بيتوتا او واحد
وممتط وهي وفرد لاحق
او لحظ من ساق امتطى او قاده
وعنده الباش قطعا ما قطع
لا عنده الا حرز في الحيطان
ان احرز لا عنده بلا وعا
مع وسع نقب والحديث رده
يخرج بنقب عين فليقطعن
لداه لكن عنده ان حرجا
والثان يخرج فلداه يقطعا
لم يقطعا ان قطعا في مذهبه
ولو نصاب لخوب خلقا
فلسا فدينارا راى لا عنده

اى يا ايها الذى يسوق وسيأتى ذكرها
وهى الطعام الموضوع امام الضيف
لوقوعها على الارض

والوقف لا الاستار فيهما
ومسجد لا عنده بباب
واستثن مسجدا وفوشاتهما
وعنده لا قطع بالطعام
كالتمر الرطب وكالفالوذج
والحطب أو مباح أصل كالحطب
كصحف وكتب ولا القرون
لنا عموم الآي والأخبار
لأن قله الجر ولو بكسوته
بل اوجب القطع بجر مذهبه
وجائز الكسر بقصد الكسر
مع قصد سرقة فان يكن قطع
اي قطع يمناه فرجل يسرى
وعنده بل وروي لداه
مع رده المال وغرم المثلف
من كعبه والزوج لا عندهما
والجذع والعمود والمشابه
نعم لداه اقطعه ايضا بهما
ومبدع الفساد والافساد
هديته شعوا وشمع مسرج
والصيد والماء وما شح غلب
ولا بمال الوحش الذي عمون
واقطع لداه جاحد العار
وان يكن طفلا ولو في غفوته
وفي رواية لداه يوجبه
او قل مرضوضا كظوف الخمر
وعنده في أظرف الخمر منع
فيده اليسرى فرجل أخرى
لا قطع بعد الرجل اي يسراه
وعنده الغرم يقطعه نفي

والقطع

والقطع بالغرم نفى ومذهبه
واقطع من الدين بالقهر لنا
خلا عاهد او لا مستامنا
بطلب المالك والمال ثبت
والقطع باثنين واقرار وما

باب

قاطع طرق مسلم كلف ان
ولو بكونون اذن في بلده
لكن لداه جاني العمران
لكن على مذهبه يشترط
واشرط لداه شهرا تم سلاحا
فنصاب السرقات قطعا
والاخريان نافيا ويقتل
وبعد غسل وصلاة ان جمع
لكن لداه الصلب لا تاقيت له

غرم الذي أغرب لنيل توجبه
وكهم ان رد فعاشل الزنا
الا لداه اي هناك وهنا
بالحجة الاقرار او يمين بت
بشرط نكرارا سوى رابهما

قاطع الطريق

يعتمد القوة عن غوث بين
او نسوة او بعضهم لا عنده
وقف وعن اصحابه وحيان
ناه ثة الامبال عنه شحطوا
قلنا وغيره كفى كفاحا
بمياه والرجل اليسار تبعا
من بشرائط القصاص يقتل
دين فبالصلب لا يتبع
وعنده يصلب ثم قتله

وخيرة الامام في قطع مضى
قال والاصلاة للحفة به
وعند الامام رد ابن عيب
وعنده اوجب على الرد كما
فواحد من الف ان يقتل احد
او صاحب الراى بمذهبه قتل
وشردوا ان هربوا وما بيط
وغير قتل فدتن واسبق به
بالقتل او اسقط لداه ما يجب
او عنده سوى حدود القاذف
تزنب قال وقدما علي
فما بقا فارجع وان هم قتلوا
قلت وان لقتله يعفوا فلا
وعندهم بالكل قتله اقضيا

باب

والقتل او فيه وفي الصلب قضى
وللامام كرهت في مذهبه
لكن لداه نفي هذا يجب
على الذي باش فردا اثما
يقتلوا ويقطعون ان احد
وقطع اليمنى والرجل اعقل
بالباب ان يتب ولم يطفر بقط
او اسقط الحدود في مذهبه
بسرقة او الزنا او ماشرب
وعنده في القطع والزنا في
شرب فللعباد ثم الاسهل
يوزع القتل لهم والبدل
بخيرهم الا لداه قبلي
ان يتفق لداه كل الاولى

الشرب والتعزير

بشرب من يلتزم الاحكام في
لا عنده المسكر ودقه والعكر
لا عنده ولا بدون السكر
يضربه الامام اربعين في
وعنده والراس خفيه العمي
والضعف تعزير بنعم عندهما
ان يعترف او يشهد اوعدلا
وهو يسير رين بغيرها عصى
الا لداه في الذي يستحي
بجلده او لومه او حبسه
عن نزر حد قل بل في مذهبه
وان راى اهله لا عنده
وطفله وما يشري الضمان له
وبالبلوغ واحتمال حتما

باب

طوع لجنس مسكر كالحشي
لا للظما وللتداوي وخطر
مثلث نبيذ نحو التمر
بدنه والقتل الوجه عفى
والعبد عشرين ومثله الاما
كحار ردي لداه حدا اصبا
اما بنكهة وبالقيء فلا
لا ما بتكفير وحد خصصا
بيده مخافة ان يزني
كالصغير والاسها رحلق راسه
ليس له حد فجاز القتل به
الا لمن شج وكل عبده
لا عنده وتحمله العاقلة
ختانا وسنة عندهما

الصيال

يدفع صائل ولا يضمن بسل
وعنده ايضا ضمان ذى الصبى
والمنع عن بضع وآدم لزما
عن نفسه برفع صوت او هرب
وجاز رمى عين ناظر الى
سبهه ان آبى بحصاة صغرت
وعنده اسعه وضمن ذابه
ومتلف البهيمة المرسوله
لا عنده وفى الطريق من صحب
وعنده القائد والراكب ما

باب

ان الجهاد فى اهم الامكنه
كذور كعبة اذن والجنه
قائم ذو التكليف ان اهل كل
واحد عدة بلا ضعف ظهر

بدا

جرة الحلال وما اكل عضل
وذى الجنون والدواب وجبا
ومن يعقل او لدين عدما
ثم الاخف فالاخف قد وجب
خذ متهم من نحو ثنية سلا
وان عمى او حول عين فسق
وقبل فلينذر لفتح بابه
ليلا وقوب الزرع ضمنوا له
بضمن ما بالرح والعض عطب
برجلها وذيلها لن يغرما

السير

فرض على كفاية كل سنه
ونحوها مما يقيم الاربطه
وفى الجهاد الحر ذو العين الرجل
مع اذن دآن واصل ما كفر

ولله ما

ولله ما قتل اسرى كلوا
او رق او لا عنده من فدا
فاربع يتم من القتل سلم
وقبل ان يظفر بهم العيال
لا عنده العقار او فى مذهبه
لا عرسه وحملها حر يوم
فرع وسبى الفرس للنكح رفض
وان يكن قعد النكاح وقعا
وكالذى يقهر حربى يسرق
ودين معصوم على من سبيا
ثم بذمة وعنده انبذا
واكرهه لا البراز ان به انبذ
فجاة العدو والمبارزه
واقتل رجالا عقلوا لكن حرم
من راهب اعمى عسيف محترف

اى ذكروا وحرروا وعقلوا
بالمال والناس فكل وردا
واختير بل لداه رقه حتم
طفل ومجنونا ومعتقا ومال
ان عندنا اسلم مالم يأب به
ابا وقن عنده لرق الام
او زوج او ما ان الرق عرض
لا عنده ان سبيا اذن معا
غير وان يعتقه ذمى او علق
من ماله المغنوم بعده اقتضيا
لا لمحارب كفى ذمته ذا
بل لحوم العهد لداه ان فقد
ليست على رايها بجايز
قتل الذى يفقد رايا عندهم
والوسن الهم ومقطوع الطرف

وفوسا لحاجة وذكل ما
واستبسط ان هدلحرب بلا
وعلف قدر كفاية ورد
وعوض حور سيد كلفا
من قبل الاختيار فالملك به
كذا لداه ثم حقه ورث
والبعض تبغى عقة او حرا
ولا يحد ان يطا الاعلى
والفرع حر وسبيه فعدنا
ثم العراق بعد وقفه أجر
س بعد فتح عنوة وعنده
وقد رضا من بصرة قد اعلا
لكن على مذهبه ما أخذا
من اهلها كل حريب أرضا
بدرهمين كل عام زرعه

يوكل وانثل مطلقا عندهما
قسم ورجعة لما قد اكلا
جلدا وبهما عن كفاية يرد
لا من ذوى القربى كما لو انتفى
وقيل باستيلا على مذهبه
لا عنده ان في ديارهم جرت
لداه حظه وللسير سرى
مذهب لكن لمهر بد لا
او سوسرا لا فيهما عندهما
سر مدا الناطق بالحق عمر
صلحا ونحو الدور لا تعدده
عتبة مع عمان لا عندهما
بعنوة بصير موقوفا بذا
من اذرع ستون طولا عرضا
من السعير ولبر اربعه

ولجو

وشجر بست كفى حلو العقب
وزد او انقص بل على رايهما
ومثل ذا لداه من بر بحيز
وملكة سلك وفحواها انتمى
ويقتضى ان لدارنا قد عبروا
لكل من يقوى ولا حجر اذن
وآنذب سلاما واحتمن جوابه

فصل في الامان

يومن ذو التكليف مسلم كفن
بالطوع لا الاسير بل لداه
ومن مميز بمذهبهما
لا نحو جاسوس ولا فيما علا
تتمة لا يملك الكافر ما
بل في رواية لداه حيثما

ثمن النخل مع نشر الينبت
خذ للشعير مع تقير درهما
لا عنده بل درهمين مع تقير
للصلح لكن عنوة عندهما
او سلما مروجوفك اسروا
كظاهر الاحكام اى في كل من
وصحة اعتقاد حكم التوحيد
وينذب التشميت والاجابة

الامان

لا عنده ان في القتال ما اذن
يصح منه حيث لا اكراه
بالحصن كالحصن الذى ما عطها
اربعة من اسهم ان تبلا
عليه يستولى لشخص اسهما
يحرز بدارهم كذا عندهما

عصما

ما راد على

فصل في الجزية

وعقدها باذن والٍ قد صدر ... كافر مكلف حر ذكر
له كتاب ما علمنا جدده ... دان بدين فيه نسخ بعده
بل كل مشرك سوى ذي الردة ... يقر في مذهبه وعنده
يقر ايضا وثني العجم ... وتورد الداه عبد الذيبي
مثل المجوس لا لداه من نسك ... بصحف او الزبور وامسك
ولا اولي الفقر الزمانة العمى ... والهم اذ لا كسب في رابها
ولا اولى ترهب اى عندهم ... وعنده الخلوج والنقل يعم
قوارد ارنا على الاطلاق ... او ما يشا الا انا والباقي
ومن دخول حرم الله منع ... لا عنده المختار واندب يتبع
لو سلم وشفعوا لا عنده ... اقامة الحجاز واضبط حده
بعملة المدينة اليمامة ... مع القرى اي مدة الاقامه
وامنع على مذهبه ارض العرب ... من فارس للروم اذ منه اهتبب
بقدر دينار وجاز للامام ... زياده لكل شخص كل عام
لكن على رابها باثنى عشر .. دراهما من ذي اصراف انتقد

ومن غنى ضعيف ضعف والوسط ... عشرين بل مذهبه قسمان قط
بربع ما من ذي الغنى من يعتمر ... دينار او عشر دراهم بفق
وعنده توخذ بدا العام ... وانقاد بالقبول للاكمال
واخذت بالقسط بالاشهر م ... اوفات او جن خلال العام
وعندهم تسقط بالاسلام ... وعنده وسو بتدني العام
وتلك في ذمة تصير الى ... يشب ودع خلفاله التداخل
وجاز ان ماكس بالرضى وقم ... ينتفع النادم بعد بالندم
وزيده ضيافة ويعرف ... وان رضوا يعقد وذا كما يفي
او يضعف الزكاة ان توسما ... مصلحة لا العجم في رابها
وذا على جزية فلا يوخذ من ... صبيانهم او النسا او من يحن
الا على رابها نهى زكاه ... منهن عنده ومن كل لداه
وان يفق بالخراج الملك له ... فان بيعه مسلما لن تنقله
عن بايع لمشتر او اسلما ... تسقطه لا عنده اي فيهما
اذ هو جزية واجر عنده ... واحب ان تملكه واستدده
ومطلقا ياس في الاموال ... نفس ودوح خمر اطفال
والنفس والدوح الكحال الاطفال

واستوفى العقد لمن يكمل بل
والخيل لا يركب ولا النعل النفس
والبسوا الغبار بل للرجل
وعنده يبيعهم تعلم
وامنعه أن تطبلس أو تعمما
وينقض العهد قتال وقتل
وباشتراط قذف مسلم وسب
وقذف مسلم يوجب الحدود
ونحو هذا اكتطع على
لا عنده بالسب في نبينا
بل وفي الاطلاق الذي ينقض به
ثم نصبره مثل أسير يملك
وامنع استرقاقه أن اهتدى
وهكذا القتل خلاف مذهبه

فصل في الهدنة

لداده تغني باب عمن نسل
في مذهبه قتلا تعيشها خيبش
في العنق في الحمام نحو الجعل
كي يحذر الداعي دعاهم
بيائرا الالوان في رايهما
ومنع جزية وأن لا يمتثل
نبينا على خلاف ما ذهب
وكزنا بمسلمة ولو عقد
عوارنا ثم إليهم نقلا
ومنعه لجزية وبالزنا
كرهها ونقل عورة في مذهبه
ومذهبا بهما بريئا قتلا
قبل اختيار قتلت وامنع الفدا
فالقتل ان اسلم لا يسقط به

إما منا كالنائب العام هدن
اربعة الاشهر او بالرأي من
وعندهم تقدير وقتها الى
وبعد الانذار القتال إن فسد
وإن بدت اشراط نقض نبذا
كورد من على مريده قدر
او ذي عشيرة اراد نقله كما
ومنعه الهم من الحربي رد

باب

بالقدرة اجعل الذكاة فحصا
ولومس البكوان او من عدنا
وعنده تجوز ممن أحدث
تمام حلقوم له مع المري
مع قطعه الحلقوم قطع الودجين
وفي رواية لداه الاربعة

كفار اقليم إن الاصلاح عن
اهل وعشر حج حيث لهن
راي امامنا فما شا فعلا
او بعد نقضهم او انقضا الامد
وعنده ومطلقا بعقد ذا
بغير جزية فلما حرا ذكر
رد ابو حنبل لا عندهما
لا عنده وضمنوا حتى العود

الذكاه

قطع مناحر عتيقا فرضا
تميز خلاف مذهبهما
أصليه او نانا ونارا يعبد
الا على مذهبه فاعتبر
وشهر اكتفا نصف ذا وذن
وعنده ثلاث او داج سعه

اعلم ان كلام الناسخ هنا غير
وان ما اراد من صحيح النقل عن
المذاهب انما هو ما سيجيء في
المسلم وعند رفيقه
تمام الحلقوم والمرئ الا في مذهبه
فقط الحلقوم وفي رواية
وعنده ثلاث

ولو تقطع من تقا وليفص به
وجرحي لمجوز كاقد فدا
ولوس الاسي لاني مذهبه
وعنده لو ادرك المجوزا
المزهق الحياة باستقرار
ولا بعظم وليجز في مذهبه
او نجب منفي لجارح لا
استرسلت وانزجرت بدا
والاكل في رايها ماضة به
واشوط موار الاعلى رايها
ان امه لكن لداه لو نصبت
والعين او للنوع او زد ايوم
لان ربي في ظلة وقد رجا
وان بيت بغم جارح لما
وشوكة الصدام ارض لاعلي

وحل بالسرعة لاني مذهبه
من ابل او في حفوف تردي
الا اذا حلقومه يقطع به
حيا وضاق الوقت لن يجوزا
بجارح الا السن والاظفار
وعنده مع فصل كل حل به
لداه من سود الكلاب اصلا
تاكل قلت زجر طير اشكلا
في طائر بل مطلقا في مذهبه
في الاكل بل ان موتين عدما
سيفا يحل الصيد ان به انعطب
لكن على مذهبه الغير حرم
صيدا فجا وعنده لا حرجا
يحرم ذا الاعلي رايها
مذهبه ان مات بعد نشا لا

اوطن

اوطن خنزيرا او ثوبا وحجر
اورده كلب المجوسي فقتل
ثم الذكاة للذي بان بها
وليحرم ان تاكله لا ما قبله
او غاب للموت وعنده احل
حتى رآه او يبوه رآه
وفي رواية اذا نفذه وجد
واجعل خلال العد والاعراض ما
وابه ندبا ولداه ضما
واكره بترك عامدا بل عندهم
والحل والحرمة او في الصيد لا
جردا فسم الله واسم احدا
محرم محرم ورده
وسن ارهاف ورفقا اضجعا
وكونه في لبة الابل نحر

والانس بل مذهبه كلا حظر
بكليتا وعنده ذا الاجل
دقق بل يحرم في رايها
دون اعتياد اكلها خلفاله
سيجيئنا ان في طلا به لم يزل
في مذهبه كفي رواية لداه
سهما رماه واري هذا الاسد
لا ان به زاد على رايها
للفعل اعفص صيب سهم سمي
وهو الذي يقوى وليله حرم
في الغير مطلقا لداه نقل
بترك اكره او تعمدا
بل مطلقا هذا احرام عنده
من بعد عرض الماء قطع مرعا
ودع حلق نحو انعام بقر

وفي ارهاف ورفق مرعا
من بعد عرض الماء قطع اضجعا

لكن على مذهبه النكس حرم والندب ملاءة المصطفى لا عندهم

باب الاضحية

ضحى بندب والتقيا يحصل عن اهل بيته اذا عنهم فعل
وعنده جمعا لحر توبس مهما يقم ثني ابل بقر
عن سبعة بجزي وان لم يوبه بعض بل امنع شركة في مذهبه
وعن سياه سبعة لا في الجزا وجذع ضانا ثني معز آ
لا فات الجزء ولو من الاذن بل عنده ان دون ثليها يكن
قلت وبالكره لداه حكى ان يكن المقطوع دون النصف
خلاف القرون بل لداه القضا مكسورة القرن كعمشا تؤتى
بعد مضي قدر ضعف ركعة وخلية من شمس يحر خفت
لكن على مذهبه من بعد ما يفرغ مهما كذا ارانما
لاهل مصر ولغير لداه من بعد قدر خطبة مع الصلاة
وعنده من بعد فجر وعلى ومذهبه يجزي الامام أو لا
يحتم تشريق ثلاثة تلى عندهم لغرب الثاني ولا
وآكد بليل واسعن في مذهبه اذا نوى ذاك ولو يتبق به

لا ان يعذبن يوكل فتوى وكيله لا ذا الكتاب فهموا
ولم يجز توكيل ذاني مذهبه وفي رويه لداه قيل به
بجعله او نذره تحتما فامنع نصارفا وعق رابعا
وبالتفصيل مناك لا بانتظا حتم وصاتها هي قد وجبا
لا بالتري بنية لها كما في العتق والوقف خلا فالها
وبتعيب لما قد عينه بدا اضحية ولا سيما هنه
كان تضل او كان تعدما بل لزمت سليمة عندهما
ودبحها في وقتها من اجبى ضحيه وارش ذبح اوجب
عليه ثم مثل تلك صرفا لا عنده اذ مؤنا قد ضعفا
ومالكا الف ضمن اكثرا من قيمة ومثله به اشتري
نظيرا او شقصا اذا ما عمما او قيمة كالاجنبي عندهما
وسبعة من غنم فيها ابر فواحد من ابل فمن بقر
لكن على مذهبه العزي تلي ضانا فرد بقر فابل
وترك ذي تضحية حلق الشعر والعلم من هاله حتى يحر
الذكا وقال اللهم هذا منك
وليقل اللهم

ع واليك فتقبل مني ... وكره ذا عندما أروعني
واكل لقمة وس فوقي حطر ... ثم تصدق بباقيها أبر
وجاز سوب فضل ربي الفوع ... من درها وعنده ذو منع
بل ان يمت يرش ضرعها ما ... لكي يجف والقي الجراما
والعفير جزا اجتم ولكا ... المعام ذي اليسار لا مملكا
ولا تجز للبيع الا جلده ... ان ينتفع بما اشتري به عنده
في بيته او يحتسب تصديقه ... بثمن مثلها العتيقه
مذ جالي بلوغه أشده ... لا مرتقى سنه لا عنده
شاة لا نثى واثنان للذكر ... بل ولذا مذهبه شاة أخر
وبين نا ذين باد نه فيه ... قد جات الاخبار لا في مذهبه
وأفسر أيها اني اعيذها بك ... ثم بثمن فحلوه حنكا

باب الاطعمه

حل طعام لم يقيه ذو وطر ... مثل الجراد وحضيض البحر
حيا ومتنا حتف انف وبه ... قد حرم الجراد في مذهبه
تعلقاع الذكاة حله ... قلنا على قال كله كلد

وذاك شاهد على مصاحبه ... وقاطع النزاع في اباحته
ثم تحله مذكى البر لا ... في الحمل عنده على ما قد خلا
كضبع لا عنده والقول به ... عندي اولى والكره في مذهبه
وارنب وثنك وتعلب ... لا عنده في ثعلب والارنب
وفاقم ام حبين حوصل ... زاغ غداف اصغر لا اجيلي
كذاك يربوع وعنده حرم ... والوبر والدلدل فقد عظم
وبنت عرس قنفذ بل حرما ... لناب ذي وخبثا ذا رايما
والضب لا عنده قلنا نقل ... أن لحضرة النبي ذا أكل
وكل ذي طوق ولقط حب ... او كل ذي هدير او ذي عبب
والبط والسمور ظبي سنجاب ... لا معتدي مخلب او ناب
مثل ابن اوي الصقر فرد فسر ... والهر ح التماح تهدي بمر
الاعلى مذهبه في الهر ... نوحشت او انست بل نكره
قلت وفي مذهبه كره السبع ... والثعلب الذئب وقد منا الضبع
قيل وخنزير وكلب الماء ... كسوب منبوذ بكالدلا
وذات سم ابرع كعقربه ... وحية بالامن لا في مذهبه

او أمرا او نهي بقتله كالحدا
بيغا وخطاف بغاث صاد
وعقعق وعنده لامنع به
وما نرى العرب الوشاط الحبب به
وما تعاف عرب طيع سلما
نحو خشاش الارض لا في مذهبه
وعنده في الخيل كنخل هل نخل
وكل او حرمه جلال ثبت
قلت الينابيع لها قد حرما
وليس بكره الذي يسقى بما
واكل محظور ان اضطر نحل
ومن اولي العصمة بعد المونا
واحتم كغصب طعم حل اضطرا
واهدره ان يقتله ان يصدا

باب

فار بغاث رخم سبع عدا
ولقلق وبومة وهدهد
ومنه طاووس خلا في مذهبه
نحو خشاش الارض لا في مذهبه
وارجع اليهم حيث حال انهما
وحل كل الطير قد اطلق به
بالكره أم هل حرمت كل نقل
بالدور والبيض الى ان طيبت
والاوجه الكره كما عنده هنا
نجس بل لداه ايضا حرما
وتل نحو طفل حوت واكل
لداه اذ كالحي ميت جعلا
لم فيش أو ومنا وان عنت
والميت اولي منه والعكس عنده

اما بقيتهم

صح السباق بالحاد الحس له
والسهم نحو الرمح رمي الحجر
وجاز في الطيور والسنغان
ومطلقا جوز في هرائس
وجاز في مذهبه بالمال
وفي سوى الخيل وابل والسهم
وجاز كون المال من فرد ومن
وجوز النضال بالترتاب لا
وجاز هذا العقد للمحلل
ومطلقا يجوز في رابعا

باب

تحقق ما لم يجب اليمين
وهو كان يجري لسانه الى
او حقق الماضي فبان ضده
بالخاص كالله ولن يدخلا

خيل حيزا بغلا أبان فيله
اجالة السيف بمال او غري
والجري والصراع بالمحان
ويك في النطاح للكباش
في الطير والثلاثة التوالي
في مذهبيهما بلا مال حوم
مذهبه هذا قمار يمتنع
لداه وهو الرمي في البعد بلا
ولازم لغيران يشتمل
وافسخ بموت مركب وفي رمي

الايمان

لا لغو من يصدق او يمين
غير الذي له أراد أو لا
لداه في رواية وعنده
وغالب لا ان به غير اعتبر

كالقادر القاهر والرحيم
او وصفه وقد ذكرنا قيده
لا ان نوى المقدور والمعلوما
وسمعه ببصره مشيئته
وكبريائه حقه كذا يده
لا مطلق به والغير سوى الـ
ـلاه فكناية جعل
ولا بغير الله أو أسمائه
رواية تعقد بالنبي
ولا بقول الشخص ان نويت
أو فيهودنا ونصرانيا
بقصد تبعيد فليس قسما
قلت نعم ان بين هذا القولا
وبسوي الصاع كالله فقط
اي دون واو فتيم اوباه

والخالق الرازق والعليم
كعلمه قدرته لا عندهم
الا لداه فيهما عمومها
بقائه جلاله عظمته
خلافه في الوصف مع اقسامه
كالحي موجود كريم لو نوى
قلت وعندنا يمين هذا العمل
كالكعبة النبي بل لداه
لنا عموم الخبر المزري
فمن رسول الله قد برئت
اكن ومن ديني اكن بريا
اذ لا اسم فيه بل علي رابحا
يكفر اذن ان نيف سرا أو علا
بالحركات او سكون انضبط
او تابعه بل صحت لداه

كذا البعد والله وايم الله
وعهده ميثاقه امانته
وعندهم صايحة في التسمير
ومنه نذر ويمين للغضب
بالفعل او بالترك بل عندما
راجحكم لداه قلت وهو الاظهر
فيلزم التكفير في الحال على
زيد او قدمات واصد اسما
ووقت صنث ممكن بل تلزم
وذاكر من منه بدت يمين
وعنده لا يلزم التكفير
كقوله والله لا كلمتك
لا عنده ان قاله متصلا
ولا افارقن زيدا للوفا
لان ولو بالاذن زيد فارقه

شهدت أو أعزم بالاله
أيمنها الله من كنايته
لله شهار بين أهل الكلم
تعليقه الزام حج أو ترك
لم يلزم التكفير بل ما ألزما
بانه بينما لخير
ممنع البر كغي لأقتلن
بل لا انعقاد فيه في رابعها
من حلف العموس لا عندهم
عما مضى وعامدا يمين
ذا الكفر قلنا كلف الكفور
فاذهب وتم او تكلمك اخك
لانه تاكيد ما قد حصلا
وقد تماشيا فرد وقفا
او امكن الحالف ان يوافقه

أو دون مشي فارق الدار أنما
بل وبالإبرا والحوالة القضا
لا عنده في ذا ولا في مذهبه
او قال الا ان يشا فهلك
مع ضربه بالصوت يجوى العذر
نعم بمذهبهما ليس يبر
يعتق لا مبغض بل كفرا
او فليملك من طعام الفطرة
لم يكفوا لكن على رايهما
لكن على مذهبه في يترب
في غير يترب على العاد الوسط
او كسوة او نصفهم كساه
ازارا او قميصا او سروالا
وعنده يستر اكثر البدن
او الخمار الدرع للانثى اجعل

لا زيد بل اطلق بمذهبهما
من غير والاخذ عنه عوضا
ان كان قدر الحق ما قوم به
وشك لا اضربه الفا وشك
في ثقل الاعضان الا عنده
الا بالف ضربة شعر بقر
بغير لكن لداه حررا
مدا بكل واحد من عشر
مقداره ما في الظهار قدما
مدا من الحب ودفع الشغب
وذاك رطلان من الخبز فقط
ونصفهم اطعمه لداه
عتيقا او ذي الصغر الرطلا
دون السراويل وذا راي حسن
في مذهبهما ودع للرجل

او الدرع والخمار للانثى اجعل

سائر

سائر كل بدن في مذهبه
ثم وعبد ثلثا صوتهما
وسعة كيسه كالامة
ومطلقا لداه لا يمنع بل
وجاز ان عن جنسه بعدما
كعود من ظاهر موت من كلم
وعنده العلة جنس وحده
فائدة يحتم جنس القسم
والندب لفعل الكل ترك السنة
ثم الصلاة ان نوى وأفسدا
كذا دخول بعض دهليز لما
ودخول غيره بالاذن به
ولا لمستغل بسطح بل بما
والدار ان صارت غير دار كالعدم
عينها او عين البيت لداه

او ما لداه جازت الصلاة به
واشرط تتابعا على رايهما
مع فعل اذن الجنس منع الجدة
ان مات فعل غير عتق عنه حل
لا صومه الا بمذهبهما
اذ سبب التكفير جنس والقسم
مطلقا تقديمه امنع عنده
لترك فعل واجب محرم
وعنده مطلقا استعده
كهي بل اشرط عنده ان سجدا
كالدار لا للبيت في رايهما
لا بسكونه نعم في مذهبه
كان محوطا على رايهما
لكن على رايهما ان في القسم
بجنس بعضه وان صارت فلاه

وبيت شعر أدم والحمام لا
لا عنده لغير اهل البدو بل
والاذن لا يسمع كالاذن تلا
كذا نص قسامة من توكلا
لكن بمذهبهما المتوكل
وعنده تزوج الوكيل مع
وفاسد الحج فقط حج حلا
وعنده كالحج ما عداه
ومكثه سكناه لا لنقل
بل عندهم سكناه بل في مذهبه
وما نبر والا نا للكل بل
كفى ورايه لداه وعلى
ومنه للبعض وعنده اعتبر
وذكر الاسبا بالواو وبلا
مذهبه في كل ما نفاه

في نوله خانه كبيت جعلا
لداه مسجدا او حماما شملا
حنث به قيل وعندهم بلى
كهي له لا كهي محبس وكلا
بحنث اذ بالامر منه يعقل
طلاق او عتقه كلومنه وقع
سواه كالصوم وبيع مثلا
وهكذا رواية لداه
امتعة لا مكث ذي والاهل
لا حنث دون اليوم والليلة به
مذهبه للبعض في النفي جعل
رابعها في البحر فردا اجعله
كرعا من النهر لحنث او لبر
اعادة النفي كشي لا علي
وهكذا رواية لداه

والراس

والراس للانعام بل والصيد مع
ومذهبا هما وراس الحوت بل
لا عنده سوى رؤس الغنم
والبيض ما بين في الحياة
وتشمل الفاكهة الليمونا
سفرجل تفاحا الاترجا
هوطا وكمثري وغير الرطب
كعنب ورطب رمان
واللحم والشحم لبطن الية
وكبد وكرش ثم امعا
ومذهبا هما علي ان السمك
قلنا نعم لكن مناط الحلف
والاكل غير الشرب لكن مذهبه
كلبن وكالسويق وعكس
وما باس اكل بقبل وسلم

حوت وطير حيث رد ها تبع
مذهبه والطير مطلقا جعل
وبقر وذاك كالتحكم
ومذهبا هما ومن احوات
والموز والبطيخ ثنا نيا
ونبقا والمشمش الخارنجا
كفستق وبندق من لب
لا عنده للعطف في القرآن
قلب طحال وسنام ريبة
مختلفات وهي عنده نعا
لحم اذ القرآن هكذا سلك
عرف وذا الكلام في العرف يقع
شرب الذي تقديره اكل بحسبه
اي أكل ما يشرب أكل وليعش
حوى لمشتراه لا بان فهم

كشفعة بل عنده في دين
او اشترى مع غير الاعلى
الا لداه بل ولا ان امكنا
والصدقات هبة وما خلف
ولكن اجعل هبة في مذهبه
والحنث بالاقباض في عقد الهبة
وكل دين او علي من يقبل
وغير ذي الزكاة الا عنده
وما يضف كدار عبد تعني
الا اذا اراد دارا يسكني
وحيث يخلوف عليه حصلا
لداره او لا انا جي اعبده
فليس بالحانث بل لداه
كدار زيد هذه او عبده
وليس ما من به وعزلت

والصلح بل لداه ان عن دين
رايما او اشتري من وكلا
خلوصه من مشتري من عارنا
لاما اعير او اضيف او وديعة
اعارة واجعل اعارة هبه
وعنده قبل القبول او جبه
وام فرع والذي يدبر
لانتفع موجر فما لا عبده
لدار ملك لا لدار اسكني
بل عندم هذي وان لم تغني
بعد زوال الملك في لن ادخلا
او عرسه او نخلها او سيده
لكن اذا ان رحنشاه
هذا وقس بل فيهما امنع عنده
لهبة وعزل مدة خلت

لاما

لاما تحابيا يباع او يحط
ذا السخل ذا العبد وهذا الرطب
هذا الصبي ذا العصير بكبر
والكون خلا لا لداه الكل
والامر والنهي وشتم وسلام
لا ان يهلل او يسبح كبرا
في خارج الصلاة او راسل به
وهكذا رواية لداه
لبس قاضي البلد القاضي وان
لا بعد عزل حيث كان قصده
وان تجي بغير اذني او بلا
اذني او بغير خف مشاه
لداه إن باذن ولا في إلا
قلت وههنا نروع زايده
ان الاداء ما بغرب يوتدم

غنه إلا عند هبه فقط
ذا البر ذا الدقيق هذا العنب
عتق جفاف طحن او خبز بر
وعنده الطفل الدقيق السخل
والشعر قد رد في النفس كلام
دعا قرا بل عنده ان صدرا
او خط او شار بل في مذهبه
واحمل على انقطاعه استثناه
بشر يتم فله ولو زكن
ذو الحكم لا الاطلاق في الا عنده
اذني او الا باذني او الي
فبالمجي مع نخل لا
وغير عنده فلن نخلا
لم تك تخلو عن غرر فائده
كالبعض والملح وثوب وكحم

والتمر والبقل وخل وبصل
لا اللحم والبيض والأجبان
قلنا فما قولك ايها الامام
وليس حلي للنطاق الحالي
وخاتم حديد او قطر سذج
وعنده لا لولو مانظما
والحقب والدهر وحينا زمنا
وعنده الحقب ثمانون سنة
والزمن البعيد فوق شهر
لكن على مذهبه الحقب هنة
بل ست اشهر له اه للزمن
وزمنا او دينا او عمرا كذا
وللاله له اجعل الايا ما
وقلما بالكسر فالبري هوا
تسري الانسان سنة الايما

وعنده ما يصبغ الخبز كخل
وعنب بيض وباذنجان
في قول طه اللحم سيد الادام
كبيض وخرز لا الخالي
ولا اله للعقيق والشبح
ولا اذا بفضة تحما
سل الطلاق لحظة ابضاها
والحين والزمان بضفها هنه
والزمن القريب دون الشهر
سبعون اربعون والحين سنة
والحين في واله لا أكلمن
ان عند خاص انهما حلف ذا
لا عنده بل عرف تماما
لا عنده بل سل سفرة سوى
عن اعين والوطي مع انزال ما

وعنده ليس دود ودون ما
وشم مسك عنبر وصندل
وشم دهن الورد والبنفسج
الا له فيهما وعنده
وقائل واله لا أستخدم
يزيد دون طلب بل عنده

باب النذر

نذر سوى الحاج ان يلزما
وكافر له اه ان يحجزا
تربة او صوتها لا الملحقة
ثم تصدق بكل حتما
فلا يصح نذر عصيان نعم
وعنده في ذبح ابنه كبش وفي
وعنده الكبش ولكن مذهبه
بنذره لمكة او لمنبي

لكن له اه الوطوء اي دونهما
لشم مشموم لم يقل
لمطلق من شم دهن لم يجي
في الدهن من بنفسج اي وحده
يزيد لا بحنث حيث يخدم
بحنث ان كان يزيد عبده

نذرا
باللفظ بالغ بعقل اسلما
او مع تعليق لمحبوب جزا
تعينا ولو قضى صدقته
والثلث يكفيه بمذهبهما
له اه صح ولكفر كالتسمم
رواية كفارة كالحلف
ذبح ابنه بل ابيه بوجبة
او نيطلقا ولكن الهدى تعين

اي ولو بعوا ان الحج مو يعني سبيل
تعالى صدقته فالثلث يجوب كفارة

لا نذر صوم بعض يوم بل على
ونا ذر الذهاب أو مشي القدم
فليعتمر أو حج بالايجاب
ولا اذا الحق فيه الحرما
وليبلغ في الأقصى ومسجد النبي

باب

اهل القضا ونيابة تعم
بعقد شرط كل من ولاه
وعنده جاز اختيارا ان يلي
نوع على ذي الاجتهاد حرما
ويشهد المعدول مع عدل حكم
اداته بدؤه الاتم بالنظر
بتوجهين وسمعين
وشاهد الزور مواز عزرا
والحكم في المسجد فاكرهه الا

مذهبه صح وحتما أحكما
او أتى شيئ من تعاهد الحرم
لا عنده في الأتي والذهاب
او الصفا او مروة عندهما
الا بمذهبهما ومذهبي
القضا

اهل الشهادات والاجتهاد ثم
ذو سوكة فنافذ قضاه
ذو الفسق او ذو الجهل أي ويستقل
تقليد غير لا علي رأيهما
قاض به لا نائل لداه عمم
وبعد ذا استكثر عدلا وأمر
وعنده بواحد في فتن
مع الندا او عنده قد حظرا
في متفرق وعندهم لا

بل عنده الجامع اوفى فهو
والحكم بالمدهش او ان عاما
وخطا قطعا رطنا أبطلا
لا عنده بالقيس والأحاد
والمدعى ملتزم قد كلفا
وهكذا رأيهما فالورع في
وجاز تحد حق حاجد وأن
الا لداه وأمين في مذهبه
وغير جنس دينه لا عنده
ثم الى تحصيل جنس ضمنا
لا ان يكن سوديا وقد أقر
ثم ان ادعى صحيحة بأن
ووصف العين باوصاف اتم
وللعقار سكة ثم البلد
فلم وان شا بثلاث حده

اشهر والنهي الدليل الأقوى
لا عنده لا بوكيل جهلا
بخبر الفرد وقيس الجلا
في حكم تقليد أو اجتهاد
بذكر خاف ظاهرا قد خالفا
معاهدا نا مدع في الأعرف
بأخذ ماله بأمنه الفتن
مع دين غير فوق ما يحق به
الا اذا كان سواه نقده
لا الثقب والزائد ان تعينا
ولا عقوبة لشدة الخطر
بذكر قدر نوع أوصاف الثمن
حيث لها مثل وللغير القيم
محلة ناحية وكل حد
ان تكف لا مطلقا الا عنده

وامرأة حيث النساء تشهد، وكل من يشهد اعتمد واعلم

وفي النكاح للشروط الجملة
ولزم التسليم أو ما شابهْ
ولو كدعواه على أجل
لكن على مذهبه لم تسمع
فإن اثر الخصم يثبت أو يقف
ان كان معلوما وغاب او أقام
لا طفلا او للفقر اقال وقف
ونافذ كل القضا الصادر
لا باطن ان امله لم يصدق
بعلمه الا بمذهبيهما
دون زمان او مكان قد ولي
او لم يقر لا بغبة او سألا
لكن على مذهبه الاطفال
فليقبلوا في جرح من يجرح به
حوائم لداه من رق على
في حرة وامة خلفا له
يسأل قاض خصمه جوابه
اني اكتنيه بسبيل الذيل
ان سبيلا لهذه لم يشرع
للغير تخلف والخصام ينصرف
ولم يكذب وهو اهل للخصام
او مسجد لكن لداه تنصرف
من قاض او محكم في الظاهر
بل عنده الا بملك مطلق
وعنده لا في الذي قد علما
ولو حدودا لا لربنا العلي
على الثبوت حجة اي رجل
ان يختص بهم النضال
مع جمهم يتطرق لاني مذهبه
غير حدود وقصاص قبل

وسلما

وسلما وعنده الذي قبل
لكن لداه في وصية السفر
عدالا نعم لداه حكم القاضي
وان يكن من هذه الاوصاف به
لم يرتكب كبيرة ولم يكب
وسمعه شعار شرب وحرم
قلت وهذا عندنا هو الاصح
كقاذف وعنده امنع حيث حد
ولو بلا تكذيب نفسه نعم
قلت اذا بعام استبرأه
له مروءة لما لا لاق به
بنحو مكروه كشطرنج وكما
واكره مع الافراط في الالحان
لم يبهم بحر بنفع دفع ضرر
ولا على عدو دنيا حسرنا

على تنظير عن الهادي نقل
تقبل اذ لا يلزم ممن كفر
بفاسقين يشهدان ماضي
ابن زنا لا مطلقا في مذهبه
على صغيرة كبالتردد يعب
الا البراع بل لداه ذا يعم
او تاب مع قرائن ان قد صلح
بقول اني تائب ولم اعد
لداه في قوله هذا الختم
ولو لمن يقذف لا لداه
خلا كسمع الدف او كلعبه
يحرم ذا الا بمذهبيهما
وامنع لداه تلبية القرآن
فلم تكن تقبل لبعض لهى جر
بفرح الآخر واعكس كزنا

كذى ابتداع حيث لا يكفره
اور وزنم يبيح لاني مذهبه

ولا لداه الرافضي والقدري
والجهمي قلنا عن الكفر عرى

ولكفري لمكفر الا على
رابعها القص قلنا أولا ...

وكالصديق لصديق حيث به
كان مال طفا خلاف في مذهبه

والروح للروح وعندهم لا
لان كلا حر قلنا كلا

والبدوي اي على اهل القرى
الا لداه مطلقا فخطرا

كذا على مذهبه الا اذا
في القتل او في الجرح يشهد ذا

لا ان تعد بعد زوال فسق
سيادة عداوة لا الرق

او كفرا وصبى بدار حربنا
ومطلقا ردت بمذهبهما

واقبل بالبصا من المال لمن
يشهد له كذا وعنده امنعن

وبتغافل وبالبدار
لامنع اكيد الحق للجبار

والوقع الا بضا العام وثبت العدة
وبيسير لاعتق عبد عنده

رآى وللملك تصرفا بيده
بالطول وامنع عنده باليد قد

او بت سامع نعم لداه قد
كفى فقط قلت وهذا المعتمد

وسمع القول برؤية ومن
عادم حصر في انتساب ما لحق

والموت لا الوقف النكاح والولا
والعتق بل لداه في الكل بلى

وعنده مستحسنا في الوقف
وفي النكاح ثم قال يكفي

سماعه عدلين او سن واحد
وامر اتين بشروط الشاهد

اما الفروع فعلى الاصول
تقبل لاني الحد بتحليل

وامنع على رابعها ايضا لحد
قذف لذرء باشتباه والعقود

لكن على مذهبه اقبل مطلقا
قلنا بندب الستر في ذا افترقا

وامنع على رابعها ايضا لحد
قذف لذرء باشتباه والعقود

ان سبب الشهادة الاصل بين
او عند قاض شهد او فيها اذن

مع هلك او عذر فراق البلده
بفوق عدو اي بلا عنده

او بمسير قاصر لداه لا
ان كذبوا عادوا والفسق مثلا

ويشهد الاعمى الذي قد اعتلق
بمن اقر او عمي سمع سبق

ومذهبا هما القبول اطلقا
في القول لكن عنده امنع مطلقا

اي لهلال الصوم لكن لزناه
كاني دبر دابة الا لداه

اربعة تشهد ان قد ادخله
في فرجها واندب كميل بكحله

وللطلاق الموت عتق عبد
بلوغ اسلام نكاح كفر

إحصان أو ظهار أو ايضا
عفوية وإن عفى وأن عفى
ولو على أصل نعم كفاه
كذا الثاني رواية لما
وللذي على النساء يظاهر
نبوية بكارة أن أرضعا
بل نصفها مذهبه بل فرده
او رجل وامرأتين ولمال
إثنين او وامرأتين رجلا
لا عنده اليمين بل في مذهبه
ثم أداها واجب لا إن دعى
والأجر للمركوب بالبعد وجب
ولو بشك الحاكم استزكى له
لا عنده في المال ان لم يطعن
ومن بلى جرحا وتعديلا نقل

او جرح او تعديل أو رد لا
عن القصاص رجلين وصفا
لكل اصل واحد لداه
يقبلن فيه وكذا عند هما
كالجرح بالفرج وعيب يستر
او استهل الطفل بلى اربعا
وابيا لا من رضعا عنده
او آيل اليه حقا أو مآل
او يمينا وبها قد عدلا
مع مرأتين ماضي يثبت به
وشق عذر او بنسق تجمع
وحلها الا لداه والكتب
وان اقر الخصم بالعدالة
فيها ولا لداه بها يذعن
حكمك بالتعديل او جرح الرجل
ليكمل

وليشهد المزكيان ان ذا
ولو بلا تبيين التعديل
ولو على الغايب فوق العدوى
لا مدعي اقراره لا عنده
اذ حبك الخصم فلا تجحد فلا
للقطع للنزاع قد قلنا لا
بحجة وزد هنا يمينا
كالميت او سفر او من اكتم
وليبعد من عدوي ان الخامي فقد
وليقضه ان حضر المال وحا
لا عنده لكل واتف عليه
باسم الخصمين ووصف ونسب
وهما اسم القاضيين قد رقم
وعنده أو مرأتين وذكر
الى معين ومات بعده

عدل او الاشهاد منه نفذا
بل بين الجرح وعنده لا
واشترط لداه القضا مثل الدعوى
الا بسند حاضر سيده
تنازعا فان قضا اذ جهلا
بل للثبوت حيث لا جدا لا
مستظهرا خشية أن يمينا
او نحو طفل بل لداه لا تسم
وصلح بل ولداه من بعده
غاب بشافه نافذا او رقما
بدأ أو لا لكل واصل اليه
وندب الختم وعنده وجب
وليشهد اثنين بشرح ما حكم
وعند كل شهدا وان صدر
منتهيه او منتهى له لا عنده

وفي الذي غاب من الاعيان ان
كما مضى والغير ان تميزا
لا عنده للاشتباه فيهما
وانما يكتب كي يسلما
فان تعينه الشهود بشرها
وقبله ان شاهد مهما رجعا
وليسترط العقاب ثم ليمض به
وغرم من مات او ان رجع
وعندهم قبل الدخول الصفا
وقيمة في الوقف او عتق عرا
لا عنده بشرط ما ينقض عن
تعريه ان الشاب ضمنا
لاشاهد الاحصان او دون حتم
وامرأتان في الرضاع كرجل
بل عندهم ايضا فان يرجع رجل

يعرف او العقار بالحد بين
او لا بقيمة ومثل جورا
قلنا كفى في ذاك ان لا يحكما
للمدعي وبكفيل الزمه
او فليغرم مونا مدعيا
لم يقض او بعد فما لا دفعا
عقودا او فسخا فلا ت مذهبه
وثمن مثل بطلان ما ارتجع
قالوا وعنه الغرم بعد بينا
مكاتبا مولدة منه برا
اقل محة كفت فليمتعن
الا لداه فبشرط غرما
طلاقا او عتاقا نم لداه غرم
لا الحال بل كرجل تحسبن كل
واربع فالنصف او ثلث قل

وقتله بالقتل اعني عمدا
فابده مع الفروع غرما
وعنده الرجوع غير ماضي
وحلف الامين في أن هلكا
وردة لمؤمن لا المرتهن
لف بثوب وامرؤ قد وفى
لا ظاهرا الا لداه مطلقا
ومستحق الدم والحتم البدل
مثل مكاتب وان وما نكل
وانف على مذهبه الشافعي
نسبة حقه من الخمسينا
باللوث اي قرينة تغلب
كصبية ونسوة تشهد به
وعنده لم يعتبر لوث ولا
ايمانها الخمسون من خمسين

بل القصاص
بقولهم لكن بدون عنده
اصولهم الاعلى رايها
الا اذا يكون عند القاضي
الطلقة او نحوي قد حكى
والمكتري وفي حياة الشخص ان
كمال عضو مروة حكي
وعنده الجاني كذا قد صدقا
ومذهبها وفي العمد قتل
بقسن فسيد كوارث البدل
في العبد والكافر مع ملامة
والكسر ان كان احلن عيبا
طبانا ان المدعى لا يكذب
لا قائلي زيد خلاف مذهبه
بين مدع ولكن جعلا
شخصا فكل يحلفن يمينا

(منع اقسام الشافعي في مذهبه في العمد بل لداه قد اطلق به ليس بين قسامه في العمد لداه ممن قد علا عن نرد والعود في مذهبه لن يقسما والبين اي قضاء اقد حكما م)

من رؤيا بوضع قتل أنا
لم ندر قاتله ولا قتلنا
بيدي البانى ممن قد يسكن
وان هم لم يحلفوا فليسجنوا
اذ هكذا الفاروق فيها حكما
ودون جمع عنده لن يقسما
كالحكم فى سائر ايمان الدم
غلط بخمسين ولا تستتم
لا عنده بل كيمين الدعوى
والفرق ان شان هذا أقوى
وان خلا عن حجة يحلف من
لو وجهت عليه دعوى للزمن
لا فى حدود الله والقاضى ولا
شاهدا أو من انكر التوكلا
والقيم الوصى وعنده لا
فى زوجه ولا النكاح الا بذا
ورقبة والرق والعتق ولا
فى النسب الحد والايلا دالولا
ولا لداه فى الطلاق ايضا
ومذهبا بها الذى لا يمضى
الا بشاهدين لا يمين له
قلنا العموم فى الحديث شمله
بناكما اجابه كالارسى فى
انكار عبد وبهيمة نفى
وهكذا الوكل الذى نفى
نصا فاد كونه شاهدا وصفا
لا عنده بل يحلف الوكيل
لانه الامين لا المعزول
لكن لداه حيث قال أنت
بالبيع لى فبينة أدنت

وعنده يصدق الوكيل

ارفلت لى اشترى بالف مثلا
وقال بل بمائة من وكلا
ونفى علمه لنفى فعلى من
سوى بقصد القاضى وليبح ظن
وغلطت دقتا وبوضعا لا
فى المال ان عن النصاب قل ٦
زكاة او سرقة فى مذهبه
قلت من النقد وما تقوم به
فانقطع الخصام ثم البينة
يقسمها وان نفى ما أملكه
لا عنده بل ان يقل لى بينة
حاضرة فى المصر لم يحلف هنه
بل وعلى مذهبه ان علما
ان له بينة لن يقسما
وبالنكول ان يقل لا أقسم
او ناكلا او بالسكوت تحكم
فانله عنى تحلف بل لداه فى
رواية كعنده لم يحلف
وهكذا مذهبه فيما نفى
بوتد بشاهد والحلف
وانما يحبس حتى يحلفا
او بثبوت المدعى يعترفا
فقد علمت ان بالنكول لا
تقضى وقل لداه فى المال بلى
وفى سوى قصاص نفس عنده
اذ باذلا او لمقر عدده
وبالمماسه لنا أنهلا
لاحصمه فان يقر تكفلا
فى مدة الاحمال منه لم يجب
بل عنده مع لى شهود قد وجب

ى يحلف من وكل
او يصدق من وكل
او قال لو بايعه من وكل

اى يقوله بشيء الكلمات ولا يعلم
له علم ذلك فيقول فيه
رافع لقصيد يقول على الكل
ما علمه يقول ما علمه
فى الكل
فى الكل

اى مع قول المدعى فى الشهود
او مع قاصر ايمان الكل

ان تعارض خبران قدمت
لبيب الملك كاريه شراه
وذات نقل كمن الكفراني
واسقط بمنتهاه سلم ردده
ومع بدله والمقر له
وعنده الداخل فيما ينتج
والملك ان يشتريه من رجل
فقد بالخارج إن تطلقا
ثم شهدا ان على ذات القسم
وعنده استحلفهما قاسم كا
كذات تاريخ والطلاق بعم
فالعدد الزائد لا تقديم به
ورد حجة الرجوع بينهما
يشهد بالذي يداوي بدلا
لو اجنبيان بعتق سالما

مضيفة اذ بازدياد علمت
تناجه لاني رواية لداه
دين الهدى على التي لن تنقلا
او من حكت سلما تقدم عنده
وأعلمن بمنى غضب أولي بذله
وسمح ثوب مرة يتسمح
فسمعا على ما قاله عالم يقل
كعي رواية لداه مطلقا
سبق تاريخ فالاسقاط أحتم
روى لداه المدعى بينهما
مذهبه تقديم الاولى قد حتم
الاعلى تول أتى عن مذهبه
كوارث يشهد بالرجعي وما
ومطلقا عندهما لن يقبلا
وحاز ان عاد ثم غانما

سالما

سالما أرتق واعتق غانما
فائده بين ذا ان أحرا
بها جميع الدار كل نبذا
خاتمه تنازع الزوجان
فان يكن في يد أو بيتهما
وان يكن بعد الفراق منهما
ان بينا والعدم الرجحان
ثم لكل منهما ان حلفا
او نكلا او فاز بالجميع من
لا عندهم فاجعل على مذهبه
وما بها لها فذلك مع ما
كعنده في البيت في الحياة
لكن لداه ما به له وما

باب القسمة

اكتف بالقاسم ثم ان نصب
قاض محرر وكر عدل حسب

لفقد الاتهام حلفا لهما
بينا بشرع وذا ان اكترى
لا عنده بل قدمت جحد ذا
متاعا او بالموت دار بان
بالاستوا لكن سوا بينهما
لاق بزوج او بها او بهما
او منهما بعدم البيان
صاحبه وانشما ان حلفا
يحلف مع نكول خصمه اذن
للزوج ما لاق بذين او به
في يدها في يد زوج حكما
والكل للحي مع الممات
بها لها وما يذين لهما

اودع لهما ... لا صاحبها فانه يعلم من قوله والكل للحي ... اودعه معهما لا لاحدهما

وبقومين ولم يردّه ان يشهدن بقسمة لا عنده
وأجرّ عليهم بالحصص للملك بل عندهما بالأسهم
وجبر الشريك باستوا في وصف ثم قيمة الأجزا
ونفعه باق لمن قسما طلب وزال كل شركة فلم يجب
من حظه كالغزل الا عنده وصاحب السعة لم يردّه
الا لداه قال ثم حتما بيع وقسم بينهما
ولا حمام رحى ان صغرا الا على مذهبهم فليحذرا
وبتراضٍ في سوى ما ذكرا اي ما يردّ بعضه سكرا
وعنده لا تقسم الرتق اذ تعاوت النفع وبالابل نبذ
ورد دعوى الحيف او دعوى الغلط وانقض نجمه في الاجبار فقط
وللمعين استحق النقض لا عنده ان كان هذا النقض
من حظ فرد بل على صاحبه يعود اما بالتساوي فيه
وأولا افرازا اجعل ولداه وايضا الثاني وبيعا ما عداه
وطالبي القسم اجب وعنده ان يثبتوا العقار ارثا ردّه
قلت بل الاصح عندنا عدم اسعافهم ارثا وغير الارث عم

ولا متاعها بهايي المنفعة بل في الركوب عنده فدمعه
اذ اتوا نقوا وعنده جبر وللنزاع لا يبع لكن أجر

باب العتق

يصح اعتاق مكلف ملك بنحو اعتاق وتحرير وفك
رقبة وابى ذا ان أمكنا وعنده ايضا ولو لم يمكنا
وبكناية كياحر لمن كان اسمه حرا اذا يكملن
لا ملك لا سلطان لي عليك أو فانت لله وعنده أنوا
وما به ظاهرا ويطلق لا عنده لا انا منك تعتق
واول الاولاد جا من سعده حر بحل الميت الا عنده
والحمل يتفوا الام فاستثناه يمنع لا عكس ولا لداه
وحكمه بعوض كالخلع بل ان قال بالجان عنى لا يدل
وعتقه عنه وعنده انتفى اذ ملك موهوب لنقض وقفا
او قال عنك بكذا لم استحق كلو لمستولدة بذا نطق
وعنده كاروى لداه لا لانه يلزم ان ينتقلا
وليس في عتي مستولدة تكن سببي وريب اذ باعتاق ملك

ومن لجزء اختيارا حرّرا
فللذي يبقى له العتق سوى
ولو بع العبد وعنده امتنعا
والعبد في قيمة باقيه سعى
لجزء بعض اشتراه مثلكه
كما يملك الكل عتق كملكه
لا ملكه اخوته او نحرما
الا بمذهبه وفي رابعها
وليس يكمله اذن بل مذهبه
قبل القضا او الاداء الا يوجبه
خلاف تدبير وفي مذهبه
بلى كالاذن دلا شبهة به
مع يسر بقدر متروك لذي
تعليس وقوم من يوسيد
لكن على مذهبه يوم القضا
وعنده ايضا هنا لا ترضى
بل خير الشريك بين العتق
وبين الاستسعا من ذي الرق
وان يكن المعتق موسرا هنه
فذين او قيمة شركه ممنه
على رؤس العتقين فرقا
ثم الولا للذي قد اعتقا

باب التدبير

تدبير شخص شرط التكليف فيه
وامنع على مذهبه من السفيه
تعليق عتق بمماته مطلقا
او كان ذا تقييد او تعلقا
وعنده في انت حر بعد ان
متّ بيوم شرطه الا فاذن

وحلها من قبله وعنده
كمثلها بل عندهم وبعده
وما نزل ملكا كبيع ابطله
لا عنده في مطلق ولا على
مذهبه في مطلق التدبير بل
عندهما المنزل للملك بطل
كذاك يا لا بدلا ان يعقدا
صابته ولا تكلفه بدا
او دارنا ان كان ذلك ضيقا
بل عنده يكلفان مطلقا

باب الكتابه

يصح من اهل التبرعات لا
ذي ردة كتاب ذي رق خلا
عن كونه مبعضا حرا او من
او مكرها وهو يكلف اذن
لايع صابها وفي رابعها
يصح ان يبين كل منهما
ولا من القيم بل في مذهبه
يعني بالاصلاح كذا الداه به
جازت من الوصي او من الولي
فلنا ولا اصلاح في المؤجل
فمن يكاتب نفسه وولده
له نصح لا لهم بل عنده
لكن على مذهبه لو قبلا
حر لو ولده الا رقا قبل
ان شملت جميع ما رق وفي
وصية ان كوتب البعض اتقى
ومن سوى كين صحت اذا
تتفق النجوم بين ذا وذا

لكن على رأيهما تصح من
أو دون أن ندله أداه إذ لا
بعوض دين على التأجيل
منجم بأبين أو نوبهما
أو نفع عين ضبث كل يعلم
الأعلى رأيهما رأيهما لا يشترط
بقول كاتب مع التعليق لا
وأندبه إن يطلب أمين كاتب
مواساة له وبالأيان دما
وفرعها بقبض الكل أو بري
أو قبض أو أبرأ فحظه عتق
ثم سري العتق فقط لبعض
فبالخروج ناقصا أو يشحق
أو ذا تعيب فبا تغيير
وحظ ذي تمويل قد حما

سيدك ان شريكه فيها أذن
يشترط التعليق قلت بل كل

وجاز عنده على التعجيل
بل جاز نجم واحد وعجلا عندهما
فغير بعد صيغ كالوصف
وصف وحذ من كل نوع الوسط
عندهم وان نوى ويقبلان
ثم بفرع يعتق المكاتب
تقضى لها الا على رأيهما
ووارث الميت ان تحرر
لا عنده ولو عن الذي يعتق
جاز بها وعتقه بالقبض
يبين رقه وان قال عتق
لا عنده مع عيبه اليسير
أو بدله بل بدنا عندهما

ويندب الربع بقسم لداه
عجل كي يبر اعما بقيا
والنسخ للسيد والمقاس به
وانظر السيد حتى يحضرا
لا لمضي وقت استهلته
وقيل بل لتلك أمهلناه
وان مع الدين يعجز نسقط
وعنده دين المعامل اعتق
والعقد للسيد فيها يلزم
فانفسخ ان مات من قبل الوفا
على رواية لداه وكذا
اعنى رقيقا بعد عقد ولدا
فرع وقدر الانجم أن تخالفا
وعنده وقد روي لداه
وليس للسيد وطؤها وقد
من بعد عتق واجبا رآه
كل فلان رأيهما قد ألغيا
بخو عجز العبد لا عن واجبه
ولبائع في عروض للشرا
اذ نفعه بالأجر قد قابلة
وارفق الامرين قل لداه
لسيد وسق للغير فقط
بعتقه تعنده في المشترى
وجاز للعبد خلا نا تهمة
لا عندهم حيث وفا خلفا
مذهبه ان لم يخلف ولدا
فانه يكلف عنه الأدا
فيه أفسخ العقد اذا خالفا
صدق عبد وردي مولاه
انبت الايان دونها ادون حد

ويفسد العقد بشرط الوطء لا
مذهبه ومسلم لداه
ولا يبيع مكاتبا قلت شراه
وصح ذو تبرع وذو خطر
كهبة القراض بيع الأجل
إبراء شرا اقتدا بعض هوى
وامنع ولو بالاذن أن شراه
وارس ما جنى عليه أتلف به
وفاسد بمحرم او شرط فسد
مثل الصحيح لا في الاشتراء
وسفوتل ذا على مذهبه
ويفسخ إن بيد قد ردده
كمحرم او رد قاض بطلب
صاب الزكاة عتقه ان عجلا
قلت فكالصحيح في المعاملة

في مذهبهما نعم يلغو على
فالمهر كالنعمة لا يسراه
له وبالاذن ومطلقا لداه
منه باذن وسلاه يختطر
والتسلم التسليم قبل البدل
يلحق في ربا وما أذن
كالعتق والكتابة لا لداه
له وللسيد في مذهبه
لا باطل بخور كن قد فقد
ابصار اعطاء اليسوى الاشراء
يمنع في الصحيح للخوف به
أو جن أعمى مات الا عنده
سيد أو فطر أو حط وجب
عن وقته أو آخر الموجله
مع سيد وان الاكتساب له

كفاصل في يده بعد أداه
ومن تضع ظاهر تخطيط وفد
وعنده او في نكاح الغير ثم
شرط ملك كامل في مذهبه
قلنا رقيق لم يفد ما لم يفد
من بعده ان مات اي من رأس
كهبة والرهن والعتق به
والوطء والاجبار ارش الجنى
خاتمة ان يسلم المستولده
من غير أمر نالته بعتق
وعنده بقيمة تستسقى
وقيل في مذهبه البيع احتم
فاحمد الله على التمام

وقبله ملك لسيد لداه
او بانتزاع لا لأن
احبلها السيد اي بالملك فذ
ملكها فانها تصير أم
لفرعها ولثبوت نسبه
خلاف أم الحر تعتق والولد
مال ولم تبع سوى من نفس
لكن له الايجار لا في مذهبه
واستخدم الام كفرع فتن
لأهل ذمة بجنبها يدن
للبيع او يبيع لهذا الحق
ولا نرى استسعار رقيق قطعا
والعتق في الأشهر بالاسلام تم
بكر الصلاة والسلام

١٥٢

وقف هذا الكتاب لله تعالى كل من محمد عبد العظيم القاياتي واخيه محمد امام القا
على روح والدهما المرحوم العلامة المغفور له الشيخ ابراهيم القاياتي المنتفعين
به العلماء وطلبة العلم بالجامع الازهر وجعلا مقره تحت يد محمد امام القا
مدة حياته ثم من بعده يكون تحت يد محمد عبد العظيم القاياتي ثم من بعدهما يكون تحت يد
اولادهما الذكور دون الاناث الاراشد منهم فالاراشد ثم من بعدهم يكون مقره
في كتبخانة الازهر الشريف للانتفاع به كذلك ابدا بدا بدا ودهرا الداهرين
وشرطا انه لا يعير الا لامين يحفظ التقييد وقفا صحيحا قد باع ولا يرهن
ولا يوهب ومن بدله بعد ما سمع فانما اثمه على الذين يبدلونه ان الله سميع عليم
تحريرا في يوم الاثنين غرة محرم الحرام سنة الف وثلثمائة سبع وثلاثين
هجرية